دراسات فى الإعلام التنموى ٢

التناول الإعلامى لجرائم النخبة

دراسة للنموذج المصرى فى الثمانينيات

د/ عبد الفتاح ابراهيم عبد النبى
قسم الاعلام - جامعة الزقازيق

١٩٩١

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ ش سيف الدين المهرانى بالفجالة
ت : ٩٠٤٦٩٦٠ القاهرة

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

دراسات فى الاعلام التنموى (٢)

التناول الإعلامى لجرائم النخبة

دراسة للنموذج المصرى فى الثمانينيات

دكتور
عبد الفتاح عبد النبى
قسم الاعلام — جامعة الزقازيق

١٩٩١

دار الثقافة والنشر والتوزيع
٢ ش سيف الدين المهرانى بالفجالة
ت ٩٠٤٦٩٦ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

« انما جزاء الذين يحـــاربون الله ورسوله ، ويســعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » •

صــدق الله العظيم

سورة المائدة آية ٣٢

مقدمة

تزايد اهتمام الباحثين وخبراء الاتصال فى الأونة الأخيرة بالوقوف على الطريقة التى تعالج بها أجهزة الاعلام الظواهر الاجراميه فى المجتمع[1] بالنظر الى تأثير هذه المعالجة على الاتجاهات التنموية من ناحية وللاتهامات التى توجه عادة الى هذه الأجهزة فى تعاملها مع هذه الظواهر من ناحية أخـــرى •

وقد ساهم فى زيادة هذا الاهتمام عدة عوامل لعل أهمها هو أن قضية التنمية وزيادة الانتاج أصبحت القضية الأولى التى تدخل فى نطـــاق أولويات المجتمع النامي فى الوقت الراهن ، ولما كان جوهر هذه القضية هو الانسان واعادة انتاجه فلا فكاك من الاهتمام بدراسة الســلوك الانحراف أو السلوك المجرم الذى يعوق عملية التنمية وزيادة الانتــاج بدرجة كبيرة[٢] • فالاختلاسات والتهريب والرشوة والتزوير وغيرها من أنماط السلوك المنحرف تمثل مشاكل اقتصادية واجتماعية تلقى بتأثيرات مدمرة على جهود التنمية ومحاولات النهوض والاصلاح ، ولا تســتطيع أوضاع وظروف المجتمعات النامية تحملها • فالنتائج الاقتصــادية لهذه الجرائم فادحة لا تتحملها ميزانيات هذه المجتمعات وحتى اذا اســتطاعت فان خطورتها الحقيقية تكمن فى جانبها المعنوى ، حيث يؤدى شيوع هذه الممارسات المنحرفة الى النظر اليها باعتبارها سلوك اجتماعيا مقبولا أو مشروعا من قبيل الشطارة والفهلوة وحسن استغلال المواقف ، مما يفضى الى شيوع الاتجاهات السلبية ويهدد التماسك الاجتماعى ، ويصيب البناء القيمي والأخلاقى فى مقتل ، ويقود المجتمع بصفة عامة الى حــالات من الاغتراب واختلال المعايير التى لا تستقيم فى اطارها عمليات التنميــة •

ولقد أثبتت التطورات خلال السنوات الأخيرة تفاقم ممارســات الانحراف والفساد • وبالذات من جانب الأفراد من ذوى المكانةالاجتماعية والاقتصادية المتميزة أو مايطلق عليهم جماعة الصفوة أو النخبة فى المجتمع ،

حتى لقد باتت الشكوى واضحة فى العديد من المجتمعات النامية ، من غياب الطهارة الثورية وانتشار أنماط فاسدة من ممارسات النخبة السياسية والاقتصادية والبيروقراطية ومع أن مثل هذه الممارسات موجودة أيضا فى المجتمعات المتقدمة الا أن الخطورة تكمن فى أن الانحراف والفساد من جانب النخبة فى المجتمعات النامية ، كاد أن يصبح هو القاعدة ، وأن الأمر لم يعد مجرد قضايا أو حالات جزئية أو منفردة تظهر بين الحين والاخر فى أعقاب كل انقلاب عسكرى أو تغيير فى السلطة الحاكمة فى هذا المجتمع أو ذاك حيث يقدم الى الرأى العام من خلال أجهزة الاعلام وبالذات الصحف نماذج من حالات الفساد فى العهد البائد بهدف الدعاية واكساب الشرعية للعهد الجديد .. الخ وانما أصبح الأمر يمثل مشكلة حضارية واجتماعية واعلامية فى المقام الأول ينبغى مواجهتها والتصدى لها فى هذه المجتمعات .

بيد أن اللافت للنظر فى هذا المجال ، أن الدراسات الاعلامية التى ظهرت حتى الان ، قد اتجهت فى معظمها للتركيز على معالجة أجهزة الاعلام للعنف وتجاهل الجريمة ربما — وهذا خطأ — بسبب سيادة النظرة الى الجريمة باعتبارها لون من العنف أو أن العنف مرادف للجريمة والبحث فى تأثير هذه المعالجة على الرأى العام وفى التنشئة القيمية والمعرفية للاطفال والأحداث(٣) . واللافت للنظر أيضا حتى على هذا المستوى أن الكتابات العربية فى الموضوع محدودة وفقيرة للغاية ، ولم يظهر الى الان — على حد علمى — دراسة عربية واحدة حاولت الاقتراب من دراسة موضوع جرائم النخبة والتناول الاعلامى لهذه الجرائم بصورة واقعية .

ويبدو أن عاملا مهم فى أسباب الانصراف عن دراسة هذا الموضوع ، يعود الى الصعوبات المنهجية لمعالجة الموضوع من ناحية ، ومن ناحية أخرى الى اعتقاد البعض ، وبالذات لدى الاتجاهات التقدمية ، وأنصار المدرسة النقدية فى الاعلام ، باستحالة مثل هذا اللون من الدراسات بالنظر الى اقتناعهم الشديد بتبعية أجهزة الاعلام للنخبة المسيطرة فى المجتمع وخضوعها الأيديولوجى لهذه النخبة(٤) ، وبالتالى فان كافة عمليات أجهزة

الاعلام لدى أنصار هذه الاتجاهات تفهم على أنها مجرد نشر وترجمة مفاهيم الجماعة المسيطرة وخدمة مصالحهم واهتماماتهم والدفاع عن ممارساتهم وليس نقدها والكشف عن جوانب القصور والانحراف فيها كما تفترض دراسة جرائم النخبة •

ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه التصورات والمواقف بالذات ما يتعلق منها بمقولة التبعية والخضوع الأيديولوجى ، وخصوصية الواقع المصرى فى هذا الاطار ، ولكن ما نود الاشارة اليه هنا هو أن تواتر جرائم النخبة المصرية فى الحقبتين الأخيرتين والذى صاحب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والنشر الواسع عنها فى الصحف على النحو الملموس لأى مراقب ، قد أفضى الى ردود فعل يصعب تجاهلها(٥) • فقد تباينت الاراء والتفسيرات حولها ، فهناك من رأى أن الصحف قد اتجهت الى المبالغة والتضخيم فى حجم هذه الانحرافات الى درجة التهويل بسبب مناخ الحرية النسبى الذى أتيح لها منذ مطلع السبعينيات وفى أعقاب الاعلان عن سياسة الانفتاح ، وكذا رغبة بعض الأقلام فى ضرب تجربة القطاع الخاص من خلال التشهير برجال الأعمال فى محاولة لاعطاء صورة ذهنية سلبية عن مفهوم رجل الأعمال وعدم جدية مشروعه أو نشاطه • وهناك من رأى أن الصحف عبرت بصدق عن الطبيعة المنحرفة لنخبة الانفتاح ، وأن تواتر ارتكاب هذه الأفعال والنشر الواسع حولها قد نشط توزيع الصحف ، وخلق رأيا عاما ، وبالذات لدى الجماعات الاجتماعية غير القادرة ، يميل الى ضرورة التصدى للفساد بكافة أنواعه وأشكاله على الرغم من اقتناعهم باستحالة تحقيق ذلك فى ظل الأوضاع القائمة •

وأيا كان الأمر ، فقد بات واضحا لدى الجميع ، أن مفتاح الحل والخروج من الوضع المتأزم الذى تعيش فيه البلاد فى المرحلة الراهنة ، لا يتحدد فى تغيير شخص معين والاتيان بآخر أو استبدال حكومة بأخرى ، وانما يتحدد فى عودة الثقة الى المصريين ، ودعم الاحساس لديهم بالانتماء لمصر وعروبتهم ، وامتلاكهم لأسباب التقدم الحضارى ، وأحد الطرق الهامة لاسترداد هذه الثقة هى مراقبة الحاكمين ومحاسبتهم ودون ذلك لن يكون هناك حريات ولا اشتراك للجماهير فى النهوض بهذا البلد • واسترداد

الثقة ومراقبة تصرفات الحاكمين وذوى المكانة فى المجتمع هى احدى مهام الصحف فى المجتمع • والاعتراض باثارة قضايا التبعية والحريات المتاحة ، والخضوع الأيديولوجى أمر غير وارد فى هذه الحالة ولا ينبغى أن نعول عليه كثيرا على الأقل فى حالتنا الراهنة • فمن ناحية ، ليس كل أعضاء النخبة المسيطرة فى المجتمع من المنحرفين والطفيليين والعملاء ، كما لا يوجد دوما تكامل وانسجام فى المصالح بين مختلف أعضاء هذه النخبة على نحو ما يكشف عنه النموذج المصرى فى المرحلة الراهنة • ومن ناحية أخرى ليس من مصلحة هذه النخبة الابقاء على العناصر الفاسدة او المنحرفة بين صفوفها على الأقل من منظور نفعى يتمثل فى المحافظة على الاستقرار وأوضاع تميزها وبقائها فى السلطة واضفاء الشرعية والقبول الاجتماعى لدى الجماعات الأخرى الخاضعة فى المجتمع ، ولعل فى ذلك ما دفع الرئيس مبارك ومن قبله الرئيس السادات الى التأكيد فى أكثر من لقاء ، « بأنه لا حماية للفساد ، وليس من مصلحة أحد التستر على انحراف » ••

لكل هذا وذاك تأتى مشروعية الدراسة الراهنة ، والتى فى اطارها يطرح التساؤل : هل الصحافة المصرية بالغت فى الاهتمام بجرائم النخبة فى الحقبة الأخيرة • أم تقاعست عن دورها فى التصدى لهذه الجرائم ؟ واذا كان فى كل مجتمع نسبة من الانحرافات ترتكبها الجماعات المسيطرة ، فهل المعدلات المصرية كما تعكسها الصحف معقولة أم تخرج عن نطاق المعقول ؟ وماهو حقيقة موقف الصحف المصرية وأسلوب تناولها لجرائم النخبة المصرية ؟ وما مدى نجاحها أو فشلها فى التصدى لهذه الجرائم ؟

والعمل الراهن محاولة للاجابة على مثل تلك التساؤلات وقد جاء متضمنا أربعة فصول منسقة ومرتبة بخلاف المقدمة والخاتمة • فقد حاول « **الفصل الأول** » تحديد موضوع الدراسة ، وأهدافها وما تثيره الدراسة من تساؤلات وفروض ، كما عرض لأسلوب التناول المنهجى للموضوع ، وخطوات تصميم أدوات البحث واجراءات سحب العينة • وعرض « **الفصل الثانى** » لمفاهيم الدراسة وتناول هنا بالمناقشة مفهوم « النخبة » و « الجريمة » و « التناول الاعلامى » كما عرض للقضايا والمشكلات

المرتبطة بالمعالجة الاعلاميــة لجرائم النخبة فى المجتمع المصرى ، وسعى **« الفصل الثالث »** لمناقشه السياق المجتمعى لجرائم النخبــة فى المجتمع المصرى خلال حقبة الثمانينيات حيث جرى ابراز العوامل المجتمعية التى أفرزت جرائم النخبة فى هذه الحقبة • وعرض لنماذج واقعية لنوعيات مختلفــة من هذه الجــرائم •

و **«فى الفصل الرابع »** ، جرى استعراض مختلف جوانب المعالجة الاعلامية لجرائم النخبة على صفحات نماذج مختلفة من الصحف المصرية على ضوء معطيات الدراسة التحليلية التى طبقت على هذه الصحف • وجاءت خاتمة الدراسة حاملة حصاد النتائج وأبرز ما توصلت اليه الدراسة من حقائق فى موضوعها وفى الفترة المحددة للدراسة •

ونود أن نوضح للقارىء الكريم أن الفهم المتكامل لعلاقة الاعــلام بجرائم النخبة يتطلب فحص وتحليل المضامين الاعلامية المثارة علــى صفحات الصحف وأسلوب التناول الاعلامى لها أى تحليل المنتج الاعلامى المثار وتحديد توجهاته وما يحمله من رؤى ومعارف • وكذا تتبع التأثيرات المختلفة لهذا المنتج الاعلامى لدى مختلف قطاعات الجمهور وبالذات مايتعلق منها بالتأثيرات النفسية والقيمية • وأخيرا الوقوف على وضعية الصحف ذاتها فى المجتمع ورؤية النخبة الحاكمة لدور هذه الصحف ، وكذا رؤية العاملين لمهامهم ومدى فهمهم لحقيقة دورهم فى المجتمع ، وتتبع شبكة العلاقات والمصالح التى تربط القائمين بالاتصال فى الصحف المصرية بمختلف أعضاء النخبة المســيطرة • والعمــل الراهن يقتصر على فحص المنتــج الاعلامى كخطوة أولى وضرورية نأمل أن تتلوها بقية الخطوات وأن نوفق فى ذلك مستقبلا من أجل تحقيق فهم أفضل لعلاقة الاعلام بالجريمة بصفة خاصة ، ولحقيقة الدور الذى تلعبه أجهزة الاعلام فى المجتمع المصرى بصــفة عــامة •

والله المــوفق ،،

عبد الفتاح عبد النبى

مــايو ١٩٩١

الفصل الأول

فى موضـــوع الدراســة واطارها المنهجى

الفصـــل الأول

فى موضـــوع الدراســة واطارها المنهجى

اولا : موضـــوع الدراســـة :

من الحقائق المسلم بها أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منهـا مجتمع انسانى ، ومع أن مصر ليست أول بلد معرفة بالفساد والانحـراف ولن تكون آخرها ، الا أن تزايد معدلات الانحراف والفساد ، المعلن عنها وبالذات فى الآونة الأخيرة ، من جانب العديد من عناصر النخبة والأفراد من ذوى المكانة المتميزة فى المجتمع ، كان مثيرا للانتباه ومقلقا للمســئولين والعامة على حد ســـواء •

والواقع ، انه منذ أن أعلنت الدولة المصرية عن سياسة الانفتـاح الاقتصادى ، وصدور العديد من التشريعات والقوانين المرتبطة بهـذه السياسة الجديدة ، والمجتمع المصرى يشهد صورا عديدة للجريمة وأساليب متغيرة لارتكابها[٦] • وكان من أبرز تلك الجرائم وأشدها خطورة تلـك التى يرتكبها أعضاء النخبة المسيطرة ، حيث يوظف هؤلاء الأفراد مواقعهم أو نفوذهم فى مراكز اتخاذ القرار فى خرق القوانين أو التحايل عليها لخدمة مصالح خاصة دون مراعاة لاعتبارات الصالح المجتمعى •

وقد كشف الاطار الاقتصادى والاجتماعى الذى صاحب تنفيـــذ سياسة الانفتاح منذ مطلع السبعينيات عن بروز العديد من العناصر التى تقلدت مراكز ووظائف فى قطاعات مختلفة من أجهزة الدولة ومؤسســاتها وتنظيماتها ، واستطاعت من خلال مراكزها هذه ارتكاب العديد من الجرائم والانحرافات التى أعلن عن بعضها وعكستها الصحف وساحات المحاكم ، ولم يعلن عن البعض الاخر نظرا لحساسيتها وخطورتها على الأمن القومى• والمتتبع للصحف منذ بداية السبعينيات يلاحظ فى ذلك تعدد مجـالات الفساد وصور الانحراف التى كشف النقاب عنها وشمل ذلك قطـاعات للضرائب والجمارك والاستيراد والتصدير والتموين والبنوك ، والعقارات، وتفشى ظواهر العمولة والنسب وغيرها من المزايا التى يحصل عليها العديد

من كبار قيادات الجهاز الادارى للدولة فى مقابل الموافقة على قبـــول عطاءات أسوأ من غيرها ، أو تقديم سلع نادرة أو رخيصة أو ممنوعة لعميل دون آخر ، أو اعطاء تراخيص أو تصاريح أو امتيازات معينة أو اغلاق السوق على بعض العطاءات ، أو رفع سعر سلعة ما بطريقة رسمية بعد أن تكون قد وصلت الى مجموعة من التجار ، وخلق السوق السوداء فيها الى غيرها من الممارسات المنحرفة ومظاهر الفساد التى أصبحت شـــائعة وملموسة للجميـــع •

بيد أن اللافت للنظر فى كل ذلك ، أن مثل تلك الانحرافات وبالذات المتعلق منها تحديدا بالجوانب المالية والادارية ، لم يعد يثير توجيه الاتهام حولها أو الاعلان عنها الخواطر أو الاستهجان بل أصبح قطاع واسع من المصريين ينظرون اليها حاليا كما لو كانت شيئا طبيعيا وعاديا ، وحقا مشروعا، وأصبح الموظف العام على سبيل المثال ، يمد يده بلا أستحياء أو خجل ليس فقط مقابل خدمات استثنائية يقوم بها ، وانما أصبح يمد يده كمقابل لمجرد القيام بعمل يفترض أن يقوم به بحكم طبيعة عمله(٧) • ولم يعد الأمـــر يقتصر فى ذلك على الموظف البسيط محدود الامكانيات والقابع فى أدنى درجات السلم الوظيفى ، وانما امتد ليشمل المراكز الوظيفية العليا فى قمة الجهـــاز الادارى للدولـــة •

ومع خطورة هذه الممارسات والتوجهات وما تشكله من آثار مدمرة على مسيرة المجتمع المصرى فى حاضره ومستقبله ، فإن التصدى الأكاديمى لها بالدراسة والتحليل العلمى ، ظل محدوداً ان لم يكن معدوما وبالذات دراسة تلك الجرائم التى يرتكبها الأفراد من ذوى المكانة فى المجتمع ، واقتصر الأمر على مجموعة من الكتابات النظرية المحدودة التى تفتقد الى الرؤية الواقعية والبيانات الميدانية(٨) والدراســـة الراهنة تهتم بالكشف عن نوعيـــة جـــرائم النخبـــة التى عكســـتها الصـــحف المصرية خـــلال حقبة الثمانينيـــات وبيـــان طريقة تناول الصحف لهذه الجرائم وموقفها ازائها•ومدى النجاح أو الفشل فى معالجتها•وموضوع الدراسة بهذا التحديد يكتسب مشروعية خاصة فى الوقت الراهن على ضوء الاعتبارات التالية :

١ — اتجاه السياسة الرسمية للدولة فى المرحلة الحالية نحو تعميق

فكرة الحرية الاقتصادية ودعم اقتصاديات السوق وآليات العرض والطلب على ضوء اتفاقها مؤخرا مع صندوق النقد الدولى والمؤسسات الدولية ، حيث من المتوقع فى ظل هذا المنحى أن تتزايد معدلات جرائم النخبة بحكم قيادتها لمسيرة التحـول والتغيير القائمة حاليا فيما يعرف بسـياسة « الخصخصة » أو فك اشراف الدولة على المشروعات العامة •

٢ — التأثير البالغ لهذه النوعية من الجرائم ،ليس فقط على الاقتصاد القومى ، ومناخ الاستقرار والاستثمار فى المجتمع ولكن أيضا فى الرأى العام ، وفى اثاره مشاعر عدم الرضى والاحباط واستشراء الفسـاد فى المجتمع بين المواطنين مما ينعكس سلبيا على الاداء العام وعلى اهتزاز منظومة القيم فى المجتمع وبالتالى تعطيل مسيرة التنمية وبرامج الاصلاح الاقتصـادى •

٣ — ان الصحف يمكن أن تقدم — أو هذا هو المفترض — مؤشرات كمية وكيفية مهمة لأنماط من الممارسات المنحـرفة التى يرتكبها أعضـاء النخبة المسيطرة فى المجتمع باعتبار أن أحد مهامها الأساسية هو كشـف الانحراف وفضح الفساد والحد من خطورته فى المجتمع ، وهو أمر قـد تعجز عنه أجهزة الضبط الاجتماعى الأخرى المعروفة بأشكالها العادية مثل الشرطة والمحاكم وغيرها بسبب ما يتمتع به مرتكبوا جرائم النخبة من نفوذ ومكانة تمكنهم من خرق القوانين أو الافلات من العقوبات واخفـاء نشـاطهم وممارساتهم المنحـرفة •

وأيا كانت مشروعية الدراسة الراهنة أو ما تمثله من أهمية أكاديمية ومجتمعية على حد سواء ، فان دراسة المعالجة الاعلامية لجرائم النخبة تتضمن محاولة تقديم اجابات محددة حول مجموعة **التساؤلات التالية** :

س١ : ما حجم اهتمام الصحف المصرية بجرائم النخبة ؟

س٢ : ما هى أنماط جرائم النخبة الأكثر بروزا وتناولا من جـانب الصـحف المصريـة ؟

س٣ : ما هى القوالب الصحفية الأكثر استخداما فى تغطية هذه الجرائم ؟

س٤ : ما مدى الاعتدال أو التوازن أو الاثارة التى عالجت بها الصحف المصرية جرائم النخبة ؟

س٥ : ما مدى الاتساق أو غيابه فى توجهات الصحف حول جرائم النخبة على صفحات الجريدة الواحدة ؟

س٦ : ما مدى الاتساق أو التوازى فيما هو مطروح من تصورات ومواقف حول انحرافات النخبة المصرية بين مختلف أنواع الصحف المصرية ؟

س٧ : ما مدى النجاح أو الفشل فى معالجة الصحف المصرية لجرائم النخبة المصرية ؟

وفى اطار ما يطرحه موضوع البحث من تساؤلات فانه يمكن تلخيص وتحديد أهداف العمل الراهن فى :

١ — التعرف على نوعية جرائم النخبة التى عكستها الصحف المصرية فى حقبة الثمانينيات ، ودرجة اهتمامها بهذه الجرائم وأسلوب تناولها لها ٠

٢ — الكشف عن حقيقة العلاقة التى تربط الصحف المصرية بالنخبة المسيطرة فى المجتمع من خلال الوقوف على الطريقة التى عالجت بها هذه الصحف انحرافات هذه النخبة ، وهذا يساعد عمليا فى ابراز أحد أوجه العلاقة بين السلطة بمفهومها الشامل والواسع والصحافة فى المجتمع المصرى والتى كثر النقاش النظرى حولها دون الاعتماد على دلائل عملية كافية أو واضحة ٠

٣ — فهم حقيقة الدور الذى تلعبه النخبة المسيطرة فى المجتمع المصرى ، ذات الخصوصية الخاصة ، وتحليل سلوك وممارسات هذه النخبة ، وبالذات تلك الممارسات غير المشروعة بالمنظور القانونى والاجتماعى وحقيقة الدور الاعلامى فى هذا المجال ٠

٤ — تحديد مدى الاتساق فى المضمون المقدم على صفحات الصحف

حول جرائم النخبة وأسباب هذا الاتساق أو عدمه وتأثير ذلك على الاداء الاعلامى ودور الصحف فى معالجة مظاهر الانحراف والتسيب فى المجتمع وفى دفع عجلة التنمية الى الأمام .

٥ ـ الكشف عن مشكلات معالجة الصحف المصرية لجرائم النخبة المصرية ، والعمل على صياغة تصور محدد لكيفية معالجة هذه المشكلات بغية تطوير الأداء الاعلامى فى هذا المجال .

ثانيا : فروض الدراسة :

الفرض الأول :

تنخفض معدلات اهتمام الصحف المصرية ـ محل الدراسة ـ نسبيا بجرائم النخبة ، كما يمكن القول ، أن هذا الاهتمام يفتقد بصفة عامة الى الاستمرارية وعنصر المبادأة ، وتختلف الصحيفة اليومية عن المجلة الاسبوعية والجريدة الحزبية فى ذلك ، حيث تبدو الأخيرتين أكثر اهتماما نسبيا من الأولى فى التعبير عن جرائم النخبة .

الفرض الثانى :

يعتبر المقال الصحفى والتحقيق الصحفى على التوالى هما أكثر قوالب التحرير الصحفى استخداما فى معالجة جرائم النخبة المصرية ولا توجد اختلافات تذكر بين مختلف أنواع الصحف المصرية فى هذا المجال .

الفرض الثالث :

تعد الجريمة الاقتصادية هى أكثر أنماط جرائم النخبة المصرية تناولا على صفحات الصحف محل الدراسة وذلك بالمقارنة بأنماط الجرائم الأخرى .

الفرض الرابع :

تتباين مواقف الصحف ـ محل الدراسة ـ فى تناولها لجرائم النخب

المختلفة فى المجتمع المصرى ، حيث تنخفض معدلات التعرض لجـــرائم النخبة السياسية بالمقارنة بجرائم النخبة الاقتصـــادية أو الثقافية أو الادار يـــة •

الفـــرض الخـــامس :

تتسم طريقة معالجة الصحف ــ محل الدراسة ــ لجرائم النخبة على اختلافها بالتناقض وعدم الاتساق فى عرض المواقف والتصورات ، سواء على صفحات الجريدة الواحدة أو بين صحيفة وأخرى • وفشلت هذه الصحف فى طرح رؤى موحدة ازائها مما كان له انعكاساته السلبية على الـــرأى العـــام •

ثالثـــا : المعالجة المنهجية للدراســـة :

أولا : منهج البحث وأدواته :

تنتمى هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية التى تعنـــى برصد وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف حـــول جرائم النخبة المصرية ، من حيث معدلات التكرار ، وأسلوب التنـــاول والعرض ، ومجموعة الأفكار والاراء المطروحة حول هذه الجرائم ، ويعتمد الرصد والتحليل هنا على العرض الكمى والكيفى للبيانات التى تم توفيرها باستخدام المداخل والأدوات المنهجية التالية :

١ ــ منهج المســح الاعـــلامى :

وقد استعانت الدراسة بهذا المنهج من خلال المسح الاســـتطلاعى لنماذج مختلفة من اعداد الصحف المصرية الصادرة خلال حقبة الثمانينيات، حيث جرى تدوين ملاحظات أولية حول طبيعة جرائم النخبة المنشورة على صفحات هذه الصحف خلال تلك الفترة ، والمنحى العام لاسلوب التنـــاول والمعالجة الصحفية لهذه الجرائم ، وقد كانت هذه الخطوة لازمة وضرورية بالذات فى مرحلة طرح التساؤلات وصياغة فروض الدراسة •

٢ ـ المنهـج المقـارن :

ساعد استخدام الدراسة لهذا المنهج فى توفير بيانات أسـاسية حول مدى الاتساق أو عدمه فى المضامين الصحفية المنشورة حول جرائم النخبة على صفحات الجريدة الواحدة ، أو بين مختلف أنواع الصحف محل الدراسة ، وكذا فى اكتشاف علاقات التشابه أو الاختلاف فى مواقف الصحف تجاه جرائم النخبة على امتداد فترة البحث .

٣ ـ تحليـل المضـمون :

وقد طبق هذا الاجراء المنهجى على عينة محددة من الصحف بهدف توفير بيانات كمية ومؤشرات كيفية مصنفة ومرتبة حول مختلف أنمـاط جرائم النخبة على صفحات الصحف محل التحليل ومعدلات اهتمام الصحف بهذه الجرائم وأساليب تناولها وحقيقة موقف الصحف وتوجهـاتها ازاء الممارسا تالمنحرفة للنخبة المصرية .

ثانيـا : عينـة الدراسـة :

١ ـ عينـة الصـحف :

أظهر الاستطلاع الأولى الذى أجراه الباحث لنماذج مختلفة من الصحف المصرية خلال حقبة الثمانينيات عن تواجد المؤشرات التالية :

- لا توجد اختلافات جوهرية فى طريقة معالجة الصحف القوميـة اليومية : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، المساء ، لجرائم النخبة .
- الثراء النسبى للمادة المنشورة حول جرائم النخبة فى المجلات القومية الاسبوعية وبالذات مجلات الأهرام الاقتصادى وروز اليوسف والمصور .
- تعدد وغزارة المادة المنشورة حول جرائم النخبة فى الجرائد الحزبية المعارضة وبالذات جرائد الأهالى والوفد والشعب .

وعلى ضوء هذه المؤشرات ، فقد استقر الرأى على انتقاء صحيفة يومية وأخرى حزبية ، ومجلة اسبوعية بهدف افساح المجال للمقارنة واثراء بيانات الدراسة خصوصا وأ نأحد فروض الدراسة يشير الى تميز طريقة معالجة جرائم النخبة بين الجريدة اليومية القومية والحزبية والمجـلة

الاسبوعية وتفاوت الاهتمام بينها بهذه الجرائم • وهذا الاختيار يساعد على التحقق من هذا الفرض • وقد وقع الاختيار على جريدة الأخبار ، **وجريدة الأهالى ، ومجلة روز اليوسف** لتطبيق الدراسة التحليلية عليها وذلك لمبررات تتعلق بالاهتمام النسبى لجريدة الأخبار بأخبار الجريمة بصفة عامة وطريقتها المميزة فى عرض وابراز هذه الجرائم بالمقارنة بالجرائد القومية اليومية الأخرى مثل الأهرام والجمهورية[١٠] ، أما جريدة الاهالى فجاء اختيارها باعتبارها جريدة حزبية معارضة تتميز بعمق التحليلات وبالرزانة والحذر النسبى فى نشر الجريمة والتعامل معها بالمقارنة بالجرائد الحزبية الأخرى • وقام اختيار مجلة روز اليوسف على أساس أنها مجلة عامة وليست متخصصة تعنى بالمسائل السياسية والاجتماعية وتتميز عادة معالجتها للأحداث بالرؤى النقدية وهى الرؤية التى قد تساعد فى اثراء بيانات البحث والتحقق من فروضه •

٢ — العينة الزمنية :

اذا كان يصعب اجراء عملية مسح شامل لاعداد صحف الدراسة الثلاث : الأخبار ، الأهالى ، روز اليوسف خلال حقبة الثمانينيات بالنظر الى ضخامة الأعداد ، فضلا عن أن الهدف الاساسى من عملية التحليل ليس الرصد الكمى لجرائم النخبة على صفحات هذه الدوريات ، بقدر ما هو محاولة لتوفير مؤشرات كيفية للمضامين المطروحة حول هذه الجرائم فى المقام الأول ، فقد استقر الرأى على انتخاب سنوات محدودة بطريقة عمدية لها دلالتها فيما يتعلق بجرائم النخبة خلال حقبة الثمانينيات وهى أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، واقتصار تحليل المضمون على السنوات الثلاث لكل من « الأخبار » و « الأهالى » و « روز اليوسف » •

والمغذى من ذلك يكمن فى أن عام ١٩٨٤ ، شهد أكبر مواجهة للدولة مع تجار العملة ، والذين تحول معظمهم بعد ذلك الى مجال توظيف الأموال• كما شهد العام ذاته أضخم عمليات الاستيلاء على المال العام فيما عرف « بقضية البنوك » حيث اتهمت ثلاث بنوك أنفتاحية بالتواطىء مع تجار العملة ، والاتجار بالعملة فى السوق السوداء ، ومنح قروض ائتمانية بلا

ضمانات لمجموعة من العملاء • كما تعرض فى الوقت نفسه أحد بنوك القطاع العام الشهيرة « بنك مصر » لعملية نصب كبرى وتواطؤ من جانب بعض العاملين فيه والذين أدينوا بتسهيل استيلاء بعض العملاء على أموال البنك بطرق غير مشروعة •

وشهد عام ١٩٨٦ زروة نشاط شركات توظيف الأموال وجرائم الأئتمان ، كما شهد عام ١٩٨٨ أول تدخل حاسم من جانب الدولة لتنظيم عمل شركات توظيف الأموال ومحاولة اصلاح مسارها الاقتصادى وذلك بصدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاص بتوفيق أوضاع شركات تلقى الأموال وصاحب عملية صدور هذا القانون صراع بين أجنحة النخبة المصرية ، وكان فى الواقع محاولة من جانب السلطة السياسية لاستعادة هيمنتها على النشاط الاقتصادى للدولة من جديد •

وبعد تحديد السنوات الثلاث كاطار للدراسة جرى سحب ثلاثة شهور من كل عام من هذه الأعوام ، وتوزيعها على مدار العام بطريقة بنائية منتظمة على أساس الاسبوع الأول من يناير ، ثم الاسبوع الثانى من فبراير ، ثم الأسبوع الثالث من مارس ثم الاسبوع الرابع من ابريل فالأول من مايو وهكذا •

ويلغ بذلك حجم الأعداد التى تم اجراء الدراسة عليها فى جريدة الأخبار (٢٥٢) عددا و (٣٦) عدداً لكل من جريدة الأهالى ومجلة روز اليوسف ، وهو حجم معقول ومناسب يتيح لنا الحكم على موقف هذه الصحف وطريقة معالجتها لجرائم النخبة المصرية بدرجة ثقة عالية •

٣ — تصميم استمارة التحليل :

ارتبط تصميم استمارة التحليل بتساؤلات البحث والفروض التى يسعى الى التحقق منها حول معالجة الصحف المصرية لجرائم النخبة ، فقد اشتمل بناء الاستمارة على فئات تسعى الى توفير بيانات أساسية حول حجم اهتمام الصحف بجرائم النخبة ، وقوالب التحرير المستخدمة ، ومصدر الافصاح عن جرائم النخبة ، وهوية المتهمين ، والهدف من نشر المادة

وطريقة تركيب المضمون ، وأسلوب الصياغة والتعبير المستخدم ، ونوعية الجريمة ، ونمط ارتكابها ، وكيفية التصرف النهائى فيها •

ولقياس حجم اهتمام الصحف بجرائم النخبة اعتمد التحليل على فئات حجم التكرار ، ومكان النشر ، ودرجة الافراد فى المجلة ، أو الموقع على الصفحة فى الجريدة ، فضلا عن وسائل وأساليب الابراز المصاحبة كالعناوين والصور والرسوم والبراوز والاطارات •• الخ • وتضمنت فئة أنماط التحرير المستخدمة بنود الخبر والمقال والحديث والتعليق والكاريكاتير • وسعت فئة « مصدر الافصاح عن الجريمة » التعرف على المصادر المختلفة التى ساهمت فى اثارة المادة الخاصة بجرائم النخبة على صفحات الصحف محل الدراسة ، وذلك من خلال التمييز بين مصدر مسئول (وهنا حرص التحليل على التفرقة بين المصدر الأمنى ، والقضائى ، والتنفيذى ، والتشريعى) ومحرر بالصحيفة ، وكاتب ، وقارىء ، والمتهمون ، والضحايا ، كما سعت فئة « هوية المتهمين » الى الكشف عن الانتماءات المهنية للنخبة من مرتكبى الجرائم ، وما اذا كانت تنتمى الى النخبة الاقتصادية ، أو النخبة الثقافية ، أو النخبة الادارية •

واتجهت فئة « هدف المادة » للتعرف على الغاية التى تسعى اليها المضامين المثارة حول جرائم النخبة ، والهدف الحقيقى من وراء النشر ، وماذا كانت تهدف الى الكشف عن انحراف قائم أو تأييد اتهام أو الدفاع عن المتهمين أو مجرد سرد وقائع أو بدون هدف محدد • وحاولت فئة « تركيب المضمون » الوقوف على مدى اتساق الرسائل المقدمة على صفحات الجريدة أو عدم اتساقها وتنافرها على صفحات العدد الواحد حول جرائم النخبة • واستهدفت فئة « أسلوب التعبير » التعرف على الطريقة المستخدمة فى صياغة المضامين الخاصة بجرائم النخبة ، وما اذا كانت هذه الصياغة تتسم بالصراحة والوضوح والمباشرة أو بالتورية والايحاء • وحاولت فئة « نوع الجريمة » الكشف عن أنماط جرائم النخبة الأكثر بروزا على صفحات الصحف محل التحليل • وسعت فئة « نمط ارتكاب الجريمة » لتوضيح الشكل الذى تم به ارتكاب الجريمة هل هو الشكل الفردى أم الجماعى ، أم من خلال جهات ومؤسسات •• الخ • وحاولت فئة « التصرف النهائى »

اظهار ما تتضمنه المادة المنشورة حول الجريمة من محصلة نهائية وحرص التحليل هنا على التمييز بين حالة صدور أحكام ، والدعوة لاتخاذ اجراء ، والهروب للخارج أو ظهور المادة بدون تصرف نهائى • كما حاولت فئـــة « الوقائع المعروضة » الكشف عن الوقائع والأفكار المطروحة حول جرائم النخبة وتحديد موقف الصحف واتجاهاتها ازاء هذه الجرائم •

وبعد الانتهاء من تصميم استمارة التحليل ، جرى وضع التعريفات الاجرائية الخاصة بكل فئة من فئات التحليل بهدف تحويل المفاهيم المجردة الواردة فى الاستمارة الى مفاهيم اجرائية يسهل عدها وقياسها عند تطبيق عملية التحليل من جهة ولضمان ضبط واحكام هذه العملية وتسهيل اجراءات قياس الصدق والثبات فيما بعد •

وقد جرى بعد ذلك مناقشة متعمقة للاســـتمارة وكذا للتعريفات الاجرائية الخاصة بها مع عدد من المحكمين وخبراء تحليل المضمون ، وقد حظيت بالذات فئات « هوية المتهمين » و « تركيب المضمون » و «نمط ارتكاب الجريمة » على النصيب الأوفر خلال هذه المناقشة وجـــرى اعادة النظر فى التعريفات الاجرائية بهذه الفئات حتى تصبح أكثر وضوحا وتحديدا مع التأكيد على أهميتها فى البحث الراهن •

وقد اتجه العمل بعد ذلك الى تجريب الاستمارة فى استطلاع أولى جرى تطبيقه على عينة من جريدة الأخبار خلال شهر يناير ١٩٨٤ ، وأخرى على مجلة روز اليوسف خلال الشهر والعام نفسه ، وقد خلصـــت عملية اتجـــريب الى :

١ ــ صلاحية الاستمارة بصفة عامة للتطبيق •

٢ ــ اعادة تعديل فئة نوع الصفحة ، والموقع على الصفحة عنـــد تطبيق التحليل على المجلة ، بسبب أختلاف أساليب الاخراج فى المجـــلة الاسبوعية عن الجريدة اليومية ، وقد أخذ التعديل الجديد بفئة درجـــة الافراد للمادة على صفحات المجلة عوضا عن الموقع على الصفحة فى الجريدة ، كما أدخل غلاف المجلة فى فئة نوع الصفحة باعتبار أن غلاف المجلة موضع متميز قد يحمل فى أحيان كثيرة ما يشير الى مادة الجريمة •

٣ ــ اجراء بعض الاضافات الى فئات التحليل الواردة فى الاستمارة مثل اضافة بند رسالة الى فئة قوالب التحرير المستخدمة ، و « سب وضرب» و « أغذية فاسدة » و « خلو رجل » الى فئة نمط الجريمة وبند « الحفظ » الى فئة نمط التصرف فى جرائم النخبة .

٤ ــ صعوبة تنظيم عملية رصد فئة « الوقائع المعروضة » ولمعالجة ذلك روعى وضع كراسة اضافية بجانب استمارة التحليل تحتوى على بنود : الجريمة ، الوقائع المعروضة ، اسم الصحيفة ، تاريخ النشر ، وذلك لتدوين الأفكار المعروضة حول الوقائع المختلفة لجرائم النخبة مما يسهل بعد ذلك عملية تصنيفها وصفها أو الرجوع اليها وتوثيقها .

مراجـــع وهوامش المقدمة والفصل الأول

(١) انظر فى ذلك :

Dennis Howitt, the mass media and Social Problem, Pergamon Press, New York, 1982, P. 8.

(٢) مجدى حجازى ، السلوك الاجرامى وواقـــع البلدان النامية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أكتوبر ١٩٨٣ ص ٤ .

(٣) انظر فى ذلك : Dennis Howitt, op. cit., P. 10.

(٤) انظر فى ذلك :

Blumler, J. & Gurrevitch, M., The Political effects of mass Communication, in Michael Gurevitch & Other (eds) Culture. Society and the Media, Methuen, London, 1982 P. 238.

(٥) راجع على سبيل المثال أوراق الندوة الخاصة بالجرائم المتعلقة بنشاط الائتمان فى البنوك . اشراف سهير لطفى وكذا المناقشات التى دارت حولها ، فى المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٨ .

(٦) للوقوف على عرض مفصـــل حول معالم هذه السياســـة والمناخ السياسى والاقتصادى المصاحب لها انظر :

عادل حسنين الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية الجزء الاول والثانى ، ط٤ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ .

(٧) انظر فى ذلك :

نزيه نصيف الايوبى ، فساد الادارة ، مظاهره وأســـبابه ندوة بحث انحرافات الوظيفة العامة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ ص ٢ .

(٨) راجع مثلا ما اعلن مؤخرا فى مجلس الشعب على لسان السيد كمال الشـــاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحـــزب الوطنى من أن بعض المحافظين يحصلون على انصبة مالية خاصة بصورة غير مشروعة من صندوق خدمات المحافظة ومشروع فصل الانتاج عن التوزيع فى رغيف العيش وكذا ما اثير حول تزوير احد القضاه لانتخابات مجلس الشعب الاخيرة فى دائرة مصر الجديدة لصالح احد المرشحين ، وواقعه قبول طلاب بالجامعات المصرية دون مراعاة للقواعد أو اللوائح المعمول بها فى هذا الشأن .

(٩) محمد شومان ، قراءة فى تعريف جرائم الخاصة ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول يناير ١٩٨٨ ص ١١٧ .

(١٠) انظر فى ذلك نتائج البحث التالى :

أحمد المجدوب وآخرون ، الدلالات الاجتماعيـــة لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية فى الستينات والســبعينات ، المجلة الجنائية القومية ، العدد ١ — ٢ ، ١٩٨٠ .

الفصل الثاني

الاعـــلام وجرائم النخبة : المفاهيم والاشـــكاليات

الفصــــل الثــانى

الاعــلام وجرائم النخبة : المفاهيم والاشـــكاليات

أولا : المفاهيــم والتعــريفات :

تفرض الدراسة العلمية للظواهر الانسانية المختلفة ، أن يبدأ الباحث بتحديد المفاهيم والمصطلحات التى يستخدمها فى بحث الظاهرة وتحليلها ، وتعد هذه الخطوة مهمة ولازمة لضبط وتنظيم المناقشة حول مختلف جوانب الظاهرة موضع البحث من ناحية وحتى تنجو تحليلاته من إيثار الظن أو التأويل من ناحية أخرى وترداد أهمية ضبط وتحديد المفاهيم المستخدمة ، اذا كانت هذه المفاهيم غير مولدة محليا أو وافدة من سياقات أخرى ، أو اذا كانت شديدة التجريد والتعميم يدور حولها الجدل والخلاف • وفى البحث الراهن ، توجد مجموعة من المفاهيم التى تتطلب بعض التوضـــيح وتحديد مدى حدود استخدامها فى العمل الراهن • وتنحصر هذه المفاهيم فى **مفهوم « الجريمة » ، ومفهوم « النخبة » ، ومفهــوم (التنــــاول الاعـــلامى) •**

١ ــ مفهــوم الجريمــة :

تتفاوت تعريفات الباحثين لمعنى الجريمة Crime أو مرادفها الانحراف (Deviance) ففى حين يركز البعض على المعنى القانونى للمصطلح ، ويرى أن الجريمة هى كل فعل أو امتناع يخرج عن حدود القانون ويفرض له عقوبة فى قانون العقوبات[١] نجد البعض الاخر ومعظمهم من الباحثين فى علم الاجتماع ، يركز على البعد الاجتماعى للجريمة ، ويرى فيهـــا خروج عن القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التى يعتمـــدها المجتمع فى تحديد سلوكية أفراده وبالتالى ، فان الجريمة ليست عملية خرق للقانون الوضعى فقط ، وانما هى كل فعل يجلب السخط الاجتماعى لعدم توافقه أو تحديه للعرف والتقاليد الاجتماعية السائدة[٢] ومع هذا التفاوت

بين الفهم القانوني والاجتماعي للجريمة ، فثمة اتفـــاق عام بين مختلف الاتجاهات على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة لصيقة بظهور الحيـاة البشرية ، وأنها تتميز على سائر الظواهر الاجتماعية بصـــفة الدوام والاستمرارية وبأنها ضارة ومؤذية[٣] .

فمنذ أن ظهر الانسان على وجه الأرض وأدراكه مدفوعا بغريزة حب الاجتماع ، أن في عمل غيره ما يسد أوجه النقص التي قد يحتاج اليهـا بدأ التلاقي والاجتماع ، وقامت الأسر والعشائر والقبائل والتنظيمات والدول، ووضعت القواعد والأصول والمعايير التي تحكم العلاقات الاجتماعية بـين مختلف اطراف النظام الواحد أو بين مختلف أطراف الأنظمة المختلفة . وكان هناك دائما بين الجماعة من يخرج على هذه القواعد ، مما يعد انحرافا أو جريمة تستوجب العقـاب .

ولما كانت القواعد والأصول والمعايير التي تحكم العلاقات الاجتماعية متغيرة بتغير الظروف والأزمنة ، وتتفاوت من مجتمع الى آخر ، أو مـن واقع حضاري الى واقع حضاري آخر ، فان الفعل المؤثم أو المنحـرف يختلف باختلاف المجتمعات بل وباختلاف الأزمنة والأوضاع داخل المجتمع الواحد ، فالسلوك الذي يعتبر جريمة في وقت قد لا يعتبر كذلك في نفس المجتمع في وقت آخر ، وقد لا يعتبر كذلك في ظل نظام سياسي واجتماعي آخر ، فالعمولة وتجارة العملة على سبيل المثال قد تكو نمشروعة في المجتمع الغربي ، وقد تكون مؤثمة وممنوعة في مجتمع نامي في فترة زمنية معينة وغير ذلك في فترة أخـرى .

ولا يبدو أن ثمة اختلاف بين الباحثين على ارتباط الجريمة بالسياق المجتمعي ، وعلى تباين مؤشراتها من سياق الى سياق آخر على ضـــوء القواعد والمعايير المعمول بها في فترة زمنية معينة، كما لا يوجد اختلاف على ضرورة الدمج بين المعنى القانوني والاجتماعي للجريمة[٤] ، وانما مصدر الخلاف والجدل في هذا الجانب يتعلق بطبيعة تلك القواعد والمعايير والقيم التي يستند اليها العديد من التعريفات في تحديد معنى الجريمة أو الانحراف . فتعريف الجريمة من منظور الخروج عن الصيغ القانونية أو المعايير القائمة

فى المجتمع أو الاضرار بالمصلحة العامة[٥] ، الى غيرها من المعانى التى تتكرر فى أكثر من تعريف وتحظى بالقبول تقوم على افتراضات أو مسلمات هى فى الأساس محل شك ، فهى مثلا ، تفترض وجود اتفاق جماعى عام داخل المجتمع على القوانين أو المعايير التى يعتبر الخروج عليها جريمة ، وهذا الاتفاق قد لا يكون متوفرا على الدوام • فقد تكون هذه المعايير موروث تاريخى لأوضاع فاسدة أو ظالمة لا يراد تغييرها ، كما أن القانون قد يكون فوقيا أو مفروضا ، وبالتالى لا يحظى بالقبول من بعض أعضاء الجماعة الاجتماعية ومن هنا قد يتفاوت النظر الى الفعل الواحد واعتباره بأنه مجرم أو غير مجرم بتفاوت الرؤى حول القوانين أو المعايير المعمول بها •

وينبه أحد الباحثين الى ضرورة تحديد مدى مشروعية أو صلاحية القوانين أو المعايير التى يستند اليها فى تحديد السلوك المجرم أو غير المجرم ، لأن هذه المعايير قد تكون ذاتها منحرفة أو غير ملائمة[٦] وبالتالى يصعب الاعتماد عليها أو الاعتداد بها عند تحديد معنى الجريمة ، فعلى سبيل المثال ، أن من يسرق شيئا ولو كان تافها من شخص ما يعاقب بينما من يحصل على مئات الألوف من الدولارات بالتزوير أو الاختلاس قد يطالب باعادتها وبالتقسيط المريح أحيانا دون عقاب ، وأيضا من يتعاطى المخدرات من ذوى المستويات الاجتماعية الدنيا يعاقب بينما لا يعاقب شارب الخمر من المستويات الأعلى وهكذا •

واذا انتقلنا الى مستوى الشخص المنحرف ذاته ، نجد العديد من التعريفات التى تعج بها كتب التراث تقوم على افتراضات فى هذا المستوى لا تخلو من نقد شديد ، ومن ذلك القول ، بأن الفرد مرتكب الجريمة شخص مريض ، أو أنه نتاج مرضى لنقص أو قصور عملية التطبع الاجتماعى بما يتلاءم مع الاتفاق الجمعى ، وأن ما يأتيه من أفعال ليس اختياريا بل هو مضطر لذلك اضطرارا بمعنى نفى الارادة عنه ، وبالتالى ، لابد من علاجه أو اعادة تأهيله نفسيا أو العمل على تخفيف الظروف المباشرة التى أدت الى ارتكابه الفعل المجرم بواسطة خبراء أخصائيين فى ذلك مثل علماء النفس والاجتماع والأطباء ، أو القول بأن السلوك الاجرامى لا معنى له خارج نطاق البناء النفسى والجسمى لمرتكب الجريمة، وأن الجريمة تحددها

عوامل ذاتية تتعلق بالظروف الخاصة بالفرد (نفسية واجتماعية)[٧] .

ويتلخص النقد الأساسى الموجه لمثل هذه المفاهيم والمقولات بتأثر مروجوها فى تحديد معنى الجريمة وتشخيص السلوك المنحرف بالانتماءات المهنية والفكرية والأيديولوجية ، واهمالها للمشكلات الاجتماعية والسياق المجتمعى المفرز لها ، فضلا عن تركيز الاهتمام على السلوك الفردى المجرم وتجاهل السلوك الجمعى المجرم أى تلك الأفعال الاجرامية التى ترتكب باشتراك جماعة أو جهات معينة على النحو الذى يحدث عادة فى جرائم النخبة .

وأيا كانت أوجه النقد هذه ، فثمة بعض المعانى حول مدلول لفظ الجريمة ينبغى ابرازها قبل أى محاولة من جانب العمل الراهن لصياغة تعريف محدد للجريمة . وتتلخص هذه المعانى فيما يلى :

١ — يشير لفظ الجريمة الى سلوك ينطوى على أبعاد متشابكة ومتفاعلة له دلالات اجتماعية وسياسية وحضارية لا يتسنى استيعابها وفهمها بعيداً عن السياق المجتمعى العام الذى ينمو وتتنشأ فيه أو الذى تكثر وتتعاظم فى ظله .

٢ — هذا السلوك فيه خروج عن المعايير والضوابط القانونية الشائعة المعمول بها فى المجتمع يستوجب العقاب المادى أو المعنوى .

٣ — ينبغى أن تكون هذه المعايير والضوابط القانونية هذه صالحة للجماعة وللظرف وعادلة ويخضع لها الجميع ومتساوون أمامها فى العقاب عند الخروج عليها .

وعلى ضوء هذه المعانى ، فان الجريمة فى اطار العمل الراهن **تفهم باعتبارها :**

« كل فعل أو امتناع يقترفه فرد أو مجموعة أفراد أو جهات وقابل للاتهام لخروجه عن نطاق الضوابط القانونية والمعايير الاجتماعية العامة الصالحة التى يقبلها الجميع ويلتزمون بها فى المجتمع فى فترة زمنية معينة ويترتب عليها اضرار بالمصلحة العامة » .

ووفقا لهذا الفهم تعتبر الرشوة ، والاختلاس ، والتزوير ، والاستيلاء على أرض الدولة ، أو تسهيل الاستيلاء على المال العام وتجارة العملة والتهريب .. الخ أفعال وممارسات اجرامية ومنحرفة ، كما أن نشـــاط شركات توظيف الأموال يدخل فى نطاق الأفعال المجرمة ، ليس فقط لخروج هذه الشركات عن الصيغ القانونية المعمول بها والتى تحدد نشـــاطها ، ولكن لان محصلة نشاط هذه الشركات قابل للاتهام لاضراره بالمصـلحة العــامة .

٢ — مفهـوم النخبـة :

يوضــــح قاموس علم الاجتمــاع أن مفهـوم النخبة أو الصفوة (Elite) يشير الى تلـك الجمــاعة أو الفئــة من الأفــراد الذين يحظـون بمكانة اجتماعيــة عاليــة ومتميزة تؤثر على أو تحكم بعـض أو كل شرائح المجتمع الأخرى[٨] . ويتردد نفس المعنى بصورة أو بأخرى لدى جميع المحاولات التى سعت الى تعريف النخبة ، فنجد مثلا « بوتومور» (Bottomore) يعرف النخبة بأنها : « جماعة مهنية أساسا لها مكانة عاليــة » . ويعرفها « ميتشل » (G.O. Mitchel) بأنها « طائفة من الافراد تتوافر فيهم صفات ذات قيمة كالقدرة الفكرية والوضعية الادارية العالية والقوة العسكرية والســلطة الأدبية ولهم هيبة عاليــة ونفــوذ واســع الانتشار [٩] .

ويشير هذا الفهم لما هية النخبة الى بعض الأمور الجديرة بالتنويه وهــى :

١ — أن المكانة الاجتماعية ، هى المحك الرئيسى لتمييز النخبة من غير النخبة فى المجتمع ، فالنخبة هم الأفراد الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية فى المجتمع [١٠] ، ومع أن ثمة اتفاق على هذا الوصف لدى جميــع المصادر تقريبا ، الا أنه فى الواقع محك يتسم بالغموض والعموميــة ، حيث لا يوضح حدود هذه المكانة . ولا الطبيعة المهنية لها ، أو المعيــار الذى يعتمد عليه فى تحديد هذه المكانة ، هل هى حيازة الثروة أم السمعة والشهرة أم القوة ، أم كل هذه الأشياء ؟ وقد تنبه بعض الباحثين أمثال

« هنتر » F. Hunter و « رايت ميلز » (R. Mills) الى ذلك وحاولوا ربط المكانة الاجتماعية بالقوة ، وحاول آخرون ربطها بالشخصية والنفوذ ولكن هذا التحديد ظل غامضا أيضا ، ويثير من التساؤلات أكثر مما يحاول الاجابة عليها اذ ما هو معيار القوة وحدودها ؟ وما هى خصائص وسمات الشخصية ذات المكانة ؟ وهكــذا •

٢ ـ أن النخبة باعتبار أفرادها جماعة متميزة ، تتمتع بالقوة والنفوذ وتتربع على قمة البناء الاجتماعى ، يعتبرون أقلية من الناحية العددية ، حيث أنهم أقل بكثير من أولئك الأغلبية الذين يأثرون فيهم أو يحكمونهم •

٣ ـ امكانية تعدد النخب فى المجتمع بتعدد مجالات النشاط المهنى ومواقع الادارة والحكم فى أجهزة الدولة وبالتالى يصبح لكل مجال مـن المجالات النخبة الخاصة به ، والتى تتمتع فيه بالقوة والنفوذ والسيادة •

٤ ـ وعلى الرغم من تعدد النخب فى المجتمع ، الا أن الترابط والتماسك والانسجام بينها قائم على قدم وساق ، حيث يعرف بعضهم بعضا ويدخلون فى شبكة من العلاقات والمصالح يتفاعلون خلالها لتحقيق أهداف معينة ، ويدعم من سمة التماسك هذه التشابه فى الاتجاهات والقيم ومهارات القوة والاتصالات الشخصية والأسرية بين أعضاء النخب المختلفة ، فضلا عن تقارب خلفيتهم الاجتماعية فى أحيان كثيرة •

٥ ـ امكانية التبادل بين أعضاء النخبة بالنسبة للمراتب العليـا فى المؤسسات العسكرية والاقتصادية والسياسية والادارية فى المجتمع • ومع أن أحد سمات النخبة أن تبقى لنفسها مستوى من القصر والانغـلاق عن غيرها من غير النخبة ، الا أن امكانية الحراك من واليها يصبح أمـرا واردا بتغير الأوضاع المجتمعية فى الازمنة المختلفة • وهكذا ، قد تصعد جماعة اجتماعية معينة وتهبط أخرى ، مع ما يتعرض له المجتمع من مؤثرات داخلية وخارجية وعلى ضوء ما تسفر عنه عمليات الصراع الاجتماعى بين الجماعات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع •

٦ ـ تتباين السمات الخاصة للنخبة ليس فقط بين المجتمعات المختلفة، ولكن أيضا داخل المجتمع الواحد فى الفترات الزمنية المختلفة ، ولكل حقبة

زمنية أو أكثر السمات الخاصة بنخبتها سواء من حيث خلفيتها الاجتماعية أو من حيث أيديولوجيتها وتوجهاتها العامة ، وأساليب ممارساتها فـــى المجتمـــع •

وأيا كانت التعميمات والمؤشرات الخاصة التى يشير اليها مفهـوم النخبة ، فان ما يهمنا هنا فى اطار العمل الراهن ، هو مايتعلق بالنخبة المصرية لارتباط ذلك بموضوع اهتمامنا ، وقد ظهرت عدة محاولات محلية لدراسة هذه النخبة والوقوف على خصائصها وأصولها الاجتماعية(١١) • وتشـير هذه الدراسات الى أن هناك ثلاثة مصادر أساسية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى الســبعينيات والثمانينيات •

١ ـ **نخبة الريف** من متوسطى ملاك الأراضى الذين احتلوا قمـة الهرم الاجتماعى فى الريف بعد الاطاحة بكبار ملاك الأراضى من جـراء قرارات الثورة • وقد تدعم هذا المصدر بعناصر جديدة يتمثلون فى بعض الأشخاص الذين خضعوا لاجراءات الاصلاح الزراعى والتأميم والحراسة واستأنفوا نشاطهم ببداية السبعينيات ، وتولى الرئيس السادات ، وصدور قرارات فك الحراســـة •

٢ ـ **نخبة السلطة** ، من البيروقراطية السياسية أو العسـكرية أو الادارية ، والتكنوقراط الذين شكلوا المراكز الكبرى فى التنظيمات لسياسية وأجهزة الحكم ووحدات الانتاج المختلفــة •

٣ ـ **نخبة رجال الأعمال التجاريين** ، التى ظلت تحتفظ بأهميتها فى النشاط الاقتصادى خلال الستينيات لقصور قرارات التحول الاشـــتراكى وقد تدعم هذا المصدر منذ بداية السبعينيات بالعديد من العناصر الطفيلية حيث تسلق الكثير منهم الى سطح المجتمع المصرى عن طريق ممارســة أنشطة غيرانتاجية والعمل على الاستغلال والمضاربة مستغلين حالة الفوضى والتسيب والثغرات القانونية التى صاحبت تنفيذ سياسة الانفتـــاح الاقتصادى(١٢) • وتشير احدى الدراسات الى أن الرافد الطفيلى هذا كان الغالب فى ارتكاب جرائم النخبة ، مثل الاستيلاء على المال العام بواسطة النصب والاحتيال ، والاتجار فى النقد الأجنبى ، وفى السلع الفاسدة(١٣) •

وقد تداخلت هذه المصادر الثلاثة ، وشكلت معا نخبة عهد الانفتاح ، ونشأت بينها فى الواقع العملى ، صلات وأواصر عديدة تمت بشكل تلقائى نتيجة اشتراك عناصر هذه النخبة فى احتلال قمة الهرم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى المجتمع ، وجمعت بينها مواقع العمل والسكن والترفيه ، وشجع ذلك على نشوء روابط شخصية عديدة بينها ، مثل علاقات الصداقة، والمصاهرة ، والجيرة ، فضلا عن روابط المنفعة وشبكات النفوذ والمصالح(١٤)

وتخلص الدراسات التى اهتمت ببحث سلوكيات هذه النخبة خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات الى :

١ — سعى هذه النخبة نحو تعظيم ثروتها الاقتصادية وتحقيق مكاسب شخصية ، ورفع شعار الحرية والاستثمار الخاص •

٢ — أن قضية الديمقراطية والحرية ، لم تمثل أبدا هدفا محوريا أو أصيلا فى قائمة أهداف وتطلعات هذه النخبة أو لدى قواعدها الاجتماعية واقتصر الأمر لديها فى هذا الجانب على مجرد رفع الشعار والضغط لانفاذه فى مجال الاقتصاد والاستثمار •

٣ — السيطرة على مقاليد صنع القرار والتأثير فيه والتمسك بمواقعها أو مواقع رموزها فى السلطة وأجهزة الادارة والتنظيمات المختلفة بكل ما أتيح لها من قوة •

٤ — أن هذه النخبة تتسم بعدم التجانس بالنظر الى تعدد مصادرها وأصولها الاجتماعية من جهة ، وتباين قيمها وتوجهاتها من جهة أخرى ، وتعد هذه السمة من الأهمية بمكان لأن لها علاقة بما يحدث من صراع وتنافر أحيانا يظهر بين الحين والاخر بين أجنحة هذه النخبة وينعكس على التناول الاعلامى لممارساتها •

وقد دفعت هذه السمات ، البعض الى اطلاق مسمى « أغنياء السلطة» على هذه النخبة ، وعرفها : « بأنهم مجموعة من موظفى الحكومة والقطاع العام الذين يستغلون مناصبهم وأوضاعهم السياسية ويقومون بترتيب أمورهم وعمل علاقات نفعية وبالذات مع الشركات والهيئات الأجنبية والحصول على المكاسب المادية بما يؤمن مستقبلهم على قمة المجتمع حتى

بعد تركهم السلطة وبالتالى بتحول هؤلاء أيضا الى أثرياء من أصحاب الملايين ويصبحون من كبار رجال الأعمال والمستثمرين »[١٥] •

وأيا كان الأمر ، فان العمل الراهن ينظر الى النخبة ويعرفها بأنها : **« تلك الجماعات الاستراتيجية فى الدولة الذين يحتلون المواقع القيادية العليا فى مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها ، أو يتمتعون بنفوذ ضاغط داخل هذه المواقع فى فترة زمنية معينة »** •

ويؤكد هذا الفهم لمعنى النخبة على عدة معانى أهمها : المكانة المتميزة التى تتمتع بها النخبة فى المجتمع ، وعلى طبيعتها المتعددة وأيضا على دورها فى عملية صنع القرار أو التأثير فيه خلال فترة زمنية معينة •

٣ ــ مفهــوم التنــاول الاعلامى :

يشير مفهوم الاعلام ، الى تلك العملية التى يتم فى اطارها نقل المعلومات والأفكار من طرف لديه رغبة لنقل هذه المعلومات الى طرف آخر بغية احاطته علما بها • ومنذ عرفت البشرية الجماعات فى أبسط صورها عرفت معها الاعلام فى أبسط صوره دقا للطبول أو نداء من فوق المرتفعات ، أو حفرا على الأحجار •• الخ • ثم ما لبث أن تطورت الحياة الاجتماعية ، وقامت الثورة الصناعية والمجتمع الصناعى ، وارتبط بهذا التطور تقدم هائل فى العلوم والتكنولوجيا وتعقد العلاقات الانسانية ، وتزايد مشــكلاتها ، وظهور النظام الرأسمالى العالمى ، وحاجة هذا النظام الى المواد الأولية الخارجية وأدى كل ذلك الى تعميق الشعور بالحاجة الى اعلام جماهيرى أكثر انتشارا وسرعة فظهرت الصحف ، والصور المتحركة (السينما) وبعدها المذياع ، وتوالت بعد ذلك الاختراعات لتلبى الحاجة المتزايدة فى هـذا المجال ، فظهرت الاذاعة المرئية والفيديو والأقمار الصناعية وغيرها ، وكلها أدوات تستهدف فى المقام الأول نقل المعلومات وتبادلها على نطاق جماهيرى واسع لأهداف معينة تتحدد وفقا للطريقة التى يتم من خلالها توظيف هذه الادوات من قبل الأفراد والجماعات المختلفة •

ويقصد بالتوظيف هنا ، الأهداف والغايات التى تستخدم من أجلها

أجلها أجهزة الاعلام فى المجتمع ، وتتباين هذه الأهداف والغايات بتباين الأوضاع السياسية والاقتصادية والفكرية فى كل مجتمع ، ووفقا للمستوى انحضارى لكل منها • ففى المجتمع الرأسمالى تهدف العملية الاعلامية فى المقام الأول الى خدمة المجتمع الرأسمالى والحال كذلك فى المجتمع الاشتراكى وهى أيضا كذلك فى المجتمعات النامية تتحدد أهداف وغايات العمليـــة الاعلامية على ضوء أهداف وغايات نظم الحكم التى تصوغ أهداف العمليات الاعلامية فى هذه المجتمعـــات(١٦) •

وفى هذا الاطار ، تتحدد عملية التناول الاعلامى للقضايا والمشكلات المختلفة • والتناول هنا معنى يشير الى كل من **المواقف ، والطريقـــة ، والأهـــداف** •

والموقف يعكسه حجم اهتمام أجهزة الاعلام بالقضية ، واتجاهاتها نحوها ، ومجموعة الأفكار والتصورات التى تحاول طرحها حولها • ويحدد هذا الموقف متغيرات عديدة من أهمها وضعية أجهزة الاعلام فى المجتمع ، وعلاقتها بالبناء السياسى والاجتماعى ، ورؤية القائمين بالاتصـــال فى المؤسسات الاعلامية ازاء القضية موضع التناول ، ومدى فهمهم لدورهم وعلاقتهم بالمؤسسة التى يعملون بها وتصورهم للجمهور الذى يتوجهون اليـــه ••• الخ •

أما طريقة التناول ، فتشير الى مجموعة الأساليب الفنية المتبعة فى التغطية الاعلامية لهذه القضية أو تلك ويهتم البحث هنا بجوانب عديدة منها القوالب التحريرية المستخدمة ، والمصادر التى اعتمدت عليها الوسيلة الاعلامية ، وأساليب الاخراج والابراز ، والمداخل والحجج الاقناعية أو المؤثرات الصوتية ، ومدى انسجام المضمون أو تنافره ، وأساليب الصياغة والتعبيرات اللغوية المستخدمة •• الخ • باختصار ، تعنى طريقة التناول عملية اخراج المضمون الاعلامى حول القضية ، والشكل الذى ظهر به على صفحات الصحيفة أو عبر موجات الراديو وشاشات التلفزيون •

وتتفاوت أهدا فـالتناول الاعلامى للقضايا المختلفة ، فقد يقتصر الهدف على مجرد الاحاطة والبلاغ أو العمل على رفع مستوى المعارف والوعى

بهذه القضايا ، أو السعى لتغيير الاتجاهات وتعديل المـواقف والتصورات لدى الجمهور حولها • أو قد ينصب هدف التناول الاعلامى على عمليـات التدعيم وتوفير الدعم والمساندة لما هو قائم من أفكار وتصورات لـدى الجمهور المتلقى ولخدمة مصالح معينة •

وعلى ضوء العرض السابق لمفاهيم : الجريمة ، النخبة ، التنـاول الاعلامى ، يمكن بايجاز القول أن التناول الاعلامى لجرائم النخبة يعنى :

« أسلوب تغطية أجهزة الاعلام للافعال والممارسات المجرمة أو القابلة للاتهام ، والتى يرتكبها أعضاء الجماعات الاستراتيجية التى تسيطر أو تؤثر على المراكز القيادية العليا فى الدولة خلال فترة زمنية معينة » •

ويثير هذا التعريف ، بعض الملاحظات من المفيد ابرازها لارتباطهـا بصـلب العمل الراهن وهى :

١ — عدم وضوح أركان جرائم النخبة أو معالمها بشكل يمكننا من تعريفها تعريفا قانونيا متكامل الأركان فمن سماتها الغالبة أنها تنظيميـة ومدبرة ، وتأخذ عادة وقتا طويلا لاتمام أركانها بخلاف الجرائم العـادية أو التقليـديـة •

٢ — يجب التعامل مع جرائم النخبة ، باعتبارها كل سلوك من المتوقع اتهامه اذا قدم مرتكبه أو مرتكبيه الى جهة التحقيق والمحاكمة ، فمعيـار الجريمة هو هنا القابلية للاتهام ، وليس الاتهام الفعلى فهناك بعـض الأشخاص الذين يرتكبون جرائم ولكن لا يوجه اليهم الاتهام •

٣ — ويعتبر السلوك اجراميا ، يمكن مناقشته عبر أجهزة الاعلام ، حتى اذا لم يوجه الاتهام الى مرتكبيه من قبل جهات التحقيق بسبب عمليات الضغط والنفوذ التى قد تمارس عليها من قبل أعضاء النخبة ، وينبغى ادراك أن عدم ثبوت الاتهام ، لا يعنى فى جميع الأحوال انتفاء السـلوك المنحـرف •

٤ — على الرغم من أن انحرافات النخبة ، تدخل فى نطـاق علـم الجريمة ، وتخضع للقانون الجنائى ، الا أن نسبة كبيرة من مرتكبى جرائم

النخبة ، لا يمثلون أمام محاكم الجنايات ، ولا يتبع معهم نفس الاجراءات القانونية ، التى تتبع مع مرتكبى الجرائم من المستويات الاجتماعية الدنيا ، فالأفراد الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا يخضعون عند ارتكاب الجرائم لاجراءات الشرطة والنيابة والقضاء ، وينالون الجزاء بالغرامة أو السجن أو الاعدام ، أما أعضاء النخبة وبسبب مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية فلا يتبع معهم نفس الاجراءات الا فى الحالات المتطرفة ، فهم يخضعون للمحاكم المدنية والتفتيش ومجالس الادارات ، ونادرا ما يدخلون أقسام البوليس وتقتصر جزاءاتهم العقابية فى الغالب على الانذار ، أو الفصل أو تحديد الاقامة أو التحفظ فى مكان أمين .. الخ ولا يوقع عليهم عقوبات السجن أو الغرامة آلا فى الحالات النادرة(١٧) .

ونظرا لما يتمتع به مرتكبوا جرائم النخبة من مكانة ونفوذ ، وعجز الجهاز الجنائى العادى والشرطة التقليدية عن التصدى لهم ، فان بعض الدول ومنها مصر ، على سبيل المثال ، اتجهت الى انشاء أجهزة غير عادية تتصل مهامها أساسا بمعاجلة انحرافات النخبة مثل جهاز المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم ومباحث أمن الدولة .. الخ .

ثانيا : الاعلام وجرائم النخبة (اشكاليات المعالجة) :

تعتبر الصحف أحد المؤشرات المهمة ، ان لم يكن أهم المؤشرات لتسجيل جرائم النخبة ، ليس فقط باعتبار أن أحد مهامها الرئيسية فى المجتمع هو كشف الفساد ومقاومة الانحراف وتحقيق الدفاع الاجتماعى ، ولكن أيضا بسبب أن المصادر الأخرى التقليدية لتسجيل هذه الجرائم مثل محاضر الشرطة واحصاءات الأمن العام لا تشمل عادة هذه النوعية من الجرائم ، بالنظر الى قوة ونفوذ مرتكبى هذه الجرائم وشبكة العلاقات والمصالح الذى تربط بين عناصرها وتتيح لهم الافلات من العقوبة أو اخفائها .

واذا كانت جرائم العامة من الناس سهلة ومعروفة ويمكن الكشف عنها بسهولة ولها أجهزة وظيفتها تعقب الجناة ، ا لاأن جرائم النخبة ليست كذلك ، فأغلب القضايا المتناولة وبالذات وعلى سبيل المثال ، جرائم الائتمان،

لا يأتى الابلاغ عنها آلا من البنك ضد عميل ، ولا يأتى من جهة ما ضـد مسئول بالبنك • ومن هنا تأتى أهمية رقابة الصحف ونشاطها فى معالجـة هذه النوعية من الجرائم ، التى تقف أمامها الأجهزة الجنائية العادية عاجزة وقاصرة ويتزايد لأهمية هذا الدور ، فى ظل غياب التنظيمات السياسـية الفعالة فى المجتمع التى يمكن أن تقوم بدور أكثر فاعلية فى هذا المجال •

بيد أن الحديث عن دور للصحف فى تناول جرائم النخبة وتفوقها فى ذلك على كافة أجهزة الدفاع الاجتماعى الأخرى أو المنوط بها حماية المجتمع من الانحراف والفساد الذى تمارسه جماعة النخبة ، يعد فى الواقع حديثا نظريا وانطباعيا الى حد كبير ويفتقد المشروعية والفاعلية فى دنيا الممارسة والواقع ، ذلك أن الصحف فى المجتمع شأنها شأن بقية الأجهزة والمؤسسات الاخرى فى المجتمع ، لا تقل تعرضا للضغوط والمؤثرات التى تحد من قيامها بدورها فى تسجيل جرائم النخبة ومعالجتها ، وكما تقف أجهزة الضـبط الاجتماعى التقليدية قاصرة وعـاجزة أمام هذه الجـرائم ، تقف الصحف وبالذات فى العديد من دول العالم الثالث ومنها مصر قاصرة وعاجزة أيضا وتواجه بالعديد من العقبات التى تحد من فاعلية دورها فى هذا المجال •

وتوجد فى الواقع عدة اشكاليات تواجه الصحف فى تعاملها مع جرائم النخبة منها : اشكالية النشر والخوف من تأثيره على الرأى العام وحـالة الاستقرار والاستثمار • وهو الخوف الذى يفرض أمام الصحف معضلة هل تنشر أم لا تنشر ؟ واشكاليات التغطية والتعامل مع هذه الجرائم اذا ما قررت الصحيفة النشر ، وبالذات فيما يتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات حول جرائم النخبة ، والقيود القانونية ، وضـعف الكفاءة المهنية •• الخ •
ونسعى فيما يلى الى تناول هذه الجوانب بشىء من التفصيل :

١ ــ اشـكالية الموقف من النشر :

تتصل اشكالية النشر حول جرائم النخبة بموقف الاختيار الذى يفرض على الصحف بين التوسع فى نشر انحرافات النخبة وبين تقييد هذا النشر لاعتبارات تتعلق بحساسية النشر حول هذه الجرائم • ومع أن القـرار

الفعلى حول هذا الموقف سوف يتحدد فى النهاية على ضوء سياسة تحرير الصحيفة ، وحقيقة الضغوط والمؤثرات التى تتعرض لها هذه السياسة ، الا أن ما نود ابرازه هنا ، هو تباين المواقف والآراء بين من يؤيد التقيد ومن يدعو الى التوسع فى النشر حول هذه الجرائم ، ولكل اتجاه حججه ومبرراته المنطقة ، فأنصار **الاتجاه الأول** ، يرون ، أن التوسع فى النشر حول جرائم النخبة ، وبالنظر الى المكانة العليا التى يحتلها هؤلاء فى نفوس العامة من أفراد الشعب يؤدى الى اشاعة اتجاهات سلبية تؤثر على عملية الاداء الاقتصادى بشكل عام سواء فى القطاع العام أو الخاص ، ولا ينعكس هذا التأثير فقط على معدلات الانتاج ومناخ الاستثمار ، ولكن أيضا ، يمكن أن يضعف من فاعلية النظام السياسى ذاته اذا طلب هذا النظام من الجماهير سلوك رشيد استهلاكى أو سلوك تقشفى ، أو المساهمة فى سداد الديون ، لأنه سيظل فى الذهن العام ، مسألة هؤلاء المنحرفين والمفسدين الكبار الذين نهبوا أموالا ضخمة أو تلاعبوا بأقوات الشعب ولم يعاقبوا أو يلاحقوا أو هربوا الى الخارج فضلا عن الاثار الاجتماعية والقيمية المترتبة على هذا النشر ، وبالذات ، ما يتعلق منها بفقدان الثقة ، والأمان ، وتدهور الأخلاقيات ، والاغتراب .. الخ .

وفى المقابل ، يرى أنصار التوسع فى النشر حول جرائم النخبة ، أن الصحف هى أحد الأدوات فى المجتمع المهيئة لفرض حدود أو قيود على الفساد والانحراف فى المجتمع ، وأن هذا هو أحد وظائفها الأساسية ، وعلى أساس أن الفساد والانحراف ، يعد عائقا كبيرا أمام جهود التنمية . ومن مصلحة المجتمع والنظام الحاكم ذاته أن تستخدم هذه الأداة فى الوقت المناسب لوقف الفساد والانحراف عند حدود معقولة لتحقيق الشرعية واظهار النظام بمظهر الطهارة الثورية .

والجدير بالاشارة هنا ، أن الصحف المصرية ، التى تتلقى عادة توجيهات من جانب النخبة السياسية ، لا تجد فى هذه التوجيهات مايساعدها على اتخاذ القرار فى هذا الشأن ، أو تغليب وجهة نظر على أخرى فيما يتصل بمعالجة جرائم النخبة . ففي حين تحرص القيادة السياسية ، وعلى رأسها الرئيس مبارك فى أكثر من لقاء على تأكيد مجتمع الطهارة ،

وعدم التستر على فساد ، وضرورة مواجهة كافة صور الفساد والانحراف ، وتقديم مرتكبيه أيا كانت مراكزهم الى العدالة .. الخ . نجد الحديث قويا على ضرورة المحافظة على الاستقرار ، وعدم تجريح الشرفاء ، والتوجيه باصدار قرارات منع النشر .. الخ .

هذا التناقض والازدواجية فى موقف النظام من قضايا الفساد والانحراف ، وتفاوت الرؤيا بين الرغبة فى الظهور بمظهر الطهارة الثورية ، والرغبة فى اخفاء العجز عن الاداء والمحافظة على الاستقرار وشرعية البقاء فى السلطة ، ينعكس عمليا على موقف الصحف وبالذات القومية منها ازاء جرائم النخبة ، حيث لا تخلو هذه المعالجة من ازدواجية أيضا ، فلا مانع بين الحين والاخر من اظهار حالات معينة ومحسوبة من الفساد والانحراف من جانب النخبة وبالذات السياسية منها ، واخفاء الأخرى ، والتستر عليها بفعل توجهات أو مصالح خاصة .

وفى تقديرنا ، أن مكمن الخطورة فى هذه القضية ، لا يتحدد فى التوسع أو تقييد النشر حول جرائم النخبة ، اذ ليس من مصلحة أحد بالفعل اخفاء الحقائق ، فضلا عن استحالة ذلك فى ظل الثورة الاتصالية الراهنة ، ولكن يتحدد فى طريقة النشر وأسلوب المعالجة ذاتها ، وما اذا كانت تتسم بالجدية واظهار الحقائق أم بالتهويل والمبالغة ، بالرغبة فى اعطاء صورة متوازنة ومقارنة أم بالاثارة والتشكيك .

والواقع أن أسلوب معالجة هذه النوعية من الجرائم يتطلب معالجة خاصة ، فلابد أن يصاحب النشر حولها ، تفسير الاجراءات التى اتخذت حيال مرتكبيها ، وطريقة التصرف فيها ، والعمل على خلق رأى عام على بصيرة بموقع هذه النوعية من الجرائم ، فى البلاد المشابهة لظروف مجتمعنا ، وما اذا كان الأمر مستفحل فى المجتمع أم لا ، فهذه كلها معلومات ضرورية للروح المعنوية يراد تكوينها من خلال الاعلام لخلق رأى عام ايجابى وغير محبط فى المجتمع .

ان النشر عن هذه الجرائم دون تفسير أو توضيح وبالعشوائية المعهودة فى الممارسات الصحفية ، يفضى بالقارىء الى القول ، « شوية لصوص »

أو « البلد فوضى » أو « حاميها حراميها » •• الخ • ومن المؤكد أن مهمة الصحف هى أن تجعل هذا القارىء العادى أو البسيط يرى الحقيقة ويتقبلها وبأن هناك اجراءات تتخذ ، وأن الجميع متساوون أمام القانون فى الثواب والعقـــاب •

لا جدال اذا فى أهمية التصدى ومواجهة هـــذه الجرائم بالجدية والعقلانية فى النشر • وهنا قد يقول ما هى العقلانية أو الفائدة من وراء نشر خبر حول حصول أحد رجال الأعمال على (٢٠) مليون جنيه بلا ضمانات من البنوك والهروب للخارج وتأثير ذلك سلبيا على الرأى العام • الواقع أن النشر فى هذه الحالة ، لابد أن يصاحبه توضيح لما يحدث فى قطاع البنوك ، وما اذا كان هناك خلل أم تسيب وتقويم هذا الخلل لن يتم من خلال الاخفاء أو الامتناع عن نشر مثل هذا الخبر، ولكن من خلال المكاشفة، والضغط بالرأى العام ، ثم أن هذا الخبر سوف يتم تداوله بطريقة أو بأخرى من خلال الاتصالات الشخصية وفى المجالس الخاصة ، أو من الاعلام الخارجى ويصبح التكتم هنا أخطر مما لو نشر • والقضية كما أشرنا ، أن الجمهور لابد أن يعرف الأسباب والمسببات ، والأهم من ذلك ، أن يعرف الاجراءات التى تتخذ فى الواقع الفعلى لمنع تكرار ماحدث •

٢ ــ اشـــكاليات التعامل والتغطية :

لا يقتصر الأمر أمام الصحف على اتخاذ قرار النشر أم لا ، حـــول جرائم النخبة ، ولكن وبافتراض اتجاه سياسة الصحيفة نحو النشر مع الالتزام بالحيطة والعقلانية المطلوبة المشار اليها آنفا ، فان ثمة بعـــض الصعوبات والعقبات الذاتية والمجتمعية التى تحد من تنفيذ هذه السياسة ، وتضعف من فاعلية دور الصحف فى التعامل مع جرائم النخبة وتتمثل هذه الصــــعوبات فيما يلى : ــ

١ ــ القيـــود القانونيـــة :

تعمل الصحف المصرية فى ظل ترسانة من القوانين المتصلة بجـــرائم النشر ، ومع أن الدستور المصرى قد نص على أن حـــرية الرأى والتعبير

مكفولة ، الا أنه يحيل ذلك الى القانون ، ويحاسب الصحف طبقا للمواد ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ من قانون العقوبات(١٨) •

واللافت للنظر ، أن الاتجاه العام للمشرع المصرى يتجه دائما نحو تغليظ العقوبات ، وابتكار جرائم جريدة تحاكم بمقتضاها الصحف على ما تنشره من أخبار أو آراء ، ففضلاً عن مواد قانون العقوبات المشار اليها آنفا ، أضافت المادة (٥) من القانون رقم ٣٤ لسنة ٧٢ ، بشأن حماية الوحدة الوطنية « يعاقب بالحبس والغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيه كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه » • كما أضافت المادة ٩ من القانون ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى النص التالى :

ويسرى أحكام المادة ٨٠ فقرة ٢ ، وأحكام الباب الرابع عشر من الباب الثانى من قانون العقوبات على ما ينشره أو يذيعه أى مصرى فى الخارج ، اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد أو افساد الحياة السياسية ، أو تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر •

وأضاف قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٦ لسنة ٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ، أن يكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها • وفى قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠ ، نصت المادة (٨) ، يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة ، أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة •

ومع كثرة هذه القوانين وتعقدها وعمومية أحكامها ، ونصوصها (افساد الحياة السياسية ، الاضرار بالمصلحة العليا •• الخ) وبالرغم من أنها لا تطبق فى الغالب الأعم ، الا أنها تشكل سيفا مسلطا على رقبة الصحف فيمكن استخدامها فى أى وقت اذا ما حاولت الخروج عن المطلوب(١٩)

ومارست دورها فى النقد ، والكشف عن الفساد ، وسوء استخدام السلطة .

وفى اطار ، ندرة المعلومات حول انحرافات النخبة ، وصعوبة الحصول على المستندات الكافية حولها ، فضلا عن التخوف من احتمالية تطبيق القانون ، بالنظر الى ما يتمتع به مرتكبوا جرائم النخبة من نفوذ وقدرة على الانفاق وجر الصحفى الى ساحات المحاكم ، يميل الصحفى الى الحذر والتردد فى نشر أية معلومات حول هذه الانحرافات ، ويؤثر السلامة ، مكتفيا فى الغالب الأعم ، بما تفصح عنه جهات التحقيق أو تصدره ساحات المحاكم حول هذه الجرائم ، دون القيام بأى دور يذكر فى هذا المجال .

٢ — صعوبة الحصول على المعلومات :

على الرغم من شعارات الحرية والديمقراطية والتعدد الحزبى والانفتاح السياسى التى ترفعها العديد من المجتمعات وبالذات مجتمعات العالم الثالث ، ومع أن بعض هذه المجتمعات ومنها مصر ، قد سمحت فى اطار هذه الشعارات بظهور بعض الآراء المعارضة فى صحفها ، الا أن الأمر فى الواقع الفعلى ، قد توقف عند مجرد ابداء الرأى أو النقد الانطباعى ، أما المعلومات والبيانات التى تقوم عليها الآراء ، وتؤثر بفاعلية فى الرأى العام ، فقد ظلت محصورة ومقيدة . ومع ما يقال عن ثورة المعلومات ، واستحالة اخفاء الحقائق فى هذا العصر ، الا أن تركز السلطة الفعلية فى يد شخص واحد أو عدة أشخاص فى العديد من بلدان العالم الثالث ، قد جعلت هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص المحدودين هم الذين يتوفر لديهم المعلومات الحقيقية حول جوهر مايجرى فى المجتمع . ويترتب على ذلك ، وهذا هو المهم فى موضوعنا ، ليس فقط محدودية المعلومات وتشويهها لصالح أهداف خاصة ، ولكن أيضا صعوبة الوصول اليها من جانب الصحفى الباحث عن الحقيقة ، لا بسبب نقص كفاءته المهنية — وهذا أمر محتمل — ولكن لاستحالة اختراق السياج المفروض حول المعلومات[٢٠] .

واذا كان تقيد المعلومات وصعوبة اختراق السياج المفروض حولها يمثل ظاهرة عامة فى المجتمعات النامية ، ويشكل عائقا أمام الصحف فى تغطيتها للموضوعات المختلفة آلا أن الأمر فى موضوعنا الراهن

يمثل تحديا حقيقيا ، اذ أن الأمر هنا يتعلق بممارسات منحرفة وفاسدة من جانب عناصر تتبوأ المراكز القيادية العليا فى الدولة ، وهذه الفئات بالذات من بين كافة فئات المجتمع تمثل المصادر الأساسية للصحفى الذى يعتمد عليها فى تغطية الأحداث المختلفة ، والحصول على المعلومات حتى ولو كانت شكلية ، ولا بديل أمامه غيرها ، فهى من ناحية صاحبة القرار أو المعلومة ، ومن ناحية أخرى ، هى الفئات القادرة على الحديث وابداء الآراء ومراقبة ما يجرى ، وحرصا من جانب الصحفى على علاقاته مع هذه المصادر ، وفى اطار علاقات المصالح وتبادل المنافع التى تحكم عادة هذه العلاقة ، تنحصر فرص الصحفى فى الكشف عن انحرافات النخبة ، أو يقتصر الأمر فى أغلب الأحوال على تغطية ما يسمح بالكشف عنه من هذه الانحرافات من قبل النخبة المسيطرة ذاتها ، وبالذات عندما تفوح الرائحة ، ويصبح من الصعب اخفائها •

٣ ـ ضعف الكفاءة المهنية :

تتطلب التغطية الصحفية الجادة والنشطة لجرائم النخبه اعدادا وتمرسا خاصا للمحرر الصحفى الذى يوكل اليه هذه المهنة ، بالنظر الى تعقيد هذه الجرائم لارتباطها فى الغالب بالنواحي الادارية والمالية المعقدة بطبيعتها من ناحية والفترة الزمنية الطويلة نسبيا التى تأخذها هذه الجرائم حتى تكتمل أركانها من ناحية أخرى • وما لم يكن الصحفى مطلعا على هذه الجوانب ، ويتمتع بحاسة اخبارية متميزة تتيح له القدرة على تحديد المعلومة وتقييمها والكشف عن مكامنها وتتبعها ، فان قدرته على التعامل مع هذه النوعية من الجرائم سوف تصبح محدودة ، فهى جرائم تحتاج تغطيتها الى المهارة والحركة والقدرة على المناورة ، والتعامل بصفة عامة مع الحدث بعقلية المشاركة فى صنع هذا الحدث وليس مجرد نقله[٢١] •

بيد أن المشاهدات الواقعية ، تكشف أن أقسام الحوادث والجريمة فى العديد من الصحف المصرية ، لا تتضمن سوى مجموعة من المحررين المبتدئين حديثى التخرج ، حيث جرى العرف أن يتعلم الصحفى المبتدىء فنون العمل الصحفى من خلال هذه الأقسام ، قبل أن يتدرج للعمل فى بقية

أقسام الصحيفة . وعادة ما يتعامل هؤلاء الصحفيون مع أخبار الجريمة بعقلية « ساعى البريد » أو الناقل الذى يقتصر دوره على التردد على أقسام البوليس ومدريات الأمن وسرايا النيابة وساحات المحاكم لتسجيل ما يدور فيها من أخبار الجريمة ونقلها الى الصحيفة التى يعمل بها .

وفى ظل هذه العقلية ، ومع وطأة الضغوط التى يتعرض لها الصحفى وبالذات فى الصحف القومية (مناخ المنافسة والصراع والشللية داخل المؤسسة الصحفية) وفى ظل الرغبة العارمة لدى هذا الصحفى لاثبات الذات والنجاح المهنى والكسب والارتزاق ، تضعف شخصيته أمام المصادر المختلفة وبالذات تلك التى تتبوأ المواقع القيادية العليا ، وتصبح قدرته على المحاورة والتعامل بندية واقتدار معها معدومة تقريبا . وفى هذه الحالة يكتفى بنقل أقوال وتصريحات هذه المصادر بلا مناقشة أو محاورة ، بل وفى أحيان كثيرة يقبل نقل المادة مصاغة وجاهزة ليقوم بتوصيلها الى الجريدة ، بلا تغيير أو تدخل من جانبه . فاذا انتقلنا الى مستويات صحفية أعلى ، فان الأمر لا يختلف كثيرا مع الفارق ، فمع ما يتمتع به هؤلاء من كفاءة مهنية ليست محل شك ، الا أنهم فى اطار ضيق الوقت والعمل فى أكثر من جهة ، والمشغولية ، وندرة المعلومات ، والخضوع لمغريات المصادر كقبول التعيين كمستشارين اعلاميين أو تلقى الهدايا ودعوات السفر والاقامة المجانية ، والانتداب للعمل .. الى غيرها من الامتيازات وعلاقات المصالح التى تربط عادة بين هؤلاء والمصادر المختلفة ، تصبح فرص تناول هذه المستويات لجرائم النخبة محدودة ونادرة أو بعيدة عن الحقيقة والواقع تقف وراء تغطيتها أغراض خاصة .

٤ ـ غياب الهوية وانعدام الرؤيا :

من الحقائق المسلم بها أن طبيعة النظام السياسى القائم أو هوية النخبة الحاكمة تنعكس على مضمون العملية الاعلامية ، بحيث يأتى هذا المضمون تعبيرا حيا عن آراء وتوجهات ومواقف هذه النخبة ، فهذه النخبة، هى التى تحدد نمط ملكية الصحف ، وأساليب تنظيمها وادارتها ، وتفرض الأيديولوجيا التى تعمل فى اطارها ، وتحدد الوظائف والمهام التى تؤديها

فى المجتمع ، ومن ناحية أخرى تمثل هذه النخبة كما أشرنا من قبل ، المصدر الأساسى الذى تستقى منه الصحف معلوماتها عن الوقائع والأحداث المختلفة(٣٢) •

وليس المهم هنا ، الحديث عن تأثير تلك السيطرة التى تمارسها النخبة ، على حجم وأشكال التغطية الصحفية لجرائم النخبة ، ولكن تأثير طبيعة هذه النخبة وتوجهاتها الحقيقية • والثابت أن النخبة المصرية ، ليست فى الواقع نتاج حركة سياسية أو افراز لأحزاب لها برامجها المحددة المتمايزة ، وليسوا معبرين عن قوى اجتماعية معينة أو محددة ولا حتى من المعروف عنهم فكر سياسى معين ، بقدر ما هم يشعرون بأنهم موظفون يدينون بالولاء للحاكم أو السلطان الذى منحهم هذه المناصب ، وجميع مؤسسات الدولة وأجهزتها تدار تحت وطأة هذا الاحساس عقلية الموظف والولاء لولى النعمة • ومن هنا كانت أجهزة الدولة ومؤسساتها وعلى رأسها الصحف ، أجهزة بلا هوية أو أيديولوجية واضحة، وكبار المسئولين فيها بلا انتماءات فكرية أو عقائدية ، وانما هم مجرد مهنيين وفنيين ، وفى ظل ذلك يغيب الولاء المهنى أو الاحساس بالمصلحة العامة ، وتسود المصلحة الشخصية والفردية •

ومع غياب الاحساس بالمصلحة العامة ، وسيادة المصالح الشخصية والخاصة ، وممارسة العمل الاعلامى بعقلية الموظفين والتكنوقراط ، نجد الصحف المصرية تنتقد أحيانا ، وتؤيد أحيانا أخرى ، فتؤيد مثلا شركات توظيف الأموال ، وفجأة تبدأ فى مهاجمتها وبلا هوادة تبعا لمقتضيات الحال• بل أن بعض هذه الصحف استخدم كأداة فى حد ذاتها لارتكاب أو تسهيل ارتكاب العديد من الجرائم كالاعلان عن سلع فاسدة ، أو مشروعات تسفير عمالة أو اسكان وهمية الى غيرها من جرائم النصب والاحتيال التى تقع تحت طائلة القانون وكانت الصحف أحد أدواتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

وهنا يثار تساؤل مشروع ، حول مدى اتساق التغطية الصحفية لجرائم النخبة ، ومدى تعبير هذه التغطية عن السياسة العامة للدولة ؟ والواقع

أن تدخل النخبة المسيطرة فى عمليات الصحف ، هو تدخل فاعل ومؤثر ، ويؤخذ صورا ومستويات عدة ، ومن خلال هذا التدخل يتم التوجيـه ، ويسير هذا التوجيه فى حالتنا الراهنة فى اتجاه دعم الواقع وعدم الاخلال بالأمن والنظام والمحافظة على الاستقرار وتحسين صورة النظام ودعـم شرعيته • والنتيجة المتوقعة هى انسجام المضمون الصحفى وخروجه بصورة معينة ومرسـومة سـلفا •

بيد أن الحديث عن انسجام المضمون الصحفى حول جرائم النخبـة الناجم عن عمليات التوجيه والسيطرة التى تمارسها النخبة الحاكمة ، يعد حديثا افتراضيا ومبالغ فيه أحيانا ، فقد لا يكون هناك انسجام تام فى هذا المضمون ، بفعل تباين الانتماءات والتحيزات وتضـارب المصـالح الناجم عن تعدد مصادر النخبة المصرية من ناحية وعمليات الصراع السياسى بين أجنحتها المختلفة من ناحية أخرى • كما أن عمليات الاحتكار والتوجيه والسيطرة التى تمارسها النخبة على أجهزة الاعلام ــ كما هو مشـاهد وملموس ــ تختلف باختلاف القدرات التأثيرية لكل وسيلة اعلامية • وفى ظل مجتمع يغلب عليه الأمية بمفهومها الأبجدى أو الوظيفى ، فان الاحتكار والتوجيه يصبح أكثر صرامة مع الرأديو والتليفزيون وأقل صرامة ووطأة مع الصحف التى تجد أمامها هامشا من الحرية والحركة تلعب فى اطاره دورا ما فى معالجة جرائم النخبة ، يتحدد فى المقام الأول بالتحالفات والمصـالح والأهواء الشخصية دون خط واضح أو موقف محدد ازاء هذا السلوك ، وأيضا بالسياق المجتمعى لهذه الجرائم ، على نحو ما سنكشف عنه فى الفصـل القـادم •

مراجــع الفصــل الثــانى

(١) انظر فى ذلك :

Clinard, Marshall. Sociology of Deviant Behavior, New York : Holt, Rinehart and Winston, 1968. P. 28.

وكذلك :

حسن درويش عبد الحميد ، **الجريمة والتنمية** ، سلسلة اقرا ، نوفمبر ١٩٨٤ ص ١٩ .

(٢) عبد الهادى الجوهرى ، **قاموس علم الاجتماع** ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٣ ص ٣٦ .

(٣) حسن درويش عبد الحميد ، مرجع سابق ص ١٥ .

(٤) مجدى حجازى ، **السلوك الاجرامى وواقــع البلدان النامية** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٣ ص ٧ .

(٥) انظر فى ذلك :

M. McMillan A Theory of Corruption, Sociological Review, Vol. a, No. 2 (June 1961) P. 181 - 200.

(٦) سمير نعيم ، **الانحراف الاجتماعى وواقع البلدان النامية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، ديسمبر ، ١٩٨٣ ص ٣٠٦ .

(٧) ابراهيم زكريا ، **الجريمة والمجتمع** ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٨ صص ٩١ — ١١٨ .

(٨) عبدالهادى الجوهرى ، **قاموس علم الاجتماع** ، مرجع سـابق ص ١٣٣ .

(٩) نقلا عن عبد الهادى الجوهرى : **المرجع السـابق ص ١٣٣** .

(١٠) انظر فى ذلك :

Sulherland, **white - Collar** Crime Drgden Press, New York, 1944, P. 9.

(١١) راجع على سبيل المثال :

— سامية سعيد امام ، **الاصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى** ٧٤ — ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية د.ت ، وكذلك :

— امانى عبد الرحمن صالح ، **اصول النخبة السياسـية المصرية فى السبعينات ، النشأة والتطور** ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، اكتوبر ١٩٨٨ .

(١٢) أنظر فى ذلك :

امانى عبد الرحمن صالح ، اصول النخبة السياسية المصرية المرجع السابق ص ٩ .

(١٣)دينا جلال - **جرائم الائتمـــان المصرفى فى فترة الانفتاح ، المجـــلة** الجنائية القومية ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٨ ص ٨١ .

(١٤) امانى عبد الرحمن صالح ، مرجع سابق ص ٢٦ .

(١٥) فاروق يوسف احمد ، **استخدام نموذج الثورة والتفسير والتنبؤ مع التطبيق على الثورة المصرية** ، القـــاهرة ، مكتبـــة عين شمس ، ١٩٨٣ **ص ١٨ .**

(١٦) عبد الفتاح عبد النبى ، **تكنولوجيا الاتصال والثقافة** ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ص ٨٨ .

(١٧) محمد عبد الله ابو على ، **اسباب الرشوة فى التنظيمات الانتاجية** ، مؤتمر جرائم الرشوة والاختلاس والانحراف الادارى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٦ ص ١٨ .

(١٨) كامل زهيرى ، **الصحافة بين المنح والمنع** ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٠ .

(١٩) صلاح الدين حافظ ، **آخر كلام فى مســتقبل الصحافة المصرية** ، مؤلف جماعى ، دار الموقف العربى ، ١٩٨١ ص ١٦٤ .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل انظر :

عبد الفتاح عبد النبى **سسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الاخبار** ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ١٩٨٩ ص ١٠٣ .

(٢١) لمزيد من التفاصيل فى هذا الجانب أنظر :

هربرت سترنز ، **المراسل الصحفى ومصادر الاخبار** ، ترجمة سميرة ابو سيف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ .

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول علاقات التاثير والتاثر بين اجهزة الاعلام والبناء السياسى والاجتماعى انظر :

عبد الفتاح عبد النبى ، تكنولوجيا الاتصال والثقافة ، مرجع سابق .

الفصل الثالث

جـــرائم النخبة فى المجتمع المصرى « مؤشرات الواقع »

الفصـــل الثــالث

جــرائم النخبة فى المجتمع المصرى « مؤشرات الواقع »

أشرنا من قبل الى أن الجريمة ظاهرة انسانية عامة لا يخلو منها مجتمع بشرى ، وأن صور وأشكال هذه الجريمة تختلف من مجتمع الى آخر ، ومن حقبة زمنية الى حقبة زمنية أخرى داخل المجتمع الواحد ، تبعا للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تسود المجتمع فى كل فترة زمنية • والمجتمع المصرى ، شأنه شأن بقية المجتمعات ، يرتبط الفعــل الاجرامى فيه ويتشكل وفقا لما يطرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تغيرات تلعب دورا محوريا فى ظهور أنماط مستحدثة من الممارسات المنحرفة وتلاشى أنماط أخرى تقليدية أو اكتسابها طابعا مميزا تختلف فى مضمونها عن تلك الأنماط التى كانت سائدة من قبل فى حقبــة زمنية أخرى ، وذلك على ضوء طبيعة مسيرة التغيير التى يشــــهدها المجتمع فى الحقب الزمنية المختلفة •

ونظرا ، لندرة البيانات ، بفعل الطبيعة الخاصة لجرائم النخبة ، وخلو السجلات الرسمية سواء تلك المتمثلة فى تقارير الأمن العـــام أو الاحصاء القضائى من الاشارة التفصيلية الى هذه النوعية من الجرائم ، نتيجة عدم تمييزها بين الجرائم المختلفة وفقا لهوية مرتكبيها • فان المعالجة فى هذا الفصل ، تتجه لمحاولة القاء نظرة تحليلية فاحصة للبيئة الاجتماعية التى أفرزت جرائم النخبة فى المجتمع المصرى خلال الحقبة الأخيرة ، والوقوف على مؤشرات الواقع والمناخ العام الذى تبلورت هذه الجــرائم فى اطاره بعبارة أخرى يحاول هذا الفصل مناقشة العنصريين التاليين :

١ ــ الاطار المجتمعى لجرائم النخبة المصرية •

٢ ــ الملامح العامة لجرائم النخبة فى عقد الثمانينيات •

أولا : الاطار المجتمعى لجرائم النخبة المصرية :

شهد المجتمع المصرى منذ مطلع السبعينيات من هذا القرن ، مجموعة من التغييرات السريعة والمتلاحقة ، شكلت فى مجملها معالم سياسية جديدة أطلق عليها سياسة الانفتاح الاقتصادى وقد كان — ومايزال — لهـذه السياسة أثرها المباشر على وقع الحياة فى المجتمع المصرى بصفة عامة وعلى خريطة الجريمة بصفة خاصة • وقد جرى الاعلان عن هذه السياسة تحت مبررات تتعلق بظروف المتغيرات الدولية ، والتقارب بين الشرق والغرب واستحالة الاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع ، وضرورة اخراج الاقتصاد المصرى من حالة الركود والانهيار التى يعانى منها بسبب الحروب المتوالية التى خاضها المجتمع المصرى ، والبديل هو تبنى سياسة تقـوم عـلى (١) :

١ — التخلى عن السياسة العامة التى كانت قائمة من قبل وتقضـى بضرورة ملكية الشعب لكافة وسائل الانتاج ، وأن يقتصر هذا المبـدأ فى أضـيق حـدود •

٢ — تخلى الدولة تدريجيا عن ملكية المشروعات الانتاجية والخدمات العامة التى أدت الى تحقيق خسائر مستمرة فى الماضى •

٣ — العمل على تعـديل التشريعات العمالية القائمة ، بحيث يطلق يد رأس المال فى تشغيل الطاقات العاطلة دون أية قيود •

٤ — اتاحة فرص الاستثمار لرأس المال الخاص فى جميع القطاعات دون قيـود أو شروط •

٥ — رفع كافة القيود والحواجز التى تعوق النشاط الاقتصادى سواء كان القطاع العام هو المسئول أم غيره • وبذل الجهد لدعم القطاع الخاص وزيـادة دوره •

٦ — العمل على الغاء القيود الرقابية على التعامل فى النقد الأجنبى ، واقامة سوق نقد حرة يتحدد فيها سعر الصرف على أساس العرض والطلب•

٧ — منح اعفاءات ضريبية ، وتعديل شرائح الضريبة على الايراد بما

يسمح بتحقيق دخول تتمشى مع دوافع الانتاج والاستثمار لرأس المال المحلى والأجنبى •

وفى اطار هذه التوجهات ، صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص بلستثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة ، وهو القانون الذى أكد على توفير الضمانات الحكومية ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة الا بتعويض عادل • وأنشئت بموجبه هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية والموافقة عليها • ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وهو القانون الذى سمح بمشاركة رأس المال المصرى العام والخاص فى الاستثمار داخل مصر ، ولنشاء شركات الاستثمار ، والتأمين ، وبنوك لأعمال الاستثمار ، واعطاء ضمانات واسعة لرأس المال المستثمر المحلى والأجنبى ، والنص على عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الحراسة أو الحجز الخ بغير الطريق القضائى كما سمح للمشروعات الاستثمارية باستيراد ، دون ترخيص ، ما تحتاج اليه من مستلزمات الانتاج ، وعدم الخضوع فى ذلك للوائح المنظمة للاستيراد أو لجان البت • وفتح القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص للقيام بأعمال الاستيراد أو التصدير ، بعد أن كانت مقصورة من قبل على القطاع العام ، وتوالى بعد ذلك صدور القوانين والقرارات التى غطت مجمل النشاط الاقتصادى فى البلاد •

ولا نود أن نمضى هنا فى سرد مجموعة القوانين والقرارات تلك التى شكلت معالم سياسة الانفتاح الاقتصادى فثمة معالجات عديدة تناولتها بالتفصيل والتحليل [٢] كما لا نبغى هنا اجراء محاكمة لهذه السياسة ، والقاء المسئولية عليها فى تزايد معدلات الجريمة بصفة عامة وجرائم النخبة فى المجتمع المصرى بصفة خاصة ، فنحن ندرك تماما أن الجريمة ظاهرة ملازمة للوجود الانسانى ، وحدثت وستحدث فى كل الفترات الزمنية وتحت مختلف أنواع السياسات ، ولكن ما نود ابرازه هنا والتأكيد عليه ، هو تلك المظاهر السلبية التى واكبت تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، وكان لها انعكاساتها على استفحال نوعية معينة من الجرائم التى ارتكبها أعضاء من النخبة المسيطرة خلال حقبة الثمانينيات موضع البحث • ويمكن أن نوجز هذه المظاهر فيما يلى :

١ — الافراط التشريعى وارتجالية القرارات :

ارتبط تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور العديد من القوانين والقرارات السريعة والمتلاحقة التى جسدت هذه السياسة • ففى أعقاب الاعلان عن سياسة الانفتاح ، والنص عليها فى برنامج العمل الذى قدمه الرئيس السادات فى اطار ما عرف باسم ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ ، صدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وفى العام ذاته ، صدرت ترسانة هائلة من القوانين الانفتاحية قدرتها بعض المراجع بحوالى ١٢٤ قانونا غطت مجمل الحياة والاوضاع الاقتصادية فى مصر (٣) وكان اللافت للنظر فى هذه القوانين ، تلك السرعة الكبيرة التى كان يجرى بها اصدارها ، دون تهيئة أو اعداد الاطار المجتمعى الملائم لذلك ، فقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والذى ينظر اليه دائما على أنه بداية التطبيق الفعلى لسياسة الانفتاح ، قدمته الحكومة فى ١٩ مايو ١٩٧٤ ، وتشكلت لجنة مشتركة من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة لدراسة المشروع على وجه السرعة ، وعقدت أول اجتماع لها فى ٢١ مايو وانهت أعمالها فى أول يونيو ، ثم وافق المجلس فى جلسة واحدة على المشروع فى ٩ يونيو ١٩٧٤(٤) ويمقتضى هذا القانون سمح بانشاء بنوك استثمار وشركات التأميم ، وقد تم ذلك دون وجود كوادر كافية تستطيع أن ترتفع لمستوى الحركة المتسارعة التى يجرى بها التغيير فى القطاع المصرفى وفى ظل ذلك ، أصبح الموظف الصغير بالبنك الذى كان يختص بالامضاءات والأختام يتولى بعد الانتقال الى بنك آخر خاص أعمالا ائتمانية لا علاقة أو دراية له بها •

وأيضا وعلى نفس المنوال تم اقرار مجموعة من القوانين الانفتاحية فى الفترة من ١٩٧٥/٧/٥ ، الى ١٩٧٥/٧/٢٩ خلال عدة جلسات متوالية، بعد أن دعا رئيس المجلس اللجان المختصة للانعقاد على وجه السرعة • ومن هذه القوانين ، قانون الوكالة التجارية ، والقوانين المتعلقة بالاستيراد والتصدير ، وشركات التأمين ، والبنك المركزى والجهاز المصرفى ، وقانون تعديل شركات القطاع العام الأمر الذى يكشف عن الطريقة الارتجالية التى كانت تصدر بها القوانين ، وشكلية دور المؤسسات والاجهزة المختصة فى مناقشة ودراسة هذه القوانين وعلى رأسها مجلس الشعب (٥) •

ومع كثرة القوانين والقرارات والارتجالية فى اتخاذها ، دون دراسة كافية ، اتسم الجانب الاكبر منها بالعمومية والغموض ، وبضعف المقدرة الاستيعابية لها ، وعدم القدرة على مواكبة الواقع التى استهدفت أصلا التعامل معه أو تعديله [1] فعندما صدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على سبيل المثال الذى سمح بانشاء البنوك الخاصة ، لم يوضح انذاك طبيعة نشاط هذه البنوك ، هل يقتصر نشاطها على المجال الاستثمارى ، أم ستقوم بالأعمال المصرفية العادية أيضا ، كما لم يوضح أسلوب احتساب أسعار تحويل رأس المال . هل سيتم احتسابه بالسعر الرسمى أم بالسعر التشجيعى ؟ كذلك فان القرار الوزارى رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٤ الذى بمقتضاه أطلق سراح التصدير المباشر عن طريق الجمارك دون الرجوع الى لجان البت بالنسبة لجميع السلع غير التقليدية ، لم يضع تحديدا واضحا لماهية السلع التقليدية ، الأمر الذى كان يفتح الباب واسعا للاجتهاد والتأويل فى تفسير النصوص على أرض الواقع ، والذى كان يمكن فى اطاره — والى حين تدارك الخطأ — أن تتم ممارسات غير مشروعة تحت غطاء قانونى يسهل تطويعه لمن تتوافر لديه المقدرة على ذلك .

كذلك ، ومع وجود قانون يحرم مثلا الاتجار فى العملة الأجنبية بالأسواق غير الرسمية ، صدرت بعض القرارات الاقتصادية وقد أخفت بعض الجيوب والثغرات التى جعلت تدبير العملة الأجنبية وتغذية الحسابات بها من قبل عملاء البنوك يتم من خلال حسابات تجار العملة وبأسعار غير رسمية على مرأى ومسمع من قيادات البنوك[7] الأمر الذى يوضح ضعف المقدرة الاستيعابية العديد من الاجراءات وعدم مواكبتها للواقع الفعلى . وقد ظل الطابع العام للتشريع وبالذات فى مجال القطاع المصرفى — رغم حيويته — يتسم بالتخلف وعدم الحسم وغياب الضوابط الخاصة التى توضح مسئولية العملاء ومسئولية البنك قبل العملاء ، ومع كثرة التعديلات والتغيرات التى شهدتها اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون النقد والتى بلغت (٧٦) تعديلا حتى عام ١٩٨٨[8] . الا أن ارتكاب أفعال غير مشروعة فى مجال النقد والقطاع المصرفى بصفة عامة ظل يخضع للقواعد العامة فى القانون المدنى التى لم تكن تتلائم مع الواقع الجديد

المتغير وكان لذلك انعكاساته الواضحة فى تفاقم جرائم الائتمـان على النحو الذى سنشير اليه فيما بعد •

على أن الملاحظة الجديرة بالاشارة هنا ، هو أن القوانين والقرارات الأساسية التى جسدت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، كانت تأتى دائمـا بتوجيهـات مباشرة وبمبادرة من أعلى ، ولعبت مؤسسة الرياسـة ، دورا محوريا فى تنفيذ هذه السياسـة ، وتشـير احدى الدراسات التى أهتمت بتحليل عملية صنع السياسة الاقتصادية فى حقبة الانفتاح(٩) الى تدخل رئيس الدولة شخصيا فى عملية اتخاذ القرارات وصياغة القوانين الخاصة بسياسة الانفتاح وذلك من خـلال علاقته المبـاشرة والوثيقة بالمجموعة الاقتصادية داخـل مجلس الوزراء ، والتى من خلالها ، وليس مجلس الوزراء ، مارس دوره فى تغيير القوانين وتعديلها ، وارتبطت التعديلات الوزراية المتعددة التى شهدتها هذه الفترة (١٠) بمدى الاخلاص والجدية فى منح المزايا والاعفاءات للقطاع الخاص ورأس المـال العربى والأجنبى وغيرها من الاجراءات التى استهدفت فك احتكار الدولة لمجـالات النشاط الاقتصادى المختلفـة • وسادت عبـارة هذه « توجيهات عليـا » عند مناقشة أى قرار أو قانون داخـل مجلس الوزراء أو مجلس الشعب ، وهى العبـارة التى كانت تعنى ضرورة آمرار الاجـراء بسرعة ، ودون مناقشة تفصيلية ، أو متفحصة لمضمون ما هو مطروح •

وكان من الطبيعى فى اطـار ذلك أن تصـدر القوانين والقرارات مشوهة وغير محكمة أو منسجمة مع الواقع ، ولعل ذلك يفسر أسباب كثرة التعديلات التى كان يتم أدخالها على هذه القوانين وفى فترة زمنية محدودة لا تتجاوز أحيانا بضع شـهور ، وكان الأهم من ذلك ، فى هذا المجـال هو شيوع المسئولية وتعددها بشـأن النتـائج المترتبة على صدور هذه القوانين والقرارات • ففى حين كان رئيس الدولة يلعب دوراً محوريا • كما أشرنا أنفا ، فى اصدارها بحكم الصلاحيات الدستورية التى يتمتع بها ، فانه أيضـا بحكم هذه الصلاحيات لم يكن مسئولا ، وخارج اطار المسألة البرلمانية ، وفى هذا الاطـار ، كان يصعب تحـديد مسـئولية الوزراء أو مجلس الوزراء عن افعـال تخص السياسة الاقتصادية ، والترع دائما

بأن هذه توجيهات عليا أو آراء رئيس الدولة التى لا تخضع بدورها لأية مساءلة •

وأيا كان الأمر ، وفى اطار الاسهاب التشريعى الذى شهدته حقبة الانفتاح ومع الارتجالية فى اصدار القوانين والقرارات وغموض وعمومية الاجراءات وعدم ملاءمتها للواقع وشيوع المسئولية حولها تزايدت الهوة بين التشريع والتطبيق وأصبحت الأجهزة الرقابية ، ورجال القضاء أنفسهم عاجزين عن ملاحقة القوانين والتعديلات المرتبطة بها ، لدرجة وصلت الى أن هناك قوانين الغيت أو تم تعديلها ولايزال العمل بها مستمرا[١١] ومع كل ذلك كثرة الثغرات وباتت الفرصة واضحة ومهيئة لاختراق هذه القوانين أو التلاعب بها وكان ذلك يأتى بالطبع من جانب الفئات القادرة بحكم مواقعها ونفوذها وخبراتها ولتحقيق مصالح خاصة على حساب المصالح القومية العليا للبلاد •

٢ ـ ضعف هيبة الدولة وتراخى قبضتها :

السمة الثانية التى واكبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وكان لها انعكاساتها الخطيرة على استفحال جرائم النخبة ، هى ضعف هيبة الدولة وتراخى قبضها على مجريات الأمور فى البلاد ، فمن الحقائق التاريخية الثابتة ، أن فترات الازدهار فى المجتمع المصرى كانت ترتبط دائما بوجود حكومة مركزية قوية ، تتمتع بالعزيمة وبالارادة القوية ووضوح الرؤيا فى ادارة دفة الأمور ، حدث ذلك فى فترة حكم محمد على وفى فترة حكم عبد الناصر ، ذلك أن الحكومة المصرية ظلت عبر الفترات التاريخية المختلفة ، تتحكم فى مختلف الأنشطة الاقتصادية فى البلاد ، فاذا تراخت قبضتها وعجزت عن اتخاذ القرارات الحاسمة لأسباب داخلية أو خارجية ، ضعف الاداء العام وتراجعت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد • وحتى عهد الانفتاح استمرت الدولة المصرية تحتكر أكثر من نصف الاصول المستثمرة خارج قطاع الزراعة ، وبالتالى تستحوذ على ٤٣٪ من الدخل القومى ، وتنفق ٥٧٪ من هذا الدخل ، كما تنفق على ٧٠٪ من الاستثمارات القومية ، وتقوم بتشغيل حوالى ٦٠٪ من القوى العاملة خارج قطاع الزراعة[١٢] كما ظلت تتحكم فى قطاعات

الزراعة والتجارة والتوزيع وأدواتها فى السيطرة على ذلك تتمثل فى سياسات الأسعار والتوظيف والتعليم وتوزيع الدخل والضرائب والتخطيط والتجارة الخارجية وأسعار الصرف والفائدة ، ومن ثم كان حجم الدخل القومى ونسبة تموينه وتوزيعه مرتبطا ارتباطا قويا بدور الحكومة وبقدرتها على صياغة وتنفيذ سياسة اقتصادية واضحة المعالم والتصدى بوعى وعزيمة للمشكلات التى تواجهها ، وهو ما بدأ يتلاشى خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات •

فقد كان من الطبيعى ، أن تصاحب فكرة الانفتاح وأطلاق الحافز الفردى ، ودعم القطاع الخاص ، كأحد معالم سياسة الانفتاح تراجع مفهوم هيبة الدولة وسيادتها الاقتصادية المعروفة طوال التاريخ المصرى ، حيث كان من الطبيعى لتحرير الانشطة الاقتصادية ، وأطلاق الحافز الفردى ، فك اشراف الدولة ورقابتها الحازمة على النشاط الاقتصادى ، وقد بدأ بالفعل وبصورة تدريجية تخلى الدولة عن الدور المسيطر للقطاع العام وعلى الأخص فى قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية والاسكان والمقاولات ، وعن الدور النشط فى القطاعات الأخرى مثل السياحة والفنادق والنقل والمواصلات ، والسماح لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى بممارسة نشاطه فى هذه القطاعات • كما بدأ التخلى عن احتكار القطاع العام النشاط المالى من خلال السماح بانشاء عدد من البنوك الخاصة والمشتركة وشركات التأمين ، كذلك فقد جرى الغاء التشريعات المنظمة للرقابة على النقد الأجنبى والسماح بحيازته وتداوله وفق ضوابط شكلية فى الغالب تتسع وتضيق من وقت لآخر محدثة نوعا من الارتباك المتعاملين خاصة مع اقتران ذلك بالتخلى عن دور السلطة النقدية فى حماية قيمة العملة الوطنية • والسماح بتخفيضها عمليا فى السوق السوداء على مراحل سرعان ما كانت تضفى عليها الحماية القانونية وأخذت الدولة تعتمد على مصادر الدخل القومى ، تقوم على عوامل غير انتاجية فى الأساس • ولا يمكن السيطرة عليها وتوجيهها محليا ، كالبترول والسياحة ، وتحويلات المصريين فى الخارج ورسوم عبور قناة السويس •• الخ • وأصبح كل شىء متروكا للظروف وللاحتمالات والمسكنات الوقتية والمفتعلة ، الأمر الذى أوقع البلاد فى العديد من

الأزمات المتتالية بدأت خلالها الحكومة ضعيفة وعاجزة عن الأداء مما أضعف من هيبتها ، وشجع البعض على التصرف بحرية دون خشية أو تحسب من عقاب ٠

وقد دعم من الشعور بضعف الدولة وتراجع هيبتها الغموض الأيديولوجى ، وعدم وضوح الرؤيا الفكرية للنظام خلال تلك الفترة ، فقد صاحب الحديث دائما عن تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، تباين اتجاهات ومواقف النخبة السياسية بين الانفتاح الكامل والحر ، وبين التقييد والخوف من التغيير ، بين دعم القطاع الخاص ودعم القطاع العام ، بين الاتجاهات الاشتراكية والاتجاهات اليمينية ٠

وقد جعل كل ذلك ، الحكومة تتردد فى اتخاذ مواقف معينة ومطلوبة ، خشية أن يفسرها البعض على أنها تحيز لقطاع على حساب قطاع آخر ، أو الاتهام بالبعد عن المكاسب الاشتراكية ٠٠٠ الخ ٠

وكثيرا ، ما كان يحدث انشقاق وخلاف بين أعضاء الحكومة ، أو بين أعضاء المجموعة الاقتصادية وبين القيادة السياسية ، حول قضايا اقتصادية مهمة مثل الدعم ، ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وفكرة السوق التجارية(١٤) ٠

ومع أن مثل هذا الخلاف كان يحسم دائما باجراء تغييرات وزارية ، الا أن هذا التغيير ، لم يكن يحسم المشاكل بقدر ما كان يميل الى تأجيلها من خلال اتباع سياسة المهادنة وتميع المواقف وارضاء كافة الأطراف والمحافظة على الاستقرار ٠ ففى مجال الدعم مثلا ، ورغم ضخامة الانفاق الحكومى فى هذا المجال ٠ الذى يلتهم جانبا كبيرا من ميزانية الدولة التى تعانى أصلا من العجز المستمر ، ومع أن الجانب الأكبر من هذا الدعم يذهب بصورة واضحة للعيان الى الفئات القادرة الا أن الحديث ظل يتردد حول أهمية وصول الدعم الى مستحقيه ، مع تردد واضح من جانب الدولة لاتخاذ قرارات حاسمة فى هذا الشأن(١٥) وفى مجال الاستيراد بدون تحويل عملة ، شهدت البلاد فى مطلع ١٩٨٥ على سبيل المثال ارتفاعا حادا فى سعر الدولار ، وانفلاتا شبه تام فى سوق النقد بطريقة تعرض اقتصاد البلاد للخطر ، مما استوجب تدخل الدولة

لانقاذ الموقف ، واتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الاقتصـادية (فيما عرف بقرارات ينـاير الاقتصادية) التى استهدفت تنظيم سوق النقد والاستيراد والحد من سيطرة حفنة من المضـاربين فى سوق العملة على اقتصاد البلاد ، وأدلى رئيس الوزراء انذاك ببيـانات الى الصحف أوضح فيها أن القرارات الاقتصادية ، تستهدف الحد من ارتفاع أسعار العملات ، والقضـاء على تجار العملة الذين مارسوا أعمالا من شأنها اضعاف الاقتصاد والعودة الى الوراء وانها لا تمثل قيود على الاطلاق على نظام الاستيراد[١٦] • وعبر رئيس الجمهورية فى خطابه فى عيد الشرطة يوم ٢٤/١/١٩٨٥ • عن أمله فى أن تثبت الأيام أن الحكومة كانت على حق فى اصدار هذه القرارات مما يوحى باجماع القيادة السياسية عليهـا • ثم عادت الحكومة بعد أقل من أربعة شهور على صـدور هذه القرارات الى التراجع ، وتحدثت الصحف انذاك عن عدم الانسجام الوزارى ، والى أتهام وزير الاقتصـاد بالانفراد فى اصدار قرارات لم يتم الاتفاق عليها !![١٧] وانتهى الأمر باخراج وزير الاقتصـاد من الوزارة ، محملا باتهامات عديدة أثبتت التحقيقات فيما بعد براءته منها •

ومع ارتجاليـة القرارات وكثرتها والتراخى فى تطبيقهـا ، وتعمق الشعور بعجز الدولة ، وغيـاب التخطيط المحكم والرقابة والتوجيـه ، تعددت الثغرات ، واتسعت الفجوة بين القول والفعل ، وتحول النشـاط الاقتصادى الى فوضى واضحة ، ظلت أحد معـالم الأحوال الاقتصـادية فى البلاد منذ منتصف السبعينيات • ويحدد أحد الباحثين الاقتصاديين مواطن الضـعف والقصـور فى هذا المجـال بقوله : « ظلت السياسة الاقتصادية والنقدية فى البلاد تتسم بعدم وجود سقوف ائتمانية وأسعار ثابتة محددة ومرنة ، كمـا ضعفت رقابة البنك المركزى وخروج العديد من البنوك وفروعها وبالذات الأجنبيـة عن رقابة هذا البنك ، وشـهدت عمليات الاستيراد والتصدير فوضى واضحة ، وخرج نظام الاستيراد بدون تحويل عملة عن نطاق السيطرة والتوجيه الحكومى الصـارم • ومارست عمليات السوق السوداء فى النقد الأجنبى دورها فى تحديد سعر الصرف لجانب هام من القرارات السلعية والخدمية والمعاملات الدولارية ، كمـا عجزت السياسة الضريبية عن ملاحقة عمليات التهرب الضريبى الواسعة

لاصحاب الدخول والثروات الطفيلية ، ومالت السياسة الضريبية فى عموميتها فى اتجاه الاعفاءات الضريبية الواسعة لشركات الاستثمار الأجنبى والمشترك وفشلت الدولة فى تحقيق مبدأ ضرورة وصول الدعم الى مستحقيه ، واتجهت الى التمويل بالعجز ، وارتفع حجم المديونية • وعبء خدمة الدين العام عام بعد آخر ، وشهدت الأسعار فوضى واضحة بعد الغاء الجهاز المركزى للأسعار أو تحديد هوامش الربح على السلع والخدمات »(١٨) •

وطبيعى وفى ظل مناخ اقتصادى هذا حاله ، يتزايد الانحراف كأقصر الطرق للثراء السريع ومن ثم لاشباع تطلعات الطموح الاستهلاكى المتنامية ، وبخاصة فى ظل عدم استقرار الجهاز الادارى للدولة ، والاحساس بضعف انفاذ القانون أو التراخى فى تطبيقه ، وعلى الرغم من كثرة أجهزة الرقابة خلال هذه الفترة وتعددها مثل مباحث الأموال العامة ، والضرائب ، والبنك المركزى ، والرقابة الادارية ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، هذا فضلا عن أجهزة الرقابة الداخلية بالوحدات الاقتصادية والادارية المختلفة ، الا أن ذلك لم يكن كافيا أو رادعا للحد من الانحراف فى ظل الفوضى والمناخ العام الدافع اليه أصلا • ومع غياب أنواع الرقابة الشعبية الفاعلة أو حرية العمل السياسى الفعلى ، باتت الفرصة مواتية لشراء الذمم ودفع الرشاوى وتوظيف المسؤولين واستخدامهم لتحقيق مصالح خاصة على حساب حقوق ومصالح الأخرين ، ومع كل ذلك انفتح الباب على مصرعيه لعمليات التهريب والاتجار فى العملة ، والاستيلاء على أراضى الدولة والاتجار فيها والسطو على أموال البنوك والهرب بها الى الخارج • واحتكار السلع الضرورية والمتاجرة فى الفاسد منها وغيرها من ألوان السلوك المنحرف التى تفاقمت فى تلك الفترة •

والملاحظة الجديرة بالتنويه هنا ، انه مع تفاقم جرائم التهريب والاتجار فى العملة والاستيلاء على المال العام ، وتعدد حالات الهروب بأموال البنوك الى الخارج على امتداد حقبتى السبعينيات والثمانينيات ، أظهرت الدولة عجز واضح وتراخت قبضتها فى التصدى لهذه الجرائم والحد من انتشارها فى حين كانت قبضتها حديدية وأظهرت تشدد وعدم تسامح فى مجال الجرائم السياسية • وبدا الأمر أمام الجميع وكأن كل شىء متاح

ويمكن التجاوز أو السكوت عليه فيما عدآ التآمر أو العمل السياسى ضد النظام القائم •

٣ ـ تفاقم المشاكل واهتزاز القيم :

السمة الأخرى المهمة التى واكبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وانعكست على خريطة الجريمة خلال العقدين الماضيين ، هى تزايد موجة التضخم وارتفاع الأسعار واشتداد حدة أوضاع التمايز الاجتماعى فى البلاد[١٩] فقد صاحب تطبيق هذه السياسة موجة تضخمية هائلة لم تشهد لها مصر مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث تراوح معدل الزيادة السنوية لهذآ التضخم بين (٢٥ ٪ الى ٤٠ ٪) سنويا ، وهى نسبة كبيرة تتجاوز حدود قدرات قطاعات واسعة من المواطنين وبالذات من محدودى الدخل فى حين لم تتجاوز نسبة زيادة الاجور (١٠ ٪) سنويا • وارتبط التضخم وما صاحبه من ارتفاع مستمر فى أسعار السلع والخدمات ، تفاوت واضح فى توزيع الدخل القومى ، حيث شهد هذا التوزيع تناقضا واضحا وحادا • وتشير بعض الدراسات الاقتصادية الى أن هناك (٥ر٢ ٪) من مجمل سكان مصر يستحوزون على ربع الدخل القومى ، وأن هناك (١٠ ٪) منهم يستهلكون (٤٥ ٪) من جملة الاستهلاك العائلى هذآ فى حين يستهلك باقى المواطنين النصف الاخر[٢٠]•

ومع التضخم وارتفاع الاسعار ، وسوء توزيع الدخل ، تفاقمت المشكلات الحياتية التى تواجه الافراد ، فقد أشتدت حدة أزمة الاسكان ، مع تراجع عمليات بناء الاسكان الشعبى ، وتقلص الانفاق الحكومى على هذا النوع من الاسكان • وفى المقابل ارتفعت العمارات الفاخرة ، وارتفعت معها الايجارات سنة بعد أخرى ، مع مقدم باهظ وخلو فى أكثر الاحيان وتزايد المعروض من شقق التمليك ذات الأسعار الخيالية • وأصبح من المتعذر على قطاعات واسعة من الافراد الحصول على سكن مناسب وبات حلم الحصول على شقة يراود الجميع • وفى حين كانت الغالبية من أصحاب الدخول المحدودة تعانى من وطأة هذه المشكلة ، ومهيئة أو على استعداد لقبول أو فعل أى شىء فى سبيل الحصول على مأوى لها ، كانت النخبة الطفيلية تحقق مكاسب من وراء هذه الازمة ،

وتلجأ الى تخزين الشقق والمضاربة على أسعارها والقيام بالعديد من عمليات النصب والاحتيال والتدليس فى هذا المجال •

كذلك ، فقد تفاقمت أزمة المواصلات ، حيث تزادت عدد وحدات السيارات الخاصة ، وانخفضت عدد وحدات المواصلات العامة وأصبح استخدام الافراد لهذه الوحدات موضع معاناة وشكوى يومية ، وفى ظل ذلك ، تزايدت الرغبة الى اقتناء السيارات وبالذات الفاخرة لدى جميع الفئات(٢١) • وما يقال عن الاسكان والمواصلات يقال أيضا عن التعليم ، حيث تدنت مستويات التعليم بالمدارس الحكومية وانعدمت الثقة فيهـا مع اكتظاظ الفصول الدراسية وضعف الامكانيات المادية ، وازدهرت فى مقابل ذلك ، المدارس الخاصة التى أصبحت مطمع أولياء الامور • والذين أصبحوا يلهثون وراء قيم المباهاه بتعليم أولادهم فى المدارس الخاصة أو اللغات ومع هذا الاتجاه ، تزايدت المصروفات سنة بعد أخرى ، فضلا عن التبرعات المادية الاجبارية والهدايا فى الاعياد ، كمـا انتشرت الدروس الخصوصية التى باتت تستقطع جانبا كبيرا من ميزانية الاسرة المصرية •

وفى المجـال الصحى ، تدهورت مسـتويات الخـدمات الصحيـة والمستشفيات العامة والمراكز الصحية شبه المجانية ، بعـد أن أصبحت تعانى من عدم توافر الامكانات الفنية والعلاجية الكافية ، وذلك مع تقلص الانفاق الحكومى عليها ، وفى مقابل ذلك تزايد عدد العيادات الخاصـة والمستشفيات الاستثمارية التى ارتفعت تكليفها بصورة باهظة ، بحيث أصبحت تشكل عبئا كبيرا يضاف الى الاعباء العديد التى أصبحت تعـانى منها الاسرة المصرية ، خصوصا مع انعدام الثقـة فى وسـائل العـلاج الحكومى والتأمين الصحى وارتفاع أسعار الدواء •

ومع هذه المشاكل ، وفى ظل الارتفاع المستمر فى الاسعار وتزايـد اعباء الحياة ، اتجه مختلف الفئات الاجتماعية الى البحث عن المادة بأى وسيلة ، والمطالبة بأعلى أثمان لسلعها أو خدماتها ، وتزايد النهـم الى الثروة لدى الجميع للوفاء بأعباء الحياة المتزايدة ، وعلى ضوء تراكـم الكثير من الثروات السهلة والسريعة لدى المضاربين والوسطاء والمهربين والمرتشين والمنحرفين ، وهى النشاطات التى صعدت من خلالها النخبـة

الطفيلية التى اتجهت الى العمل فى مجال الوكالة والسمسرة والتهـريب وغيرها من الانشطة غير المنتجة التى ظهرت مع مناخ الانفتاح •

وأصبح حيازة الثروة ، والكسب السريع ، والفهلوة ، والشـطارة والنفاق ، واعلاء المصلحة الخاصة واستباحة واهمال الملكية العامة ، قيما زائعة وتتربع على قمة النسق القيمى وتؤثر بشدة فى مختلف انماط السلوك وفى التعاملات اليومية للافراد فى المجتمع[٣٢] • ومع سيادة هذه القيم وتأزم الحياة اليومية للافراد فى المأكل والمشـرب والملبس والتعليـم والمواصلات والاسكان •• الخ أصبح المناخ ممهدا بل دافعا للانحراف خاصة مع ظروف ضعف الضمير الاجتماعى • وهزال الوعى الوطنى ، وغياب الرقابة الشعبية والتنظيمات السياسية النشطة التى تعد أحد معالم هـذه الفـترة •

ثانيا : الملامح العامة أجرائم النخبة فى الثمانينيات :

انعكست المظاهر السلبية لتطبيق سياسة الانفتاح ، المشار اليهـا آنفا ، فى تزايد معدلات النخبة المصرية فى حقبة الثمانينيـات وبالذات فى المجال الاقتصادى • فمع الحملة المحمومة لتجميع الثروة ، ومع التطبيق الفعلى لسياسات الانفتاح والتوسع فى منح التسهيلات لعمليات خروج ودخول أرباح الشركات الانفتاحية ورأس المال عموما ، واندفاع البلاد فيما بعد فى تعميق فكرة الحرية فى النشاط الاقتصـادى مع الضـغوط الخارجية والداخلية المتزايدة ، ازدهرت الجريمة الاقتصادية فى البـلاد وأصبحت هذه الجريمة أحد المعالم الرئيسية لجرائم النخبة فى حقبـة الثمانينيات حيث تفاقمت جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ ، والاستيلاء على المال العـام ، وتوظيف الامـوال وغيرها من الجـرام الاقتصادية التى شهدتها تلك الحقبة ، ومع أن العديد من هذه الجرائم كان موجوداً فى المجتمع المصرى حتى قبل تطبيق سياسة الانفتاح والاخـذ بالاسلوب الرأسمالى فى الادارة والحكم • الا أن شكلها ومضمونها قد اتخذ طابعا متميزا يتفق مع طبيعة المرحلة التى مرت بها البلاد فى الحقبة الاخيرة ونسعى فيما يلى الى عرض معالم بعض انماط هـذه الجـرائم ، والتى اتسع نطاقها مؤخراً •

١ ــ جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ :

سعت النخبة الطفيلية التى أفرزها التطبيق الفعلى لسياسة الانفتاح الى نشر الفساد فى الجهاز الحكومى ورشوة الموظفين الحكوميين وبالذات فى الجهاز الاعلى للدولة للحصول على تسهيلات أو امتيازات خاصة ، وأبدت استعدادا كبيرا للدفع أية مبالغ فى سبيل تطويق وتطويع الجهاز الحكومى البيروقراطى فى الاصل ، فهى فى نهاية الامر ، لا تخسر شيئا لانها تضيف كل ما تدفعه فى هذا المجال ، على أسعار السلع والخدمات التى تقدمها ، بحيث يتحملها المستهلك فى النهاية • ومع علاقات المصاهرة والتحالف ، ونهم الجميع الى المادة بسبب التضخم وندرة المعروض من السلع والخدمات • وارتفاع تكاليف الحياة ، ورغبة الجميع وبالذات فى المراكز الادارية العليا فى الدولة فى المحافظة على هيبتهم ومظهرهم الاجتماعى ، أصبح قبول الرشوة ميسورا بل مطلوبا ، وبعد أن كان هذا السلوك مقصورا من قبل على المستويات الوظيفية الدنيا ، تفشى بين جميع قطاعات العاملين بالدولة على اختلاف مواقعهم • وأصبحت مقولة « اذا أردت أن تنجز فابرز الونجز » مقولة عامة وشائعة فى جميع مؤسسات الدولة دون استثناء ، لدرجة وصلت الى حد أن هذا السلوك المنحرف والمجرم أصبح حاليا شيئا مقبولا وغير مستهجن وعاديا جدا ، ويتم على مرأى ومسمع الجميع دون خجل أو توارى ، بل ويقنن أحيانا فى بعض الجهات تحت مسميات مختلفة مثل العمولة ، والاكرامية ، والتبرع •• الخ • وبعد أن كانت الرشوة محصورة من قبل بين فردين أحدهما ، يشغل موقعا وظيفيا يمكنه من أمرار مصلحة ما لشخص أخر ، أصبحت تتم حاليا وفى أحيان كثيرة بين فرد أو مجموعة أفراد وبين جهات او مؤسسات عامة أو خاصة فى الدولة •

لقد دعم مناخ الانفتاح ، الاقتناع لدى قطاعات واسعة من الأفراد فى المجتمع ، أن الانحراف ، ومعاداة القانون والأخلاق الاجتماعية هو الطريق الأفضل والأسهل للنجاح وتحقيق الثروة • وفى حين تمكن العديد من أعضاء النخبة المسيطرة بحكم مواقعها ونفوذها من الحصول على النصيب الاوفر من الدخل القومى بطرق غير مشروعة ، فان النية باتت راسخة أيضا لدى مختلف الفئات الأخرى على ضرورة اعادة

توزيع الدخل باقتطاع ما سلبته هذه النخبة من نصيبهم من العائد الاجتماعى ولا ضير فى ذلك من أن تلجأ هى الأخرى الى بعض الأساليب غير المشروعة لاسترداد حقوقها أو على الأقل ما يقدرون على استرداده . وهكذا أصبحنا فى الوقت الراهن أمام عملية مستمرة من النهب والدفاع المضاد يشارك فيها الجميع من أعضاء النخبة وغيرهم ، رغم أنف أو من وراد ظهر أو بموافقة القوانين القائمة (٢٣) .

كذلك ، وفى ظل التسابق المحموم للنهب وحيازة الثروة والذى شمل مختلف الفئات فى المجتمع ، اجتذبت جرائم الاختلاس أعضاء النخبة ممن يشغلون وظائف عليا بالجهاز الادارى للدولة (وكلاء الوزارة ، ومديرو العموم ، وأعضاء مجالس الادارات .. الخ) وذلك مع ظهور مغريات استهلاكية وامكانيات تشغيل رؤوس الأموال الصغيرة فى أعمال مربحة ، فضلا عن الرغبة فى الحفاظ على المستوى المعيشى اللائق الذى وفرته لهم سنوات ما قبل الانفتاح ، ومنافسة الطفيليون الجدد فى سلوكهم الانفاقى البذخى ، واللافتات النظر فى هذا المجال هو ضخامة المبالغ المختلسة والتى أصبحت تصل أحيانا فى تلك الفترة الى مليون جنيه .

وأيا كان الأمر ، فان الملاحظة الجديرة بالاشارة هنا ، أن العديد من عناصر النخبة الطفيلية التى صعدت مع مناخ الانفتاح ، وحصلت على ثروة طائلة من ممارسة العمليات غير المشروعة ، أتجهت فيما بعد الى الانخراط فى العمل السياسى والنشاط الحزبى ، وسعت بالذات للحصول على عضوية حزب الحكومة ومجلس الشعب ، بغية تدعيم أوضاع تميزها الجديدة ، واضفاء الحماية عليها من ناحية ولاكتناز المزيد من الثروة والمال باستغلال النفوذ السياسى والمكانة الاقتصادية من ناحية أخرى وكان النموذج الصارخ والشهير فى ذلك ، هو حالة « رشاد عثمان » مليونير الاسكندرية ، وعضو مجلس الشعب السابق الذى أوضح التقرير السنوى للمدعى العام الاشتراكى عام ١٩٨١ ، أنه يمتلك وأولاده ثروة ضخمة جاوزت (١٠٠) مليون جنيه ، كونها فى فترة وجيزة قوامها عدد من العقارات المبنية والمكاتب والمحلات والمخازن والسيارات والناقلات ، ورصيد كبير فى أحد البنوك واحدى الشركات فضلا عن شركة استثمارية

بأسمه وأبنائه • ونكتفى فى هذا الاطار بنقل جانبا من نص حيثيات حكم المحكمة العليا للقيم فى الطعن الذى قدمه « رشاد عثمان » فى حكم محكمة القيم بالتحفظ عليه فى مكان أمين لمدة عام وفرض الحراسة على أمواله الصادر يوم ١٩٨٢/٥/٢٢(٢٤) •

« لقد تبين من مطالعة الأوراق وما قدمه الطاعن من مستندات وما قرره بالتحقيقات أنه حتى عام ٧١ كان يبحث عن رزقه بين مخلفات السفن بدلالة التصاريح الثلاث عن أعوام ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ التى قدمها ، تتيح له الصعود للبواخر ، ولم يكن حتى ذلك التاريخ قد حقق أرباحا تذكر أو تملك عقارات ذات قيمة • وفى عام ١٩٧٤ ، كانت ابرز انشطته التجارية شركة لأعمال النقل بمشاركة ثلاثة آخرين بلغ رأسمالها (٢٠) ألف جنيه • وفى عام ١٩٧٥ استورد مع أخرين رسالة أخشاب خص الطاعن من أرباحها (٤١) ألف جنيه • وفى عام ١٩٧٦ ، لم تكن ثروة الطاعن تكاد تبلغ نصف مليون جنيه ، ثم قفزت الى مبلغ ١٧ مليون جنيه و ٨٦١ ألف جنيه ولو أن تلك الطفرة ، كانت نتيجة نشاط مشروع ، فانه لا غبار ولا أخذ ولا مساءلة ، الا أن الأمر فى كل الأحوال جديرا بامعان الفكر والتساؤل • ومن ثم كان التوقف حيال هذا التطور الضخم لثروة اختص بها شخص فى مجتمع يحصل فيه السواد الأعظم من الناس على قوته وحاجياته الأساسية بأشق الجهد ، ومن ثم حق التساؤل ، فكان التحقيق وكانت المحاكمة • ثم حققت المسألة وفق ما كشفت عنه الأوراق التى أفصحت عن تضافر الأدلة الجدية قبل الطاعن على أن تضخم أمواله كانت نتيجة استغلاله صفته النيابية كعضو مجلس الشعب ونعوذه لدى المسئولين بغير حق على أموال الدولة والاتجار فى السوق السوداء • واستخدام الغش فى معاملاته مع الحكومة والهيئات العامة بجانب توافر الدلائل الجدية على أنه أتى افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية وافساد الحياة السياسية للبلاد » •

والجدير بالتنويه هنا ، أنه مع بداية حقبة الثمانينيات واغتيال الرئيس السادات ، وتولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم اتجه العهد الجديد الى التخلص من بعض رموز العهد السابق الذين فاحت رائحتهم من كثرة ما اقترفوه من فساد وسمح بالكشف عن انحرافاتهم أمثال

رشاد عثمان ، وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وغيرهم • وذلك رغبة فى الايحاء ببداية عهد جديد ، والظهور بمظهر الطهارة الثورية وعدم التستر على فساد فى حين ظلت أليات الفساد واستغلال النفوذ من جانب العديد من عناصر نخبة الانفتاح فى السبعينيات تعمل وتعربد طوال حقبة الثمانينيات دون قدرة من جانب النظام على التصدى لها أو وقفها •

٢ ـ جرائم الائتمان والاستيلاء على المال العام :

وبالاضافة الى انتشار جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ ، تزايدت أيضا بدرجة مثيرة للانتباه خلال عقد الثمانينيات ، جرائم الائتمان والاستيلاء على المال العام ، فقد ظهر خلال هذا العقد قطاع الاستثمار المشتركة الذى ساهم فى رأس ماله الأكبر القطاع العام ، ومنح القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والخاص بالشركات المساهمة الشخصية الاعتبارية المستقلة لهذه الشركات والمؤسسات ، بصفتها قطاع خاص لا يخضع لاى نوع من الرقابة من قبل أجهزة الدولة أو اللوائح المنظمة للقطاع العام • وقد تولى قيادة هذا القطاع كبار المسئولين فى الدولة والقطاع العام ، بعد أن هجروا وظائفهم كنوع من مكافأة الدولة لهم من جانب • ومن جانب آخر للاستفادة من علاقاتهم وصلاتهم ونفوذهم لدى أجهزة الدولة فى الحصول على تسهيلات للشركات والمؤسسات التى يرأسونها أو يعملون مستشارين لها(٢٥) •

كذلك فقد أفضت حالة الانتعاش التى شهدها بعض قطاعات النشاط الاقتصادى للبلاد مع بداية التطبيق الفعلى لسياسة الانفتاح مثل قطاع المقاولات والتجارة الخارجية وبعض المجالات الصناعية والخدمية الى زيادة الطلب على الائتمان وقد ساعد كل ذلك ، على التوسع فى انشاء البنوك الخاصة والمشتركة ، والتى زاد عددها عن (١٠٠) بنك ، وقد اتجهت هذه البنوك لمواجهة الطلب المتزايد على الائتمان وعملت على التوسع فيه بمعدلات مرتفعة مع تزايد التدفقات المالية للمصريين العاملين بالخارج •

وقد أفضى هيمنة بعض المسؤولين عن هذه البنوك من جانب ، وضعف رقابة البنك المركزى عليها من جانب أخر ، الى عدم التزام العديد

منها بالتقاليد المصرفية فى منح الائتمـــان ، والتى توجب الدقة والحذر فى دراسة المخاطر الائتمانية ، ودراسة كل عملية دراسة متعمقة ، وشاملة ، بما يضمن للبنك حقوقه قبل العميــل ، وآستخدام القرض الاســتخدام الأفضل • وفى ظل المنافسة ، اندفعت البنوك فى منح القروض ، فى أحيان كثيرة بنــاء على تعليمات أو كارت توصية من مسؤول كبير ، بل واتجه بعض المسؤولين عن هذه البنوك الى آدارتها لصالحهم بالاتفاق مع بعض العمــلاء •

فقد كشفت تحقيقات المدعى العــام الاشتراكى « **فى قضــية البنــوك وتجــار العملة** » والتى شــارك فيها ثلاثة بنوك استثمارية ، التواطؤ الواضح بين بعض قيادات البنوك وبعض الأفراد من كبــار تجــار العملة ، فى مخالفة القواعد المصرفيــة ، وتعليمات البنك المركزى ، حيث أوضــح بيان المدعى الاشتراكى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨٤ ، حول هذه القضية أن هذه البنوك خالفت كل القواعد المصرفية المتعارف عليها • ومنحت تسهيلات ائتمانية وقروض لعـــدد من عملائها بغير حســاب • وقامت هذه البنوك بنفسها وبواسطة عدد من تجــار العملة بالمتاجرة فى هذه العملات فى السوق السوداء ، وأشار البيــان الى الأرقام الفلكية التى حققتها هذه البنوك وتجار العملة فى مجــال تجارة العملة فى السوق الاقتصادية حتى أنها من فرط سيطرتها على السوق كانت تبيع العملات الأجنبية لأجهزة حكومية وشركات القطــاع العام ، وباع أحد هؤلاء التجــار لاحد بنوك القطاع العام (البنك الأهلى المصرى) ٨٧ مليون دولار فى يوم واحد[٢٦] •

كما أظهرت تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى حول العديد من الجرائم التى آرتكبت فى هذا المجال ، وأعلن عنها انذاك ، العلاقة القوية بين كبار رجال الدولة والعاملين فى البنوك ، وبين العناصر الطفيلية التى وجدت فى القطاع المصرفى فرصة سهلة ومواتية للاثراء ، فقد أفصحت على سبيل المثال محاكمة « توفيق عبد الحى » ، عن صلاته بكبار رجال الدولة والمسؤولين بالقطاع المصرفى ، كما أن « سامى على حسن » تاجر العملة الشهير ، قد استفاد من صلته ببعض أقاربه وبعض الوزراء وكبار العاملين بالبنوك ليس فقط فى استغلال وابتزاز الجهاز المصرفى وانما فى

تورط الجهاز زاته على النحو الذى أظهره التحقيق فى قضية البنوك المشار اليهـا أنفـا •

وتشير احدى الدراسات ، أن قطاع البنوك ، يكاد يكون أكثر الجهات تورطا مع عناصر النخبـة الطفيلية ، حيث قام بتقديم تسـهيلات لتلك العناصر ، بمقتضى توصيات شخصية دون الأخذ فى الاعتبـار ، القواعد والأصول المعمول بها فى مجال منح الائتمان • وتخلص الدراسة الى تأكيد أن عناصر هذه النخبة لم يكن يكفى لصعودها وتألقها بعض الخصـائص الذاتية السلبية فى تكوينهـا دونما عمليـات تعزيز وتواطؤ من بعض الشخصيات العامة التى قدمت التسهيلات اللازمة لظهور تلك العناصر(٢٧) وبالطبع كانت هذه التسهيلات تقدم ليس مجاملة لها ، أو من قبيل الشهامة والمرؤة فحسب ، لكن فى الأساس لتحقيق مصالح مادية مشتركة •

ومع اتساع نطاق نشـاط القطـاع الخـاص ، دخل السوق العديد من الفئات الجديدة من مقاولين وأصـحاب مكاتب التصدير والاستيراد وتجار السيارات والعملة سعيا وراء الربح السريع والمرتفع والمضمون ، فى الوقت الذى كانوا يفتقدون فيـه الى الخبرة العملية والسمعة الطيبة ولا يتمتعون بمراكز مالية قوية • ومع تراجع موجة الانتعاش الذى واكب النشاط الاقتصادى فى بعض القطاعـات خلال عقد السبعينيات ، مع تدهور أسعار النفط ، وقلة عائدات قنـاة السويس ونقص تحويلات المصريين العاملين فى الخارج منذ مطلع عقد الثمانينيات ، تراكم المخزون السلعى ، وواجه الكثير مشكلة السـيولة النقدية ، وبدأ سـعر الجنيـه المصرى فى الانخفاض والتراجع أما الدولار ، الأمر الذى دفع بالكثير من العملاء والمقترضين الى الخروج من السوق والتوقف عن السداد واعلان الافلاس أو الهروب ببعض المديونية الى الخـارج •• الخ(٢٨) •

وما نود أن نشير اليه فى هذا الصـدد أن منح قروض وتسهيلات ائتمانية لعناصر النخبة الطفيلية بلا ضمانات كافية ، لم يقتصر على بنوك القطاع الخاص والمشترك ، انما دخل فى هذه العملية أيضـا بنوك من القطاع العام ، مشهود لبعضها بالوطنيـة • والنموذج الواضـح فى ذلك هى قضـية « بنك مصر » • وتكشف وقائع التحقيقـات التى أجرتهـا

نيابة الشئون المالية ، حول هذه القضية أن بعض الأفراد ، أستطاعوا أن يقوموا بتهريب كميات من المجوهرات والمشغولات الذهبية من الخارج دون دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها وكذلك ضريبة الاستهلاك ، ثم قاموا بالاتفاق مع خبراء البنك المثمنين على تقديم هذه المجوهرات للبنك بغرض تحرير عقود رهون وقروض عليها ، وتقدير هذه المجوهرات بقيم تفوق قيمتها الحقيقية وصولا الى الحصول على مبالغ كبيرة كسلف معرضين أموال البنك للضياع •

وقد تمكن أصحاب هذه المجوهرات ، نتيجة لهذه التقديرات أن يحصلوا على مبالغ كبيرة من أموال البنك باعتبارها سلفا وبالتالى أصبحت الضمانات التى قدموها فى مقابل هذه السلف لا تغطى هذه السلف ، اذ أن البنك ليس لديه وسيلة لاقتضاء حقه من الذين أقرضهم فى حالة ما اذا امتنعوا عن السداد الا بيع هذه المجوهرات فى مزاد وهى هنا لا تستطيع تغطية قيمة القرض أو فوائدة المستحقة •

وقد وقع البنك ضحية لعصابة تواطأت مع موظفيه لاضاعة أمواله ، حيث أن هؤلاء العملاء الذين قاموا برهن مجوهراتهم لديه واقترضوا أموالا بضمانها لم يقم أيا منهم بسداد أى جزء من المديونية فى تواريخ استحقاقها بما أدى الى تفاقم المديونية ، بعد اضافة الفوائد والعمولة عليها • وقد أقرت أحدى المتهمات فى تحقيقات النيابة حول هذه القضية ، أن المجوهرات التى قامت برهنها بأسمها فى بنك مصر غير مملوكة لها بل انها مملوكة لاحدى المتهمات ، بعد أن اقنعها بعض موظفى البنك أن كثرة الرهون بأسمها سوف يلفت النظر •

وقد أخذ المتهمون يتنقلون بين فروع بنك مصر المختلفة ويقدمون مجوهرات عديمة القيمة ، وحصلوا بضمانها على مبالغ مالية كبيرة وصلت ما يناهز (١٣) مليونا من الجنيهات نظير قيام خبراء التثمين بالبنك بالتواطؤ معهم وتقديرها تقديرات مبالغ فيها • اذ قدروها بما يزيد عن ٤٧ مليون جنيه على خلاف الحقيقة • فى حين أن تقديرات مصلحة دمغ المصوغات والموازين قدرتها بناءا على طلب النيابة بـ (٤) مليون جنيه

فقط ومن هنا يتضح مدى ترابط خيوط هذه القضية واتصـال أطرافها فيما بينهم يجمعهم هدف واحد هو الاستيلاء على أموال البنك بأسـاليب غير مشروعة ، وبالاتفاق مع موظفيه مستغلين فى ذلك العديد من الثغرات وعلى رأسهـا عدم جواز التعقيب أو المراجعة من أى موظف بالبنك على تقديرات الخبراء للاشياء المرهونة .

وأيا كان الامر ، فالمطالع لملف تحقيقات النيابة حول وقـائع هذه القضية ، يمكن أن يخلص الى مجموعـة من الملاحظـات لها مغزاها فى هذا المجال . ولعل **أول** هذه الملاحظات ، هو أن الابلاغ عن هذه القضية قد جاء من قبل البنك وليس من طرف الجهات الرقابية المختصة فى الدولة **وثانيا** ، النفوذ الواضح للمتهمين سواء المتعاملين أو موظفى البنك وتمثل ذلك بوضوح فى عدم حجزهم بقسم الشرطة رغم أمر النيابة بذلك **وثالثـا** وهذا هو الاهم تعقد الاجراءات واللوائح البنكية ، وعدم دراية جهـات التحقيق بهـا فضلا عن ميوعة اللوائح وتعدد التفسيرات حولهـا الامر الذى أوقع هذه الجهات فى حيرة بالغة ، وعدم قدرة على تحديد المسئولية، وتبدى ذلك بصورة واضحـة فى التحقيق مع المسئولين فى البنك حـول ما اذا كان المنشور رقم ٨٩٥ الصادر فى ١٩٨١/٤/٢٥ ، قد حـدد الحد الأقصى للتسلف أم لا بضمان المجوهرات ، وما اذا كانت الضمانات العينية التى نص عليهـا منح الائتمان تنصرف أيضا على المشغولات الذهبيـة أم لا ، حيث تباينت التفسيرات فى ذلك من قبل مسئولى البنك الذين أدلو بشهاداتهم فى التحقيقـات . ويضـاف الى ذلك ، اعتماد تصرف جهات التحقيق فى هذه القضـية وغيرها من القضـايا المشابهة على تقـارير جهات خارجية (وزارة الاقتصاد ، مصـلحة دمغ المصوغات ، خبـراء التثمين ... الخ) وأحيانا ما يتم التلاعب فى هذه التقـارير أو تأتى متناقضـة ، الأمر الذى قد يفضى الى تشتت المسئولية وضياع الحقيقة وبالتالى العجز عن التصرف . وينتهى الامر بحفظ التحقيق أو بتوجيه اللوم أو المناشدة الى غيرها من الاجراءات الشكلية وعديمة الفاعليـة والتى يفلت فى اطارها المتهمون من العقاب .

٣ — جرائم توظيف الأمــوال :

تكاثفت ظروف عدة ، وساعدت على ظهور شركات توظيف الأموال ، الثمانينيات لعل أهمهـا ، تخلف النظام المصرفى ، وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات النقدية التى تكونت فى البلاد بعد تطبيق سياسة الانفتــاح الاقتصادى وماصاحبه من رواج نسبى فى المعاملات النقدية ، حيث شهدت البلاد تدفقــات نقدية كبيرة ، ولم تجد القدرة من أى من البنوك القائمة على التكيف لاستقبالها ، ومن ثم ، شقت طريقها وصنعت لنفسها شركات توظيف الأموال ، يضاف الى ذلك ، الاجراءات والقرارات الاقتصادية المرتجلة وغير المخططة التى تصدرها السلطات النقدية دون مراعاة لظروف الواقع ، ففى شهر ديسمبر ١٩٨٦ ، أصدر البنك المركزى منشــورا الى البنوك يضع قواعد جديدة للائتمان تقوم فى الاساس على عــدم ربط الائتمان بحجم الودائع مع ضرورة تخفيض هذا الائتمان بهــدف الحد من التضخم ، وكانت النتيجــة أن عددا من البنوك رفض قبول ودائــع حيث لا يستطيع تشغيلهــا وفقــا للتعليمــات الجديدة وكان من الطبيعى أن تذهب هذه الأموال الى مشروعات توظيف الأموال(٢٩) .

وأيا كانت الأوضــاع والظروف التى ساعدت على ظهور شركات توظيف الأموال ، فأن التساؤل الذى يهمنا هنا هو هل توظيف الأموال يعد جريمة فى المجتمع ؟ وهــل الطريقة التى مارست بها شركات توظيف الأموال فى مصر خلال عقد الثمانينيات تشكل خروجا عن القواعد والأعراف السائدة فى البلاد ؟ الواقع أننــا لسنا فى موضــع يســمح لنا بالاجابة المباشرة والدقيقة على مثل هذا التساؤل بالنظر الى فقر البيانات الواقعية وعدم خلو الجانب الأكبر من المعالجات التى تناولت حتى الآن ظاهرة شركات توظيف الأموال من الهوى والغرض . حيث تباينت الاتجاهات بين من يرى فى هذه الشركات نموذجا من نماذج الفساد الذى يعم البلاد(٣٠) وبين من يرى أنها شركات وطنية قامت لخدمة الاقتصاد الاسلامى ومقاومة النفوذ الصهيونى والأمريكى ، وانه اذا كان لها بعض العيوب ، فقد شاب ممارسات البنوك والشركات الأخرى المشابهة عيوب مماثلة كانت تحتــاج دوما الى التدخل والاصــلاح(٣١) .

ومع ذلك ، فأن ثمة مراجعات ودلائل عديدة تدفع بنا فى اتجاه تبنى تجريم ممارسات هذه الشركات . فمع أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ، قد كفل انشاء شركات مساهمة بحيث تكون الشركة هى الملتقى الذى تتجمع فيه رؤوس الأموال بهدف توظيفها فى مجال النشاط التى حددها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والتى تغطى تقريبا مجالات النشاط الاقتصادى فى البلاد الا أن هذه القوانين ، لم تجيز جمع الأموال من المواطنين بالصورة التى كانت تقوم بها هذه الشركات . وانما حددت مصادر أموال الشركة المساهمة فى رأس مال الشركة المدفوع والذى يصدر فى شكل أسهم أو حصص أسمية محددة القيمة ، والقروض والتسهيلات التى تحصل عليها من المؤسسات المالية ، والسندات والاحتياطيات التى تحتفظ بها الشركة . وكان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ ، والخاص بتنظيم دعوة الجمهور للاكتتاب أكثر وضوحا وحسما ، حيث منع وبشكل قاطع دعوة الجمهور للاكتتاب تحت أى مسمى الا بعد الحصول على موافقة وزير الاقتصاد . كما حرم على دور الصحف ووسائل الاعلام والدعاية القيام بالاعلان عن أى دعوة للاكتتاب الا بعد التأكد من صدور الموافقة على الدعوة واعتماد صيغة الاعلان من هيئة سوق المال[٣٢] .

وقد كشف واقع الحال ، أن جمع الأموال من المواطنين لم يلتزم بأى من القواعد التى حددتها تلك القوانين سالفة الذكر ، فضلا عن ما انتهى اليها أمرها من نهب وضياع أموال المواطنين الذين وقعوا ضحية عملية نصب كبرى شارك فيها أطراف عديدة ، وهروب بعض أصحاب شركات توظيف الأموال الى الخارج حاملين معهم ما استطاعوا نهبه من أموال .

وقد بدأ النشاط الفعلى لشركات توظيف الأموال فى عام ١٩٨٤ ، واتجهت هذه الشركات الى الاستعانة بالعديد من كبار المسؤولين من وزراء سابقين ومحافظين ولواءات شرطة واعلاميين للعمل بها واغرائهم عن طريق منحهم أرباحا خاصة ومميزة (**كشوف البركة**) وهى فى الحقيقة « **رشوة** » مقنعة ، مقابل الاستفادة من نفوذهم فى فتح الأبواب المغلقة ، والحصول على الخدمات والتسهيلات اللازمة فى التعامل مع

أجهزة الدولة • كما اتجهت للاستفادة من امكانيات أجهزة الاعلام للترويج لنشاطها ، تحت شعارات دينية جذابة ووعود بعائد ضخم لا يقل فى معظم الأحوال عن ٢٤٪ سنويا مما دفع بالكثير من طوائف الشعب ، وفى مقدمتهم جماعة الصفوة من أساتذة جامعات وأطباء ومحامين وقضاة وضباط كبار لايداع أموالهم فى هذه الشركات جريا وراء أكبر هامش ربح وتحت وهم بأن ما يحصلون عليه من عائد هو صافى أرباح نشاط هذه الشركات • وتبين بعد ذلك أنه كان يمنح تحت مسمى آخر هو سلف على زمة الارباح •

وقد بلغ نشاط هذه الشركات أوج قوته فى عام ١٩٨٦ ، وفاقت المراكز المالية لها ، نتيجة للايداعات الضخمة التى تدفقت عليها المراكز المالية للجهاز المصرفى ، وأصبحت هذه الشركات من القوة ، بحيث أصبحت تتحكم فى (٥٦٪) من حجم السوق المالية المصرية فى عام ١٩٨٨[٣٣] • ومارست أنشطة مختلفة يدخل بعضها فى نطاق التجريم مثل المضاربة على الذهب والعملة والاتجار فيها بالسوق السوداء ، والاستيراد والتصدير بدون الالتزام باللوائح المنظمة ، على النحو الذى كشفت عنه تحقيقات النيابة وجهاز المدعى العام الاشتراكى مع بعض أصحاب هذه الشركات •

وقد تمت كل هذه المخالفات والانحرافات ، تحت سمع وبصر الدولة ، وبعجز واضح من جانبها عن التصدى لها ، وأجهضت كافة المحاولات التى بذلتها الحكومة لالزام هذه الشركات بالقوانين بدءا من محاولات وزير الاقتصاد فى مطلع عام ١٩٨٥ ومرورا بصدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ ، الخاص بتنظيم دعوة الجمهور للاكتتاب وانتهاءا باصدار قرارات السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧ والتى تركت تحديد أسعار النقد الأجنبى لسوق العرض والطلب • واستمر نجم هذه الشركات فى الصعود ، ودخل بعضها فى صفقات مشتركة مع الحكومة مثل صفقة « الذرة الصفراء » وصفقة « المينى باص » •

وعندما استفحل خطر هذه الشركات ، وأصبحت تهدد السلطة الحاكمة ذاتها بالشلل التام ، وفقد السيطرة على البلاد ، كان لابد من التدخل ، لتعود الى السلطة زمام المبادرة من جديد ، فصدر قانون توفيق الأوضاع رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ومع أن هذا القانون الجديد لم يصف

نشاط هذه الشركات أو نشاط أصحابها ، ولم يتعرض لثراوتهم ، ولم يجرد أيا منهم من ممتلكاته ، كما لم يحاسبهم على مخالفتهم للقوانين القائمة ، الا أنه صدر مصحوبا بحملة واسعة ضد هذه الشركات وتصميم كامل على اخضاع نشاطها لاشراف النظام وليس بعيدا عنه(٣٤) .

وفى هذا الاطار ، بدأ مسلسل ظهور انحرافات شركات توظيف الأموال وتصفية نشاطها بتقديم العديد من أصحابها الى المحاكمة لما ارتكبوه من مخالفات قانونية ظلت الدولة تغمض عينها طويلا عنها ، وأظهرت التحقيقات مع بعض أصحاب هذه الشركات عن تورط العديد من المسؤولين فى انحرافاتهم . فقد أشارت بعض المصادر أن عدد المسؤولين السابقين والحاليين من وزراء ومحافظين وغيرهم من أعضاء النخبة الحاكمة الذين تورطوا مع شركات توظيف الأموال يفوق المائتين(٣٥) . وأوصلت مصادر أخرى هذا الرقم الى (٢٥٠) مسئولا(٣٦) .

والجدير بالتنويه فى هذا المجال ، أنه فى الوقت الذى بدأت فيه شركات توظيف الأموال فى توفيق أوضاعها أو التحلل والتوقف عن العمل ، وما صاحب ذلك من ضياع ملايين الجنيهات تخص قطاع عريض من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر ، تمكن الجانب الأكبر من أعضاء النخبة ، وبالذات الكبار منهم من استرداد نصيبهم ويزيد من هذه الشركات ، بل وحققوا من ورائها مبالغ طائلة على حساب الغالبية العظمى من طوائف الشعب الذين راحوا ضحية انحرافات هذه الشركات.

٤ ـ جرائم التهريب والتهرب الضريبى :

كانت جرائم التهريب والتهرب الضريبى من الجرائم التى ازدهرت فى أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح ، واتسع نطاقها فى عقد الثمانينيات ، فقد وجد العديد من أعضاء النخبة الطفيلية فى عمليات التهرب الجمركى والضريبى وتهريب النقد والمجوهرات ، واستيراد سلع وأجهزة محظور استيرادها الى غيرها من الأنشطة ، فرصة مواتية لتحقيق ثروات طائلة . وقد ساعدهم على ذلك ، كما أشرنا من قبل ، كثرة القوانين والقرارات التى تحكم عمليات التصدير والاستيراد وتعدد الثغرات الموجودة بها

وسرعة تغييرها ، فضلا عن الاتجاه العام الى التوسع فى منح الاعفاءات الكبيرة والتحرر من الروتين فى سبيل تسهيل المشروعات الاستثمارية الذى واكب تطبيق سياسات الانفتاح • وتشير تقديرات وزارة المالية أن اجمالى الرسوم الجمركية التى ضاعت على الدولة عام ١٩٨٣ ، تقدر بحوالى (٣) مليارات من الجنيهات(٣٧) •

ومع اتساع نطاق حركة التصدير والاستيراد ، وتحرير التجارة الخارجية ، ودخول العديد من عناصر النخبة الانفتاحية الى هذا المجال ، دخلت الى البلاد بضائع تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات وسيارات تحصى أعدادها بعشرات الآلاف خلسة كل عام دون دفع الرسوم والضرائب المستحقة عليها ، ومستخدمين فى ذلك أساليب التحايل والتزوير والرشوة ، ففى القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، والمعروفة بقضية التليفزيونات ، كشفت تحقيقات نيابة الشئون المالية ، أن المتهمين قاموا بتزوير العديد من المستندات التى استهدفت أساسا التهرب من الضرائب الجمركية والتحايل باستيراد أجهزة محظور استيرادها وبدون موافقة الجهات الرسمية • وتشير بيانات الاحصاءات الرسمية للقضاء والداخلية ، رغم تجاهلها للعديد من الجرائم غير المنظورة ، وما يحيطها من شكوك ، الى تزايد عمليات التهريب ، وخاصة من المنافذ الجمركية مع بداية التطبيق الفعلى لسياسة الانفتاح ، فعلى سبيل المثال ، فقد زاد عدد قضايا التهريب من (٤١٧) قضية عام ١٩٧٥ الى (٩٣٠) قضية عام ١٩٨٠ • وقد استمرت قضايا التهريب فى التزايد خلال عقد الثمانينيات بعد أن أصبح هذا السلوك من جانب أعضاء النخبة وبالذات من أصحاب مكاتب التصدير والاستيراد وكبار التجار سلوكا روتينيا ومعتادا على النحو الذى تعكسه صفحات الصحف بصورة تكاد تكون يومية •

ومع تزايد النهم الى المادة ، والرغبة فى تحقيق ثروات سهلة وسريعة التى سيطرت على توجهات النخبة الانفتاحية ، اتبعت هذه النخبة مختلف الوسائل والحيل للتهرب من دفع الضرائب المستحقة على نشاطها ، ولم تفلح محاولات الدولة لملاحقة الدخول الطفيلية أو تحصيل الضرائب المستحقة عليها • وظل قانون من أين لك هذا معطلا

مع ضعف هيبة الدولة وتراخى قبضتها على محريات النشاط الاقتصادى فى البــلاد .

كان ما تقدم عرضا لملامح بعض أنماط جرائم النخبة التى برزت على سطح المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة والواقع ، أن الحديث عن المزيد من هذه الجرائم أو التعبير عن مظــاهر فساد النخبــة يمكن ألا ينتهى ، وهو لا يكاد يحتاج الى تفصــيل كثير فقد أصبح الجميــع يشعر بذلك والحديث دائم وموصول عن العمولات والرشاوى والتواطؤ وغيرها من ألوان السلوك المنحرف فى أداء المصالح وتطويع القوانين . وتوجد عشرات الحكاوى فى ذلك تتردد فى طول البلاد وعرضها فى المدن والريف وخلال المجالس الخاصة ، لقضاه ، ورجال أمن كبار ومسئولين تنفيذيين وسياسيين يمارسون مختلف ألوان الســلوك المنحرف والمجرم وغير الأخلاقى دونوازع من ضمير أو خشية من عقاب . وسوف نرى فى الفصل القادم الى أى حــد عكست الصحف المصرية مظاهــر هذا السلوك على صفحاتها ، المختلفة .

المراجــع والهــوامش

(١) راجع على سبيل المثال :

مجلة الاهرام الاقتصادى (اعداد مختلفة) خلال اعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ لرصد وتتبع الافكار والتصورات المطروحة حول السياسة الجديدة .

(٢) انظر على سبيل المثال :

فؤاد مرسى ، **هذا الانفتاح الاقتصادى** ، ط٢ ، بيروت ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ وكذلك :

— عادل حسين ، **الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية** ، الجزء الاول والثانى ، ط٤ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ .

(٣) عبد الخالق فاروق حسن ، **الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى** ، مجلة شئون عربية ، تونس ، العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٨١ ص ١٠٤ .

(٤) عادل حسين ، مرجع سابق ص ٢٧ .

(٥) امانى قنديل ، **الاطار الدستورى والسياسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى** ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ٣١ مارس — ٥ أبريل ١٩٨٤ ص ٢٧٥ .

(٦) راجع على سبيل المثال :

ثغرات فى قانون الاستثمار فى مجلة الاهرام الاقتصادى العدد ٤٥١ ، يونيو ١٩٧٤ .

(٧) دينا جلال ، **جرائم الائتمان المصرفى فترة الانفتاح** ، رؤية تشريحية فى المناخ العام والسياسات الاقتصادية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٨٨ ص ٧٤ .

(٨) انظر جريدة الاهرام ، ١٩٩١/٨/١١ .

(٩) انظر فى ذلك :

امانى قنديل ، مرجع سابق ص ٢٩٧ .

(١٠) شهدت الفترة من ١٩٧٠/١١/١٨ وحتى اكتوبر ١٩٨١ ، (١٨) تغييرا وزاريا ، وتتابع على وزارة الاقتصاد (٨) وزراء ، ووزارة التخطيط (٧) وزراء ، وزارة المالية (٦) وزراء .

(١١) انظر فى ذلك :

جريدة الاهرام ، العدالة تريد حلا ١٩٩١/٨/١١ .

(١٢) محمود عبد الفضيل ، **المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه والتخطيط الاقتصـــادى فى ظل سياسة الانفتــاح الاقتصادى** ، المؤتمــر العلمى الثامن للاقتصاديين المصريين ١٢ — ١٤ مايو ١٩٨٣ .

(١٣) محمد نور الدين ، الائتمان المصرفى والمخاطــر الائتمانية ، المجلة الجنائية القومية ، مرجع سابق ص ٦٢ .

(١٤) انظر فى ذلك :

Al, E., Hillal, Policy Naking in Egypt, A Case Study of the Open door economic Policy, Social Problem Vol., 28, No. 4, April, 1981, P. 410.

(١٥) هبة حندوسة ، **صنع السياسات الاقتصادية فى مصر** ، المؤتمر السنوى الثامن للاقتصـادين ١٢ — ١٤ مايو ، ١٩٨٣ ص ٣ .

(١٦) راجع فى ذلك :

اخبار اليوم ١٢/١/١٩٨٥ .

(١٧) انظر فى ذلك على سبيل المثال :

جريدة الاهرام فى ٥/٤/١٩٨٥ .

(١٨) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ص ١٧ .

(١٩) رمزى زكى ، **بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم فى مصر** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٠ ص ١٥ .

(٢٠) انظر فى ذلك :

عبد الخالق فاروق حسن ، مرجع سابق ص ١٠٥ .

(٢١) على فهمى ، **القيم المضادة بين التنمية بغير الطريق الراســمالى والانفتاح الاقتصادى** ، المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية مرجع سابق ص ٢٠٢ .

(٢٢) سمير نعيم احمد ، **اثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات على انساق القيم الاجتماعيــة ومستقبل التنميــة** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الاول ، السنة الحادية عشر ، ١٩٨٣ ص ١٦ .

(٢٣) محمد نور فرحات ، جامعات مصر وقيم الانفتاح ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، عدد ١٧ اكتوبر ١٩٨٣ ص ٢٢ .

(٢٤) جريدة الاهرام ٢٣/٥/١٩٨٢ .

(٢٥) بدر عقل ، **توظيف الفساد** ، القاهرة ، الدار العربيــة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨ ص ٥٦ .

(٢٦) الاخبار فى ٣٠/١٢/١٩٨٤ .

(٢٧) دينا جلال ، جرائم الائتمان المصرفى فى فترة الانفتـــاح ، مرجع سابق ص ٨٧ .

(٢٨) محمد نور الدين ، مرجع سابق ص ٦٤ .

(٢٩) راجع فى ذلك حلقة النقـــاش عن الجرائم المتعلقة بسياســـة الائتمان ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول يناير ١٩٨٨ ص ١٤٤ .

(٣٠) بدر عقل ، مرجع سابق .

(٣١) انظر على سبيل المثال :

جريدة الشعب العدد يوم ١٦/٧/١٩٩١ و٢٣/٧/١٩٩١ .

(٣٢) عدلى حسين ، توظيف الاموال ، الاهرام الاقتصادى ، ١٧ يونيو ١٩٨٨ صص ١١٢ — ١١٤ .

(٣٣) بدر عقل ، مرجع سابق ص ٩٩ .

(٣٤) المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣٥) راجع جريدة الاهرام بتاريخ ٧/١١/١٩٨٨ .

(٣٦) راجع مجلة روزاليوسف بتاريخ ٧/١١/١٩٨٨ .

(٣٧) مجلة الاهرام الاقتصادى العدد ٧٦١ سبتمبر ١٩٨٣ .

الفصل الرابع

المعالجة الصحفية لجرائم النخبة المصرية

« معطيات الدراسة التحليلية »

الفصـــل الرابــع

المعالجة الصحفية لجرائم النخبة المصرية

« معطيـــات الدراســة التحليلية »

تنويهـــات مهمـــة :

نعرض فى هذا الفصل معطيات الدراسة التحليلية التى أجريت على الصحف المصرية ، بهدف التعرف على طريقة تناولها لجرائم النخبة خلال حقبة الثمانينيـــات • وننوه هنـــا ، الى أنه رغم محاولتنـــا تمثيـــل مختلف أنماط الصحف المصرية (قومية ، حزبية ، مجلات) الا أنه من الصعب القـــول بأن الصحف التى خضعت للتحليـــل ، وهى صحف ، « الأخبار ، والأهالى ، ومجلة روزاليوسف » تمثل تمثيلا صادقا ودقيقا الصحافة المصرية بكاملهـــا فى تناولها لجرائم النخبـــة ، فرغم تشـــابه التوجهات العامة لهذه الصحف فى تناولها لهذه الجرائم ، بفضل تشابه المناخ ، والأوضاع العامة التى تعمل فى أطارها ، بالاضافة الى الطبيعة الخاصة لجرائم النخبـــة والتى تملى تشابه المعالجـــة ، الا أنه ينبغى التسليم بوجود بعض أوجه الاختلاف والتباين فى سياسات المعالجـــة الصحيفة لكل صحيفة فى تناولها لجرائم النخبة بصفة خاصة وللموضوعات المختلفة بصفة عامة •

فلكل صحيفة على سبيل المثال ، لها طابع مميز فى تناولها للأحداث المختلفة ، هذا الطابع يترســـخ فى ذهن الجمهور ، وتسعى كل صحيفة دائما الى المحافظة على هذا الطـــابع وتأكيده لدى الجمهـــور • فهذه جريدة محافظة وتلك جريدة راديكالية ، وهذه جريدة رسمية وتلك جريدة شعبية أو حزبية وهكذا • وتؤثر هذه الرغبة فى المحافظة على الطابع الخاص لكل صحيفة فى طريقة انتقاء وعرض المضـــامين المختلفـــة على صفحاتها • كذلك ، فان رؤى وأهواء واهتمـــامات رؤساء التحـــرير والعاملين بكل صحيفة ليست بذات شأن قليل فى تقرير طريقة وأسلوب

عرض الأحداث المختلفة • كما تتباين الصحف فى تناول الوقائع المختلفة على صفحاتها بتباين حدة الضغوط التى تتعرض لها فى المجتمع ودرجة تأثرها بهذه الضغوط ، أو استجابتها لها • هذا فضلا عن تباين الامكانيات المادية والفنية المتاحة لكل صحيفة والتى تنعكس على طريقة تناولها للأحداث المختلفة • ومع أن كل ذلك يفرض درجة من التحسب والحذر فى تعميم النتائج المنتقاه من عينة صحفية معينة ، الا أن الصحف الثلاث موضع التحليل — على اختلافها — ، قادرة — فى رأينا على تمثيل الاتجاهات العامة للصحف المصرية فى تناولها لجرائم النخبة ، دون الاستغراق فى التفاصيل الفنية الدقيقة التى تميز كل منها فى هذا الشأن •

كما ننوه أيضا أن الدراسة العملية لجرائم النخبة على صفحات الصحف المصرية ، ولاغراض التحليل ، اقتضت التوسع اجرائيا فى مفهوم **النخبة** والتمييز بين أنواع النخب المختلفة على النحو التالى :

(أ) **النخبة السياسية** ، واجرائيا تشمل : رؤساء الوزارات ، والوزراء ، والمحافظون ، ورؤساء وأعضاء هيئات الأحزاب السياسية ، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى ، وأعضاء الهيئات القضائية والنيابية والأجهزة الرقابية ، وكبار ضباط القوات المسلحة والشرطة من رتبة لواء فأعلى بالاضافة الى أعضاء السلك الدبلوماسى ابتداء من درجة سفير فأعلى •

(ب) **النخبة الاقتصادية** : وتضم اجرائيا : رؤساء هيئات شركات القطاع العام ، ورجال الأعمال من أصحاب الشركات الخاصة والمقاولات وتوظيف الأموال ، ومكاتب الاستيراد والتصدير والعاملون فى البنوك وشركات الاستثمار ، وكبار ملاك الأراضى الزراعية ممن تبلغ حيازتهم الزراعية ٥٠ فدانا فأكثر ، وكبار التجار ممن يتجاوز نشاطهم المليون جنيه• كما تشمل هذه النخبة كبار المهنيين ممن يعملون لحسابهم الخاص من فئات الأطباء والمهندسين والمحاماه •

(جـ) **نخبة ثقافية** : واجرائيا تشمل : كبار الكتاب والصحفيين

ورجال الأعمال ، والمشتغلين بالأعمـــال الثقافية من المواطنـــين والممثلين والمخرجين وأساتذة الجامعات •

(د) **نخبة ادارية** : وتضم : العاملون بالهيئات والمصالح الحكومية وتتحدد أساســا فى وكلاء الوزارات والمستشارين والأمنـــاء ومأمورى الضرائب ، والموظفين من درجة مدير عام فأعلى •

وترتبط خطــة عرض البيانات ، بأهــداف الدراســة ، وما يثيره موضوعها من تساؤلات أو يطرحه من فروض يسعى البحث الى التحقق منها • ووفقا لذلك ، يعرض الفصل ، لمجموعة من العناصر التى يحــاول كل منها خدمة أحد فروض الدراسة ، وتتحدد هذه العناصر فيما يلى :

١ — حجم اهتمام الصحف بجرائم النخبة •
٢ — قوالب التحرير المستخدمة •
٣ — أنماط جرائم النخبة المثارة على صفحات الصحف •
٤ — هوية مرتكبى الجرائم وأنماط ارتكابها •
٥ — توجهات التغطية الصحفية لجرائم النخبة •

أولا : حجم اهتمام الصحف بجرائم النخبة :

نعتمد فى تقدير حجم اهتمام الصحف موضع التحليل بجرائم النخبة على نتائج تحليل عدة فئات تضمنتها استمارة التحليل ، وهى فئات معدل تكرار النشر حول هذه الجرائم ، ونوع الصفحة ، والموقع على الصفحة فى الجريدة أو درجة الأفراد للمادة على صفحات المجلة ، وأشكال العناوين الصاحبة ، وكذا الصور والبراويز والاطارات المستخدمة فى اخراج المادة الصحفية الخاصــة بموضوع الجريمة • هذا فضــلا عن فئة مصــدر الافصاح عن جرائم النخبــة والتى تعكس مدى الجهــد المبزول فى نشر موضوع الجريمة • ونعرض فيما يلى لبيانات هذه الفئات :

(أ) معدل تكرار النشر حول جرائم النخبــة :

تشير بيانات هذه الفئة ، الى الانخفــاض النسبى العام فى معدل النشر حول جرائم النخبة المصرية فى الصحف الثلاث موضع التحليل ،

فعلى امتداد تسعة شــهور كاملة ... موزعة على مدار اعــوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، بلغ حجم تكرار النشر حول هذه الجرائم (٢٩٠) تكرارا بالصحف الثلاث . كما لم يتجــاوز معدل تكرار النشر فى العدد الواحد لأربع مرات فأكثر (٦ر٩٠٪) من اجمالى تكرارات النشر ، فى حين وصلت نسبة النشر لمرة واحدة فى العدد الواحد (١٠ر٣٥٪) من اجمالى تكرارات النشر بالصحف الثلاث . ومــع ذلك ، فان ثمة بعض التفــاوت فى معدل تكرار النشر حول جرائم النخبــة بين الصحف الثلاث ، ففى حين ينخفض معدل تكرار النشر حول هذه الجرائم بشكل ملحوظ فى الجريدة اليوميــة (الأخبــار) يتزايد نســبيا هذا المعــدل فى الجريدة الحزبيــة والمجلة الأسبوعية على الترتيب ويعكس الجدول رقم (١) هذه الحقيقــة :

جدول رقم (١)

(حجم تكرار جرائم النخبة فى الصحف الثلاث)

معدل التكرار	الأخبار		الأهالى		روز اليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مرة	٩٦	٦٣ر١٧	٣٣	٤٠ر٧٤	٢٥	٤٣ر٨٦	١٥٤	٥٢ر١٠
مرتان	٣٦	٢٣ر٦٨	٢١	٢٥ر٩٣	١٦	٢٨ر٠٧	٧٣	٢٥ر١٧
ثلاث مرات	١٧	١١ر١٨	١٣	١٦ر٠٥	١٣	٢٢ر٨١	٤٣	١٤ر٨٣
اربع مرات فاكثر	٣	١ر٩٧	١٤	١٧ر٢٨	٣	٥ر٢٦	٢٠	٦ر٩٠
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول ، أن حجم تكرار النشر حول جرائم النخبة على صفحات جريدة الأخبار على امتداد فترة البحث بلغ (١٥٢) تكرارا ، ويعنى ذلك ، أن هناك أعداد كاملة وأحيانا متوالية ، كانت تصدر ولا تشير من قريب أو بعيد الى هذه النوعية من الجرائم ، على الرغم من أن صفحة الحزبية عن المجلة الاسبوعية أو الجريدة اليومية فى التعبير عن جرائم فى حين بلغ معدل تكرار النشر حول جرائم النخبة فى مجلة روزاليوسف الأسبوعية (٥٧) تكرارا ، ويتزايد ارتفاع هذا المعدل فى جريدة الأهـالى الاسبوعية أيضا ، الى (٨١) تكرارا ، الأمر الذى يشير الى درجة الاهتمام النسبى المرتفع للصحفتين بجرائم النخبة المصرية ، بحيث لم يكن يصـدر عدد واحد منها ويخلو من النشر حول هذه الجرائم ويتأكد تفوق الجريدة الحزبية عن المجلة الاسبوعية أو الجريدة اليومية فى التعبير عن جرائم النخبة ، عند مقـارنة معدل تكرار النشر فى العـدد الواحد بين الصحف الثلاث ، ففى حين تظل نسبة تكرار النشر لمرة واحـدة • هى الأكثر فى الصحف الثلاث (١٧ر٦٣٪) لجريدة الأخبـار ، (٨٦ر٤٣٪) لمجـلة روزاليوسف ، و (٧٤ر٤٠٪) لجريدة الأهـالى ، الا أن معدل تكرار النشر لأربع مرات فأكثر فى العدد الواحد يرتفع فى جريدة الأهالى ليصـل الى (٢٨ر١٧٪) وينخفض الى (٢٦ر٥٪) فى مجلة روز اليوسف ، فى حين لم تتجاوز هذه النسبة فى جريدة الأخبار (٩٧ر١٪) من اجمالى تكرارات النشر حول جرائم النخبـة على صفحاتها •

وعلى مستوى المقارنة بين أعوام الدراسة : ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، تظهر البيانات ، عدم وجود فروق أساسية فى درجة أهتمـام الصحف بالتعبير عن جرائم النخبة خـلال هذه الأعوام ، حيث ظلت هذه النسبة تتراوح على المســتوى العام للصــحف الثـلاث بين (٠٧ر٣٢٪) ، (١٧ر٣٥٪) ، (٧٦ر٣٢٪) على الترتيب ، ومع ذلك ، يوجد تفـاوت ملحوظ على مستوى كل صحيفة على حده • ففى حين كان معدل أهتمام جريدة الأخبـار بجرائم النخبة مرتفعا خـلال عـام ١٩٨٦ ، ووصـل الى (١٠ر٤٢٪) من اجمالى تكرارات النشر بهذه الجريدة حول جرائم النخبـة ، لم يتجـاوز خلال عـامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ عن (٢٩ر٢٨٪) ، (٦١ر٢٩٪) على الترتيب • وعلى العكس من ذلك ، بلغت درجة اهتمام

جريدة الأهالى أقصى درجات الاهتمام بجرائم النخبة خلال عام ١٩٨٤ ، ووصلت نسبة هذا الاهتمام الى (٤٤ر٤٤٪) من اجمالى تكرارات النشر فى هذه الجريدة ، وتقلصت هذه النسبة الى (٢٣ر٢٥٪) خــلال عام ١٩٨٦ ، ثم عاودت الارتفاع خلال عام ١٩٨٨ لتصــل الى (٦١ر٢٩٪) الأمر الذى يكشف عن تذبذب اهتمام هــذه الصحف بجرائم النخبــة من ناحية وموسمية طرح هذه الجرائم وتناقض مواقفها مما هو مطروح حولها من ناحية أخــرى ، حيث سنجد مثلا ، أن جــريدة الأهالى ، قد تجاهلت نسبيا ، مناقشة جرائم شركات توظيف الأموال خلال عام ١٩٨٦ فى الوقت الذى كانت فيه هذه الجرائم فى أوج اشتعالها وتناقلتها بكثافة ملحوظــة مجلة روزاليوسف وبعدها جريدة الأخبــار بدرجة اهتمام أقل وهكذا • وكانت مجلة روزاليوسف ، هى الصحيفة الوحيدة ، التى ظل معدل اهتمامها بالتعبير عن جرائم النخبة يتزايد عاما بعد آخر على امتداد فترة التحليل ، حيث كان هذا المعدل (٥٦ر٢٤٪) عام ١٩٨٤ ، ثم ارتفع الى (٨٢ر٢٩٪) عام ١٩٨٦ ، ثم بلغ أقصى ارتفاع له عام ١٩٨٨ حيث وصل الى (٦٢ر٤٥٪) من اجمالى تكرارات النشر بهذه الصحيفة حول جرائم النخبة طوال الأعوام الثلاثة •

(ب) نــوع الصــفحة :

من المؤشرات المهمة فى الكشف عن درجة اهتمام الصحف بالموضوعات المختلفة ، هو التعرف على نوع الصفحة التى تنشر فيها المادة التحريرية ، حيث يتحدث خبراء التحرير الصحفى ، عن تفاوت أهمية الصفحــات المختلفة فى الجريدة ، تبعا لمدى سهولة انقرائيــة كل منهــا ، وعادات القراءة لدى القراء ، وهنــا يشــار دائما الى أن الصفحة الأولى ، ثم الخلفية من الجريدة تحظى بأهمية مطلقة بالمقارنة بالصفحات الداخلية •

وتكشف بيانات الدراسة التحليلية ، لفئة « نوع الصفحــة » أن الجــانب الأكبر من جرائم النخبــة كان يتم تحريره على الصفحــات الداخلية لجريدتى الأخبار والأهالى • ويوضح الجدول رقم (٢) هذه الحقيقــة :

جدول رقم (٢)

(توزيع جرائم النخبة على الصفحات المختلفة
لجريدتى الأخبار والأهالى)

الجريدة	الأخبار		الأهالى		المجموع	
نوع الصفحة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الأولى	٤٤	٢٨ر٩٥	٣٢	٣٩ر٥١	٧٦	٣٢ر٦٢
الداخلية	١٠٧	٧٠ر٣٩	٤٩	٦٠ر٤٩	١٥٦	٦٦ر٩٥
خلفية	١	٠ر٦٦	—	——	١	٠ر٤٣
المجموع	١٥٢		٨١	١٠٠٪	٢٣٣	١٠٠٪

وتظهر بيانات الجدول رقم (٢) أن (١٥٦) مادة تحريرية بنسبة (٦٦٫٩٥٪) من اجمالى المواد التحريرية المنشورة بجريدتى الأخبار والأهالى حول جرائم النخبة ، كانت تقع على الصفحات الداخلية بالجريدتين ، فى حين لم تتجاوز نسبة اثارة هذه المواد على الصفحة الأولى (٣٢٫٦٢٪) من اجمالى المواد المنشورة بالجريدتين حول جرائم النخبة ، كما لم تتجاوز نسبة اثارة هذه المواد على الصفحات الخلفية للجريدتين عن (٠٫٤٣٪) ، الأمر الذى يشير الى انخفاض درجة اهتمام الصحيفتين بابراز المواد الخاصة بجرائم النخبة • ومرة أخرى ، تكشف المقارنة عن وجود اختلافات ملحوظة بين صحيفة الأخبار وجريدة الأهالى فى هذا المجال • حيث تظهر البيانات ، أن نسبة المواد المنشورة بالصفحة الأولى بجريدة الأهالى حول جرائم النخبة تبلغ (٣٩٫٥١٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة بهذه الجريدة على امتداد الأعوام الثلاثة • فى حين أن هذه النسبة تصل بجريدة الأخبار الى (٢٨٫٩٥٪) فقط • الأمر الذى يدعم صحة ما أشرنا اليه من قبل حول التفوق النسبى لجريدة الأهالى بالاهتمام بجرائم النخبة بالمقارنة بجريدة الأخبار أو مجلة روزاليوسف يفسره الانتماء الحزبى لجريدة الأهالى ، وميلها العام الى اظهار فساد النخبة الحاكمة التى تتولى مقاليد السلطة فى البلاد وعدم قدرتها على قيادة مسيرة التغيير فى المجتمع •

واذا كانت البيانات السابقة تتصل بجريدتى الأخبار والأهالى فان الامر بالنسبة لمجلة روزاليوسف ، لا يختلف كثيرا ، فقد حاول التحليل فى هذا الجانب ادخال غلافة المجلة كمؤشر مهم يعكس درجة اهتمام المجلة بمادة جرائم النخبة اذ عادة ما تنتقى المجلة أفضل الموضوعات التحريرية الجذابة وتضع لها عناوين على غلافها الرئيسى بغية الاثارة وجذب انتباه الجمهور ، وبالتالى الترويج للمجلة • وقد أظهر التحليل ، أن (٧) مواد من اجمالى (٥٧) مادة ، هى كل المواد المنشورة حول جرائم النخبة على امتداد الأعوام الثلاثة بمجلة روزا ليوسف ، بنسبة (١٢٫٢٨٪) ظهرت على غلاف المجلة كعناوين • فى حين أن (٤٥) مادة بنسبة (٧٨٫٩٥٪) ظهرت على الصفحات الداخلية للمجلة ، ولم تتجاوز نسبة ظهور هذه المواد على الصفحة

الأولى أى الصفحة التى تلى الغلاف مباشرة (٨٨ر٧٧٪) من اجمالى المواد المنشورة بالمجلة حول جرائم النخبة •

(جـ) الموقع على الصفحة :

بالاضافة الى نوع الصفحة ، يعد الموقع على الصفحة ذاتها مؤشرا آخر يعكس درجة اهتمام الصحيفـة بالموضوع المطـروح ، ومع ندرة الأبحاث الميدانية فى هذا المجـال ، الا أن خبراء الاخـراج الصحفى يميلون الى تقسـيم صفحـة الجريدة الى ستة أقسـام وترتيب هذه الأقسام وفقا لأهمية موقعها على النحو التالى : أعلى يمين ، أعلى يسار ، قلب الصفحة ، أسفل يمين ، ذيل الصفحة ، أسفل يسار وذلك ، اعتمادا على حركة العين وتنقلها على المواقع المختلفة للصفحـة عند القراءة • وفضلا عن هذه المواقع فان المادة التحـريرية قد تأخذ عنوان مانشيت « فتمتد لتملىء الصفحة وعلى أكثر من موقع بها ، أو قد تتصدر المادة الموقع الرئيسى بالصفحة ، فتمتد لتملىء الشق الأكبر من الجزء الأعلى الصفحة وفى هذه الأحوال ، فان المـادة تبلغ أقصى درجات الجـاذبية والانقرائيـة وتعكس فى الوقت ذاته مدى اهتمام الجريدة بالموضـوع المطروح •

وقد تلاحظ بصفة عامة ، أن الجانب الأكبر للمواد المنشورة بجريدتى الأهالى والأخبار ، حول جرائم النخبة ، يجرى اخراجه على المواقـع غير المهمة على الصفحة ، ويندر ظهور المواد المرتبطة بهذه الجرائم وهى تأخذ العنوان المانشيت أو تحتل الموقع الرئيسى من الصفحة ، ويظهر الجدول رقم (٣) هذه الحقائق :

جدول رقم (٣)

(توزيع جرائم النخبة على المواقع المختلفة
لصفحات جريدتى الأخبار والأهالى)

الموقع على الصفحة	الجريدة: الاهالى - العدد	الاهالى - ٪	الاخبار - العدد	الاخبار - ٪	المجموع - العدد	المجموع - ٪
مانشيت	٧	٦٤ر٨	—	—	٧	٠٠ر٣
رئيسى	١٠	٣٥ر١٢	٣	٩٧ر١	١٣	٥٨ر٥
اعلى يمين	١٢	٨١ر١٤	٣٠	٧٤ر١٩	٤٢	٠٣ر١٨
اعلى يسار	٢	٧١ر٢	١٢	٨٩ر٧	١٤	٠١ر٦
اسفل يمين	١٢	٨١ر١٤	١٤	٢١ر٩	٢٦	١٦ر١١
اسفل يسار	١٤	٢٨ر١٧	٦	٩٥ر٣	٢٠	٥٨ر٨
قلب الصفحة	١٤	٢٨ر١٧	٣٣	٧٢ر٢١	٤٧	١٧ر٢٠
نيل الصفحة	٩	١٢ر١١	٥٠	٨٩ر٣٢	٥٩	٣٢ر٢٥
صفحة تحريرية كاملة	١	٢٤ر١	٤	٦٣ر٢	٥	١٥ر٢
المجموع	٨١	١٠٠٪	١٥٢	١٠٠٪	٢٣٣	١٠٠٪

وتظهر بيانات الجدول رقم (٣) ، أن الجانب الأكبر من المواد المنشورة حول جرائم النخبة بالجريدتين ، قد ظهــر على الموقع « ذيل الصفحة » وهو من أقل المواقع أهمية على الصفحة بنسبة (٣٢ر٢٥٪) ويلى ذلك الموقع « قلب الصفحة » بنسبة (١٧ر٢٠٪) والموقع أعلى يمين « وهو من المواقع المهمة (٠٣ر١٨٪) فى حين لم تظهر المواد المرتبطة بجرائم النخبة وهى تحتل المانشيت » أو الموقع الرئيسى على الصفحة سوى نسبة (٥٨٠ر٨٪) فقط من اجمالى المواد المرتبطة بجرائم النخبة بجريدتى الأهالى والأخبار • كما لم تظهر المواد الخاصة بجرائم النخبة وهى تحتل صفحـــة تحريرية كاملة ، سوى بنســـبة (١٥ر٢٪) تمثلت فى صفحة واحدة ظهرت مرة واحدة بجريدة الأهالى وأربـــع صفحات فى جريدة الأخبار فى تحقيقات موسعة كانت تجريها كل جريدة •

واذا انتقلنا الى مجلة روزاليوسف ، فقـــد استعاض التحليـــل الموقع على الصفحة بالجريدة « بدرجة الافراد » على الصفحة فى المجلة ، وهنا تظهر البيـــانات تدنى ، ميـــل مجلة روزاليوسف للأفراد لمواد جرائم النخبة على صفحاتها والجدول رقم (٤) يظهر هذه الحقيقة :

جدول رقم (٤)

(درجة الافراد لجرائم النخبة على صفحات مجـــلة روزاليوسف)

درجة الافـــراد	النســـبة	
	العـــدد	٪
أقل من نصف صفحة	٤٠	١٧ر٧٠
نصف صفحة	٤	٧ر٠٢
صفحة كاملة	٦	١٠ر٥٣
صفحتـــان	٤	٧ر٠٢
ثلاث صفحـــات	٢	٣ر٥١
اربع صفحات	—	—
خمس صفحات فاكثر	١	١ر٧٥
المجموع	٥٧	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم النخبة بنسبة (١٧ر٧٠٪) ، جرى الافراد لها على صفحات المجلة فى مساحة متناهية الصغر تقل عن نصف صفحة مما يشير الى انخفاض درجة اهتمام المجلة بهذه المواد من ناحية ، وندرة المعارف والأفكار التى تحملها هذه المواد من ناحية أخرى • واحتلت المساحة نصف صفحة (٠٢ر٧٪) وصفحة كاملة (٥٣ر١٠٪) وصفحتان (٠٢ر٧٪ وثلاث صفحات (٥١ر٣٪) وأربع صفحات فأكثر (٧٥ر١٪) فقط من اجمالى المنشور حول جرائم النخبة بالمجلة على امتداد فترة التحليل •

(د) وسائل الابراز المصاحبة :

اذا كان حجم التكرار ، ونوع الصفحة ، والموقع على الصفحة من المؤشرات المهمة فى الكشف عن مستوى الاهتمام الصحفى بمضامين معينة ، فان وسائل الابراز المصاحبة لهذه المضامين كالعناوين ، والصور والرسوم والبراويز والاطارات ، تعد مؤشرات أخرى لا تقل أهمية فى جذب نظر القارىء واثارة اهتمامه • ونتابع هنا التعرف على الأهمية النسبية التى توليها صحف البحث للمواد الخاصة بجرائم النخبة • وذلك بالاستعانة بمؤشر مهم وهو العناوين التى صاحبت ظهور هذه المواد •

١ — العناوين المصاحبة :

تأخذ العناوين أشكال وصور مختلفة ، كما يتفاوت نوع البنط المستخدم فى اخراجها من حيث الحجم وأيضا من حيث اللون (الأبيض أو الأسود ••• الخ) وهو الأمر الذى يلعب دوره ، كما أشرنا ، فى جذب انتباه القارىء ، وشده الى قراءة الموضوع • وقد سعى التحليل الى التمييز بين أنواع أربعة من العناوين وهى : العنوان **المانشيت** ، وهو العنوان الذى يمتد ليملأ عرض الصفحة بكاملها ، ويشير الى أقل درجات الابراز ، ثم العنوان « **الرئيسى** » ، وهو العنوان الذى يتصدر الصفحة ، ويلى العنوان « المانشيت » فى الأهمية من حيث القدرة على جذب الانتباه ، والعنوان « **الممتد** » وهو العنوان ، الذى يفرد

على أكثر من عمود فى الصفحة ، وأخيرا ، العنوان « **العـادى** » وهو الذى يقع على عامود واحـد فقط من الصفحة ، وتقل بالتـالى قدرته على جذب الانتباه بالمقارنة بالأشكال السابقة .

وتظهر نتائج تحليل فئة العناوين ، تدنى معدلات ظهور المضامين الخاصة بجرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث ، وهى تحمل عنوان مانشيت أو « رئيسى » ويوضح الجدول رقم (٥) هذه الحقيقة :

جدول رقم (٥)

(أشكال العناوين المصاحبة لجرائم النخبة بصحف البحث)

العناوين	الصحيفة							
	الاخبار		الاهالى		روز اليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مالشبت	٥	٣ر٢٩	٥	٦ر١٧	١٠	١٧ر٥٤	٢٠	٦ر٩٠
رئيسى	٧	٤ر٦١	١٦	١٩ر٧٥	٤	٧ر٠٢	٢٧	٩ر٣١
ممتد	٩٤	٦١ر٨٤	٣١	٢٨ر٢٧	١٣	٢٢ر٨١	١٣٨	٤٧ر٥٨
عادى	٤٦	٣٠ر٢٦	٢٩	٣٥ر٨١	٣٠	٥٢ر٦٣	١٠٥	٣٦ر٢١
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	١٨	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) أن (٤٧٫٥٨٪) من اجمــالى المواد المرتبطة بجرائم النخبة المنشــورة بالصحف الثلاث على امتداد فترة التحليل ، قد ظهرت وهى تحمل عنوانا « **ممتــد** » • أى الذى يقع على أكثر من عمود بالصفحة ، ويلى ذلك العنوان « **العادى** » بنسبة (٣٦٫٢١٪) فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور العنوان « **المانشــيت** » ، أو « **الرئيسى** » عن (٦٫٩٠٪) و(٩٫٣١٪) على الترتيب • فــاذا أضفنا نسبة العنوان « **الممتــد** » الى العنوان « **العــادى** » يتضح لنــا الى أى حد لا تلق المضامين الخاصة بجرائم النخبة موضــع البحث ، أهمية خاصة ، من حيث درجة الابراز على صفحات الصحف الثلاث ، حيث تصل نسبتهما معا (٨٣٫٧٩٪) الأمر الذى يدعم ما سبق أن أشرنا اليه من انخفاض درجة الاهتمام النسبى لهذه الصحف بجرائم النخبة •

وعلى مستوى المقــارنة بين الصحف الثلاث ، نجد أن جــريدة الأهالى ، تظل تحتفظ بتميزها من حيث درجة اهتمامها النسبى بتغطية جرائم النخبة ، حيث نجد أن اجمالى ظهور المواد المنشورة حول جرائم النخبة على صفحاتها وهى تحمل عنوانا « **مانشــيت** » أو « **رئيسى** » معا يصــل الى (٢٥٫٩٢٪) وتنخفض هذه النســبة قليــلا بمجلة روزاليوسف لتصل الى (٢٤٫٥٦٪) فى حين لم تتجاوز هذه النسبة فى جريدة الأخبار (٧٫٩٠٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة على صفحاتها على امتداد فترة التحليل ، مما يؤكد درجة الاهتمام النسبى لكل من صحيفتى الأهالى وروزاليوسف بجرائم النخبة بالمقــارنة بجريدة الأخبار اليومية •

٢ ــ الصــور المصــاحبة :

فاذا انتقلنا الى شكل آخر من أشكال الابراز وهو الصور المصاحبة للمضامين الخاصة بجرائم النخبة ، نلاحظ الانخفاض النسبى فى استخدام الصور المصاحبة لهذه المضامين ، ويظهر الجدول رقم (٦) هذه الحقيقة :

جدول رقم (٦)

(الصور المصاحبة لجرائم النخبة بصحف البحث)

الصحيفة	يوجد								لا يوجد		المجموع	
	شخصية		موضوعية		تعبيرية		المجموع					
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الاخبار	٢٤	٧١ر٣٨	٨	٦٦ر١٦	—	—	٣٢	٠٤ر٣٤	١٢٠	٢٣ر٦١	١٥٢	٤١ر٥٢
الاهالى	٢٤	٧١ر٣٨	٤	٣٤ر٣٣	٢	١٠	٣٠	٩٢ر٣١	٥١	٠٢ر٢٦	٨١	٩٣ر٢٧
روز اليوسف	١٤	٥٨ر٢٢	—	—	١٨	٩٠	٣٢	٠٤ر٣٤	٢٥	٧٥ر١٢	٥٧	٦٦ر١٩
المجموع	٦٢	١٠٠٪	١٢	١٠٠٪	٢٠	١٠٠٪	٩٤	١٠٠/	١٩٦	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول ، أن نسبة ظهور الصور المرتبطة بجرائم النخبة لم تتجاوز (٣٢ر٤١٪) من اجمالى المواد المنشورة بالصحف الثلاث • فى حين ظهر (٦٧ر٥٩٪) من اجمالى هذه المواد وهى غير مصحوبة باستخدام الصور • واللافت للنظر فى ذلك أن جريدة الأخبار ، كانت أقل الصحف الثلاث استخداما للصور المصاحبة للمضامين الخاصة بجرائم النخبة ، حيث ظهرت (١٢٠) مادة على صفحاتها من اجمالى (١٥٢) مادة بنسبة (٧٨ر٩٥٪) وهى لا تحمل صورا مصاحبة • ويلى ذلك جريدة الأهالى ، حيث وصلت نسبة ظهور المواد المرتبطة بجرائم النخبة وهى لا تحمل صورا الى (٦٢ر٩٦٪) فى حين كانت مجلة روزاليوسف هى أكثر الصحف الثلاث استخداما للصور فى تغطية موضوعات جرائم النخبة • حيث لم تتجاوز نسبة ظهور مواد هذه الجرائم ، وهى لا تحمل صورا (٤٣ر٨٦٪) من اجمالى المواد المنشورة بهذه الصحيفة حول جرائم النخبة • وتبدو هذه النتيجة منطقية على ضوء اهتمام المجلات بصفة عامة باستخدام الصور والرسوم فى تحرير مضامينها المختلفة بالمقارنة بالجرائد الأخرى • حيث تلعب الصور هنا دورا توبوغرافيا مهما فى اخراج موضوعات المجلة وفى ابراز شخصياتها العامة •

وتظهر البيانات التفصيلية ، أن الجانب الأكبر من الصور المستخدمة فى تغطية جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث كانت فى معظمها صور شخصية بنسبة (٦٥ر٩٦٪) فى حين لم تتجاوز نسبة استخدام الصور الموضوعية أو التعبيرية عن (١٢ر٧٦٪) و (٢١ر٢٨٪) على الترتيب • وفى حين لا توجد اختلافات تذكر بين جريدتى الأخبار والأهالى فى نسبة استخدام الصور الشخصية مع تميز نسبى لجريدة الأخبار فى استخدام الصور الموضوعية بفعل الامكانيات النسبية المتاحة لهذه الجريدة بالمقارنة بجريدة الأهالى ، فان مجلة روزاليوسف كانت أكثر الصحف الثلاث استخداما للصور والرسوم التعبيرية وتليها الصور الشخصية ، واختفى تماما استخدام هذه الصحيفة للصور الموضوعية فى تغطية جرائم النخبة على صفحاتها •

٣ ـ البراوز والاطارات :

تمثل البرواز والاطارات المستخدمة فى اخراج المضامين الصحفية المختلفة عنصرا آخر ، يعكس درجة الأهمية التى توليها الصحيفة لموضوعات معينة . وتشير البيانات الى انخفاض معدلات استخدام هذه الأساليب الاخراجية فى ابراز المضامين الخاصة بجرائم النخبة ، ويعكس الجدول رقم (٧) هذه الحقيقة :

جدول رقم (٧)

(البراوز والاطارات المستخدمة فى تغطية جرائم النخبة)

الجريدة	يوجد العدد	%	لا يوجد	%	المجموع	%
الاخبار	٢٩	٣٦ر٧١	١٢٣	٥٨ر٢٩	١٥٢	٥٢ر٤١
الاهالى	٢٩	٣٦ر٧١	٥٢	٢٤ر٦٥	٨١	٢٧ر٩٣
روز اليوسف	٢١	٢٦ر٥٨	٣٦	١٧ر٠٦	٥٧	١٩ر٦٦
المجموع	٧٩	١٠٠٪	٢١١	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وكما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٧) ، فان الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم النخبة (٢١١) تكرارا من اجمالى (٢٩٠) تكرارا بنسبة (٧٢ر٧٦٪) ظهر دون أن يحاط بأى براوز أو اطارات فى حين لم تتجاوز نسبة استخدام هذه الأساليب فى الصحف الثلاث وعلى امتداد فترة التحليل (٢٧ر٢٤٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة ، الأمر الذى يؤكد ما سبق الاشارة اليه من انخفاض درجة اهتمام الصحف محل التحليل بابراز جرائم النخبة على صفحاتها .

ومع ذلك ، فان المدقق فى البيانات يلاحظ أن مجلة روزاليوسف كانت أكثر الصحف الثلاث استخداما للبراوز والاطارات حيث تصل نسبة استخدامها للبراوز والاطارات الى (٣٦ر٨٤٪) تليها جريدة الأهالى بفروق ضئيلة حيث تصل نسبة استخدامها لهذه الأساليب الاخراجية الى (٣٥ر٨١٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحاتها

حول جرائم النخبة خلال فترة التحليل فى حين لم تتجاوز هذه النسبة فى جريدة الأخبار (١٩ر٠٨٪) ، الأمر الذى يؤكد مدى الانخفـاض النسبى فى أهتمـام هذه الصحيفة بجرائم النخبة بالمقـارنة بصحيفتى الأهالى وروز اليوسف على النحو السابق الاشارة اليه •

(هـ) مصـدر الافصـاح عن جرائم النخبـة :

اذا كانت فئات حجم التكرار ، ونوع الصفحة ، والموقع على الصفحة ووسائل الابراز تعد مؤشراتهم فى التعرف على درجة أهتمـام الصحيفة بموضوعات معينة ، فانه « فئـة » مصدر الحصول على المعلومات حول جرائم النخبة تعد أكثر أهمية فى هذا المجـال ، حيث توضح مدى الجهد الذى بذلته الصحيفة فى الحصول على المـادة الصحفية موضوع الجريمة وحقيقة توجهاتها نحوها أو درجة أهتمامها بها ، وما اذا كانت الصحيفة ، قد أكتفت فقط بدور النقل والتوصيل من المصـادر المختلفة وعلى لسـان المسئوليين الى الجمهور ، أم بذلت جهدا فى الكشف عن وقائع الجريمـة والمشاركة فى صنع الحدث أو البحث عنه وتقديمه الى كل من الرأى العام والمسؤلين على السواء •

وفضلا عن الدور الذى تلعبه فئـة **« مصدر المـادة »** فى الكشف عن درجة أهتمـام الصحيفة بموضوع معين ، فان الكشف عن هوية مصدر المادة تعد مؤشرا بالغ الأهمية أيضا فى التعرف على القدرة التـأثيرية للمادة الصحفية وما يحظى به مصدرها من ثقة لدى الجمهـور ، وكذا فى تحديد التوجهات الحقيقية للموضوع المطـروح ، وقيمته الحقيقيـة أو مدى تعبيره عن مصالح معينة •

والمقصود بمصدر الافصاح عن جرائم النخبة ، الشخص أو الجهة التى انبعثت عنها الوقائع الخاصة بموضوع الجريمة وجاءت على لسانها وفى هذا الاطار سعى التحليل الى التمييز بين مصادر عدة يمكن أن تساهم فى الافصاح عن وقائع الجرائم المختلفة التى ترتكبها النخبة وهى :

٢ — **مصدر مسئول :** ويكون المصدر مسئولا ، اذا صدرت وقائع الجريمة على لسان مسئول سـواء فى شـكل تصريحات أو أحـاديث

أو لقاءات صحفية ، أو اذا نقلت الوقائع على لسان أحد العاملين بأجهزة ومؤسسات الدولة ، أو اذا تضمنت المادة الحديث عما يجرى من وقائع وأحداث داخل احدى مؤسسات وهيئات الدولة • وقد حرص التحليل فى هذا الاطار على التمييز بين مصدر مسئول : أمنى ، وقضائى ، ورقابى ، وتنفيذى ، وتشريعى •

٢ — **صحفى بالجريدة** : وتصنف المادة الى هذا المصدر ، عندما تأتى على لسانه سواء فى شكل مقالات أو تعليقات أو ما يبديه من أراء ومواقف حول ما يجرى من وقائع ترتبط بانحرافات النخبة • وفى الأحوال التى تجمع فيها المادة بين المصدر المسئول والمصدر الصحفى ، كما قد يكون فى حالة التحقيقات أو الأحاديث الصحفية أو غيرها فان المادة تصنف تحت بند مصدر صحفى يعمل بالجريدة •

٣ — **كاتب** : ويتحدد عندما تأتى المادة على لسان أحد الأشخاص الذين يتعاملون مع الجريدة ويكتبون لها سواء بصفة دائمة وتحت أعمدة ثابتة أو بصفة مؤقتة أو موسمية •

٤ — **قارىء** : ويتحدد هذا المصدر عندما تأتى المادة على لسان أحد قراء الجريدة فى شكل رسالة أو بريد للقراء أو تعليق معين •

٥ — **المتهمون** وتصنف المادة تحت هذا النوع من المصادر عندما تأتى على لسان الأشخاص المتهمون فى القضايا والأحداث المختلفة والذين يجرى التحقيق معهم •

٦ — **الضحايا** : وهم الأشخاص الذين يعانون من آثار ارتكاب الجريمة ، وتأتى المادة الصحفية على لسانهم كما هو الحال فى ضحايا شركات توظيف الأموال •

وبديهى أنه كلما جاءت المادة على لسان الصحفى ، والكتاب ، والقراء أو المتهمون والضحايا ، وابتعدت عن المصادر المسئولة والروتينية ، كان ذلك مؤشرا قويا على حيوية مادة الجريمة من ناحية ودرجة اهتمام الصحيفة بوقائعها من ناحية أخرى ويوضح الجدول رقم (٨) البيانات الخاصة بهذه الفئة التحليلية :

جدول رقم (٨)

(مصدر الافصاح عن جرائم النخبة بالصحف الثلاث)

المصدر	الأخبار		الأهالي		روزا ليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
امنى	٧	٤ر٦٠	٣	٣ر٧٠	١	١ر٧٦	١١	٣ر٧٩
قضائى	٧٢	٤٧ر٣٧	١٨	٢٢ر٢٣	٧	١٢ر٢٨	٩٧	٣٣ر٤٥
تنفيذى	٦	٣ر٩٥	٥	٦ر١٧	٣	٥ر٢٦	١٤	٤ر٣٨
تشريعى	١	٠ر٦٦	٥	٦ر١٧	—	—	٦	٢ر٠٧
صحفى يعمل بالجريدة	٤٨	٣١ر٥٨	٣٨	٤٦ر٩٢	٣٨	٦٦ر٦٦	١٢٤	٤٢ر٧٦
كاتب	١٢	٧ر٨٩	٤	٤ر٩٤	٧	١٢ر٢٨	٢٣	٧ر٩٣
قارىء	١	٠ر٦٦	١	١ر٢٣	١	١ر٧٦	٣	١ر٠٣
المتهمون	٣	١ر٩٧	.	—	—	—	٣	١ر٠٣
الضحايا	١	٠ر٦٦	٤	٤ر٩٤	—	—	٥	١ر٧٣
أخرى	١	٠ر٦٦	٣	٣ر٧٠		—	٤	١ر٣٨
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

جدول رقم (٨)

(مصدر الافصاح عن جرائم النخبة بالصحف الثلاث)

المصدر	الأخبار		الأهالى		روزا ليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
امنى	٧	٤ر٦٠	٣	٣ر٧٠	١	١ر٧٦	١١	٣ر٧٩
قضائى	٧٢	٤٧ر٣٧	١٨	٢٢ر٢٣	٧	١٢ر٢٨	٩٧	٣٣ر٤٥
تنفيذى	٦	٣ر٩٥	٥	٦ر١٧	٣	٥ر٢٦	١٤	٤ر٣٨
تشريعى	١	٠ر٦٦	٥	٦ر١٧	—	—	٦	٢ر٠٧
صحفى يعمل بالجريدة	٤٨	٣١ر٥٨	٣٨	٤٦ر٩٢	٣٨	٦٦ر٦٦	١٢٤	٤٢ر٧٦
كاتب	١٢	٧ر٨٩	٤	٤ر٩٤	٧	١٢ر٢٨	٢٣	٧ر٩٣
قارىء	١	٠ر٦٦	١	١ر٢٣	١	١ر٧٦	٣	١ر٠٣
المتهمون	٣	١ر٩٧	.	—	—	—	٣	١ر٠٣
الضحايا	١	٠ر٦٦	٤	٤ر٩٤	—	—	٥	١ر٧٣
أخرى	١	٠ر٦٦	٣	٣ر٧٠		—	٤	١ر٣٨
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

مساهمتها فى الافصـــاح عن جرائم النخبـــة عن النسبة العـــامة للصحف الثلاث السابق الاشارة اليهـــا .

وعلى العكس تصل نسبة مساهمة « **المصـــدر الصحفى** » فى الافصاح عن وقائع جرائم النخبة فى جريدة الاهالى الى (٤٦ر٩٢ ٪) وترتفـــع هذه النسبة فى مجلة روزاليوسف الى أقصى حد لتصـــل الى (٦٦ر٦٦٪) من اجمالى المواد المرتبطة بجرائم النخبة على صفحاتهـــا . وتبد وهذه البيانات منطقية للصحيفتين على ضوء الوقت المتاح أمامهما باعتبارهما صحيفتان اسبوعيتان ، أو ربما لضيق أو انغلاق المصادر الأخرى أمامهما وبالذات المصادر المسئولة ، على ضوء التوجهـــات العامة التى تحـــكم معالجة الصحيفتين للاحداث المختلفة ، باعتبـــار أن الصحيفـــة الاولى صحيفة حزبية يســـارية ، والثانية مجلة قوميـــة ، تســـعى الى التفرد والمنافسة الصحفية وبلورة شخصية صحفية مستقلة لها رؤية نقدية .

وفى المقابل ، وفى حين يلعب « **المصدر القضائى** » فى جريدة الاخبار الدور الاساسى فى الافصاح عن وقائع جرائم النخبة ، نجد أن نســـبة مساهمة هذا المصدر المسئول لا تتجاوز (٢٣ر٢٢ ٪) بجريدة الاهالى و (٢٨ر١٢٪) بمجلة روزاليوسف . ومع ذلك ، فان جريدة الأهـــالى . تظهر تميزا آخر ، حيث تميل على خلاف صحيفتى الأخبار وروز اليوسف للاهتمام النسبى بمصدر **الضـــحايا** فى الالمام بوقائع جرائم النخبة حيث تصل نسبة مساهمة هذا المصدر فى تشكيل مادة الجريمة بهذه الصحيفة الى (٩٤ر٤ ٪) وهى نسبة وان كانت ضئيلة ، الا أنهـــا تفهم فى اطـــار التوجهـــات العامة التى تحكم سياسة تحرير هذه الصحيفة باعتبارهـــا صحيفة يسارية تعنى أو تحاول الادعـــاء بالدفاع عن الضحايا والفقراء والمقهورين .

وأيا كان الامر ، بان بيانات هذه الفئة ، تفصح عن مجموعـــة من الحقائق ، **أولهـــا** أن صحيفة الأهالى ومجلة روزاليوسف أكثر اهتماما من صحيفة الاخبار فى تغطية جرائم النخبة ، وهى النتيجـــة التى تتمشى مع خلاصة نتائج تحليل فئات حجم التكرار ونوع الصفحة والموقع على

الصفحة ووسائل الابراز المصاحبة السابق عرضها **وثانيا أن نسبة** مساهمة المصدر الامنى (دوائر البوليس والمباحث) والمصدر التنفيذى أو التشريعى تعد محدودة للغاية فى الافصاح عن جرائم النخبة ، اما لاسباب تتعلق بعجز هذه المصادر وعدم قدرتها فى الواقع على التعامل مع جرائم النخبة من ناحية ، أو لقدرة أعضاء النخبة أنفسهم على تطويعها لصالحهم وبالتالى اغلاقها أو تضييقها كمنابع للالمام بآليات انحرافات ذوى النفوذ فى المجتمع من ناحية أخرى • **وثالثا :** هو ارتفاع نسبة مساهمة مصدر «الكاتب» فى المجلة الاسبوعية عن الجريدة اليومية أو الحزبية فى الافصاح عن جرائم النخبة ، بالنظر الى الطبيعة الخاصة للمجلة واعتمادها الاساسى فى تحرير الجانب الاكبر من موادها على الكتاب والخبراء والمتخصصين فى الشئون المختلفة

ثانيا : قوالب التحرير المستخدمة :

من المفيد للمحلل الصحفى ، التعرف على القالب الصحفى المستخدم فى نشر الموضوعات المختلفة على صفحات الصحيفة ، ذلك لان لكل قالب من قوالب التحرير الصحفى خصائص وقدرات معينة على حمل المضامين المختلفة ، وفى التأثير على جمهور القراء ، ومع عدم توافر أبحاث ميدانية موثوق بها فى هذا الجانب ، توضح أى القوالب الصحفية أكثر تاثيرا فى جمهور القراء ، فأن الامر فى موضوعنا الراهن ، يجعلنا نرجح أهمية دور التحقيق الصحفى والمقال الصحفى فى الكشف عن الممارسات والوقائع المنحرفة التى تقترف من جانب أعضاء النخبة ، وفى تحريك الرأى العام تجاهها والتصدى لها فى حين يتراجع دور القوالب الاخرى ، وعلى رأسها الخبر حيث تقف عواقب قانونية وموضوعية وذاتية ، تحد من القدرة على استخدامها فى تحرير المضامين الخاصة بجرائم النخبة •

وكان ذلك هو التصور الذى بنينا على أساسه الفرض الثانى للدراسة والذى يشير الى ترجيح كثرة استخدام الصحف محل التحليل لقوالب المقال والتحقيق الصحفى فى معالجة جرائم النخبة ، وعدم وجود اختلافات تذكر فى هذا المجال بين الجريدة اليومية أو الحزبية أو المجلة الاسبوعية ، وهو الافتراض الذى أظهرت الدراسة التحليلية عدم صحته ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

(القوالب الصحفية المستخدمة فى معالجة جرائم النخبــة)

جــدول رقم (٩)

القوالب الصحفية	الصحيفـــــــة						المجمـــــوع	
	الأهـــــالى				روز اليوسف			
	العدد	٪	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد
خبر	١٢٩	٨٤ر٨٧	٦٥	٨٠ر٢٥	٣٤	٥٩ر٦٥	٢٢٨	٧٨ر٦٢
مقـــال	١٦	١٠ر٥٣	٦	٧ر٤١	٨	١٤ر٠٣	٣٠	١٠ر٤٥
حديث	٣	١ر٩٧	—	—	٢	٣ر٥٢	٥	١ر٧٣
تحقيق	٣	١ر٩٧	٥	٦ر١٧	٤	٧ر٠٢	١٢	٤ر١٤
تعليق	١	٠ر٦٦	١	١ر٢٣	٥	٨ر٧٧	٧	٢ر٤٨
كاريكاتير	—	—	—	—	٣	٥ر٢٦	٤	١ر٠٣
ندوة	—	—	١	١ر٢٣	—	—	١	٠ر٣٤
اخرى	—	—	٣	٣ر٧١	١	١ر٧٥	٤	١ر٣٨
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول أن الجانب الاكبر من المضامين المرتبطة بجرائم النخبة حملها قالب **الخبر الصحفى** بنسبة (٧٨ر٦٢٠٪) من اجمالى المضامين المنشورة حول هذه الجرائم بالصحف الثلاث على امتداد فترة التحليل ويلى ذلك ، وبفارق كبير جدا قالب **المقال الصحفى** ، حيث لم تتجاوز نسبة أستخدام هذا القالب فى حمل مضامين جرائم النخبة (٣٤ر١٠٪) ثم قالب **التحقيق الصحفى** بفارق كبير أيضا بنسبة (١٤ر٤ ٪) فالتعليق الصحفى بنسبة (٤٢ر٢ ٪) ولم تتجاوز نسبة استخدام قوالب **الحديث الصحفى** ، **والكاريكاتير الصحفى** ، **والندوة الصحفية** عن (٧٣ر١ ٪) (٠٣ر١ ٪) و « ٣٤ر٠٪ » على الترتيب ، الامر الذى يكشف عن تدنى الدور التوجيهى أو الارشادى أو التفسيرى العام الذى تلعبة الصحف محل التحليل فى معالجة وقائع جرائم النخبة فى المجتمع •

ولا تكشف المقارنة كما هو ملاحظ من بيانات الجدول عن وجود أية اختلافات فى هذا المجال بين الجريدة اليومية أو الجريدة الحزبية المعارضة أو المجلة الاسبوعية ، حيث تظل المعدلات المشار اليها أنفا قائمة دون تغيير أساسى فى هذا المجال ، فقد ظل الخبر الصحفى يلعب الدور الاساسى فى تغطية جرائم النخبة على صفحات مجلة روز اليوسف بصورة غير متوقعة أو مفترضة حيث تصل نسبة استخدامه فى هذا المجال الى (٦٥ر٥٩ ٪) من اجمالى المواد المنشورة بالمجلة حول جرائم النخبة ووصلت هذه النسبة الى (٢٥ر٨٠٪) فى جريدة الأهالى ، وبلغت أقصى أرتفاعها فى جريدة الأخبار حيث وصلت الى (٨٧ر٨٤٪) من اجمالى المواد المنشورة بهذه الجريدة •

وظلت نسبة استخدام المقال الصحفى متقاربة مع النسبة العامة لاستخدام هذا القالب بالصحف الثلاث ، حيث لم تتجاوز فى جريدة الأخبار (٥٣ر١٠٪) ، وجريدة الأهالى (٤١ر٧٪) وان كانت قد أرتفعت قليلا فى مجلة روزاليوسف لتجاوز النسبة العامة للصحف الثلاث وتصل الى (٠٣ر١٤٪) ، ومع ذلك ، وفى حين تدنت معدلات استخدام قالب التحقيق الصحفى ، وهو قالب مهم ، فى جريدة الأخبار لتصل الى (٩٧ر١٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة بهذه الصحيفة ، ارتفعت

هذه للنسبة قليلا بكل من صحيفتى روزاليوسف والأهـالى لتصل الى (٢٠ر٧٪) و (١٧ر٦٪) على الترتيب الأمر الذى يشير الى التميز ودرجة الاهتمام النسبى للصحيفتين بالمقارنة بجريدة الأخبـار فى تغطية جرائم النخبة على النحو الذى يدعم صحة تحليلاتنا السابقة فى هذا المجال .

بيد أن الملاحظة الجديرة بالاشارة هنـا ، هو الارتفـاع النسبى لاستخدام فن الكاريكاتير الصحفى فى مجلة روز اليوسف . ففى الوقت الذى اختفى تماما اسخدام هذا القالب فى التعبير عن جرائم النخبـة بصحيفتى الاخبار والاهالى على امتداد فترة البحث ، نجـد أن مجلـة روزاليوسف قد استخدمت هذا القالب التحريرى بنسبة غير قليلة وصلت الى (٢٦ر٥٪) من اجمالى المواد التى ظهرت بهـا حول جرائم النخبـة بل وأحيانا ما كانت تخصص المجلة صفحـة كاملة من صفحـاتها تحت عنوان انفتاحيات « وتملئهـا بالصور الكاريكاتيرية التى تعبر بصـورة سافرة عن أوجه الخلل والانحرافات التى ترتكبهـا النخبة وتكتب تحت بعض هذه الصور قائلة « **تحب نعمل مشروع أنت بالمال وأنا بالرقص** » ، **مشروع ظريف قوى ، البنك يساهم بالفلوس** واحنا نسـاهم بلطشهـا ، **ياحبيبى تساهم أنت بالفلوس وأنا أساهم بالفهلـوة** » ، وتتفق هـذه النتيجة مع ميل المجلة بصفة عامة الى استخدام الصـورة والرسـوم التعبيرية فى اخراج موضوعاتهـا بالمقارنة بالجرائد العامة .

وأيا كان الامر ، فان الشىء الجدير بالتنويه هنـا هو أن سيادة استخدام صحف البحث لقالب **الخبر الصحفى** ، على النحو المشـار اليه آنفا ، لا يؤكد فاعلية الدور الاعـلامى أو المعرفى الذى تقوم به حول جرائم النخبة ، فكمـا سنكتشف فيما بعد عند استعراض الوقائع المثارة التى تحملها هذه الأخبار ، سنجد أن معظمهـا لا يطرح معـارف حقيقية بقدر ما يحمل أراء ، وأنهـا تأخذ طابعـا اجرائيـا وشكليا لا تلبى احتياجات القراء المعرفية أو تضيف جديدا الى مدركاتهم الخاصـة ، بل وأحيانا ما يتم نشر هذه الأخبـار لا لشيىء الا مجاملة للترويج لاسماء اعضاء النيابة أو المحكمـة أو رجـال الشرطـة ، وهكذا .

ثالثا : أنماط جرائم النخبة :

ارتبط ظهور جرائم النخبة على صفحات الصحف محـل التحليل خلال حقبة الثمانينيات بالقضـايا والأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال هذه الفترة من ناحية وبتوجهات المعالجة الصحفية لكل صحيفة وامكانياتها من ناحيـة أخرى • وبصفة عامة تشير البيـانات التحليلية الى سيادة نمط الجريمة الاقتصادية بأنماطها المختلفة ، وتدنى معالجة الصحف لجرائم السياسية أو الأدبية أو العلمية •• الخ ويكشف الجدول رقم (١٠) عن هذه الحقيقة •

جدول رقم (١٠)　　(أنــواع جرائم النخبــة المنشورة بصحف البحث)

نـوع الجريمة	الصحيفة: الأخبار – العدد	الأخبار – ٪	لاهالي – العدد	لاهالي – ٪	روزا ليوسف – العدد	روزا ليوسف – ٪	المجموع – العدد	المجموع – ٪
توظيف أموال	١٩	١٢ر٥٠	١٣	١٦ر٠٤	١٩	٣٣ر٣٤	٥١	١٧ر٥٨
تجارة عملة	٤	٢ر٦٣		——	٢	٣ر٥٢	٦	٢ر٠٧
تزوير	٥	٣ر٢٨	—	——		——	٥	١ر٧٢
استيلاء على المال العام	١٨	١١ر٨٤	١١	١٣ر٥٨	٣	٥ر٢٦	٣٢	١١ر٠٣
رشوة	١٩	١٢ر٥٠	٧	٨ر٦٤	٥	٨ر٧٧	٣١	١٠ر٦٩
مخدرات	٧	٤ر٦١	١	١ر٢٤	—	——	٨	٢ر٧٥
تهرب ضريبي	٥	٣ر٢٩	١	١ر٢٤	٦	١٠ر٥٣	١٢	٤ر١٤
استغلال نفوذ	٧	٤ر٦١	٨	٩ر٨٧	٣	٥ر٢٦	١٨	٦ر٢٠
كسب غير مشروع	١٣	٨ر٥٥	٧	٨ر٦٤	٥	٨ر٧٧	٢٥	٨ر٦٢
سرقة	٥	٣ر٢٩	—	——	٢	٣ر٥٢	٧	٢ر٤٠
فساد اداري	١٢	٧ر٨٩	١٧	٢٠ر٩٩	٢	٣ر٥٢	٣١	١٠ر٦٩
استيلاء على ارض الدولة	٢	١ر٣٢	٢	٢ر٤٧	١	١ر٧٥	٥	١ر٧٢
مخالفات مباني	—	——	—	——		——	—	——
بناء على ارض زراعية	—	——	—	——		——	—	——
تهريب	٢	١ر٣٢	١	١ر٢٤	١	١ر٧٥	٤	١ر٣٧
نصب واحتيال	٩	٥ر٩٢	٣	٣ر٧٠	—	—	١٢	٤ر١٤
اغذية فاسدة	—	——	٤	٤ر٩٤	—	—	٤	١ر٣٧
تعذيب وضرب	٨	٥ر٢٦	٢	٢ر٤٧	١	١ر٧٥	١١	٣ر٧٩
خلو رجل	٣	١ر٩٧	—	——		——	٣	١ر٠٢
قتل	٢	١ر٣٢	—	——	١	١ر٧٥	٣	١ر٠٢
اكثر من جريمة	٥	٣ر٢٩	٣	٣ر٧٠	٣	٥ر٢٦	١١	٣ر٧٩
اخرى	٧	٤ر٦١	١	١ر٢٤	٣	٥ر٢٦	١١	٣ر٧٩
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول أن جـرائم **توظيف الأمـوال** ، قد حظيت على المرتبة الاولى من بين الجرائم الاقتصادية التى عكستهـا الصحف الثلاث خلال فترة التحليل ، حيث حصلت هذه الجرائم على (٥٨ر١٧٪) من اجمالى جرائم النخبة المنشورة بالصحف الثلاث • ويلى ذلك من حيث الأهمية جرائم الاسـتيلاء على المال العـام وبالذات ما يعرف منهـا **بجرائم الائتمان** • وبلغت نسبة هذه الجـرائم (٠٣ر١١٪) ثم جريمة الرشوة والفسـاد الادارى بنسـبة (٦٩ر١٠٪) لكل منهما والكسب غير المشروع بنسبة (٦٢ر٨٪) واستغلال النفوذ بنسـبة (٢٠ر٦٪) والنصب والاحتيـال بنسبة (١٤ر٤٪) والتهـرب الضريبى بنسـبة (١٤ر٤٪) والمخدرات بنسـبة (٧٥ر٢٪) وتجـارة العملة بنسـبة (٧ر٢ ٪) ولم تتجاوز نسبة جرائم الضرب والتعذيب والسرقة والقتل وهى جرائم غير اقتصـادية فى معظمهـا عن (٧٩ر٣٪) و(٤٠ر٢٪) و (٠٢ر١٪) على الترتيب • وتدنت معدلات ظهور جـرائم التزوير والاستيلاء على أرض الدولة والتهـريب وتجارة الأغذية الفاسـدة ، وخلو الرجل ، وهى جرائم لا يستهان بحجمها فى الواقع حيث لم تتجاوز معدلات ظهور كل منهـا عن (٧٢ر١٪) على أكثر تقدير من اجمـالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث • وفى الواقع **لا يوجد تفسير واضح لدينا لأسباب تدنى معدلات ظهور هذه النوعية من الجرائم على صفحات الصحف ، رغم الأحساس العام باستفحالها فى المجتمع سوى عشوائية المعالجة ، وصعوبة الحصول على المعلومات حولها ، وسيادة عقلية النقل من المصادر لدى المحررين وعدم الرغبة فى بذل الجهد والكشف عن الوقائع واستخراجها من مكامنها أو الحصـول على المسـتندات والأدلة الدامغة التى تسمح بالنشر حول وقائع هذه الجـرائم دون خشية من اتهـام بالتشـهير •• الخ •**

وقد بلغت نسبة الجرائم الأخرى ، والتى صنفت تحت بند أخرى ، تذكر (٧٩ر٣٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ، وقد دارت أساسا حول جرائم القذف والتشهير أو الدفاع عن اتهـام معين موجه الى شخص أو جهة ما ، كمـا بلغت نسبة **الجرائم المركبـة** أى

الأحوال التى تجمع فيها المادة المنشـــورة أكثر من جريمة (٧٩ر٣٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث •

على أن الأمر اللافت للنظر فى هذا المجال ، ويكشف عن الوجـــه الحضرى والموسمى لمعالجات صحف البحث لجرائم النخبة هو اختفـــاء ظهور جرائم الاعتداء على الأرض الزراعية على امتداد فترة التحليل سواء بالتجريف أو اقامة قمائن الطوب أو التبوير أو البناء على الأرض الزراعية وهى الجرائم التى استفحلت ومارســتها النخبة من أغنيــاء الريف ، وحققوا من ورائها مكاسب مادية طائلة • كذلك ، لم تشر هذه الصحف ، رغم اختلاف توجهاتها من قريب أو بعيد الى جرائم الاسكان (مخالفات المبانى وانهيار العمارات الحديثة •• الخ) وهى الجــرائم التى استفحلت طوال حقبتى السبعينيات والثمانينيات ومارســتها النخبة الطفيلية مستغلة أزمة الاسكان المتفاقمة •

وتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث ، عن وجود قدر من الاختلاف فى التوجهات العامة لمعالجة الصحف لجرائم النخبة ينسجم مع التوجهات النوعية لكل منها وما يتوافر لمحرريهـــا من مصادر أو امكانيـــات مادية أو فنية فقد حصلت جرائم الفســـاد الادارى مثلا على الأولوية المطلقة فى معالجة جريدة الأهالى لجرائم النخبـــة ، وبلغت نسبة ورود هـــذا النمط من الجريمة (٩٩ر٢٠٪) على صفحاتها ، وهذا الاهتمـــام بهذا النمط من الجريمة يتفق مع السياســـة التحريرية لهذه الجريدة وميلها اظهار عجز أداء الاجهزة الحكومية وفســـاد الادارة بهـــا ، ويلى جـــرائم الفساد الادارى جرائم توظيف الأموال بنسبة (٠٤ر١٦٪) ثم جرائم الاستيلاء على المال العام بنسبة (٥٨ر١٣٪) وجريمة استغلال النفوذ بنسبة (٨٧ر٩٪) وجريمة الرشوة بنسبة (٦٤ر٨٪) وتدنى بعد ذلك معدلات ظهور الجرائم الأخرى •

على أن اللافت للنظر فى تناول جـــريدة الأهالى لجرائم النخبـــة هو اختفاء معالجتها لنشاط تجار العملة خلال عام ١٩٨٤ ، رغم أن هذا العام ، شهد زروة هذا النشاط من جانب تجار العملة ، كما اختفى تماما على صفحاتها معالجة جرائم شركات توظيف الأموال • خلال عام ١٩٨٤ ،

وتدنى الى أقصى حد معانجتها لهذه انجرائم خلال عام ١٩٨٦ ، رغم أن زروة نشاط هذه الشركات كان فى هـذا العام ولم تكتف الجـريدة من معالجتها لهذه الجرائم سوى خلال عام ١٩٨٨ ، الأمر الذى يكشـف عن الطابع الموسمى والانفعـالى لتناول هذه الجريدة لوقائع جـرائم النخبة وارتباط معالجتها لهذه الوقائع بأغراض سياسية معينة بصرف النظر عن اية أدعاءات أخـرى قد تتصل بالموقف الفكرى ، أو الواقعيـة ، أو محاربة الفساد ٠٠ الخ ٠

فاذا انتقلنا الى مجلة روزا ليوسف ، نجد ارتفاع نسبة ظهـور جرائم توظيف الأموال على صفحاتها ، حيث وصلت معدلات ظهور هذه الجرائم على صفحاتها (٣٤ر٣٣٪) من اجمـالى الجرائم المنشـورة على صفحاتها ٠ ومع أن المجلة شأنها فى ذلك شأن جريدة الأهـالى لم تعكس أهتمامها بصورة مكثفة بهذه الجرائم سوى فى عام ١٩٨٨ ، الا أن موقفها ازاء هذه الجرائم كان فى الحقيقـة واضحا وثابتـا من البداية فى انتقاد ممارسات شركات توظيف الامـوال والكشف عن انحرافاتهـا والدعوة الى اتخاذ موقف حازم ازائهـا ٠ وكانت دائمـا وكما سنذكر فيما بعد ، تفاخر بعدم خضوعها للضغوط أو المغريات فى هذا المجال ٠

ويلى جرائم توظيف الأموال ، جرائم التهرب الضريبى وكان تميز المجلة واضحا فى تغطية هذه الجرائم ، ففى حين بلغت نسبة اهتمامها بهذه الجرائم على صفحاتها (٥٣ر١٠٪) لم تتجاوز هذه النسبة فى جريدة الأهالى أو الأخبار (٤٤ر١٪) و (٢٩ر٣٪) على الترتيب ٠ ويلى ذلك من حيث الاهمية جرائم الرشوة ، والكسـب غير المشروع ، بمعـدل (٧٧ر٨٪) لكل منهما ٠ وقد تدنى بعد ذلك معدلات ظهور بقية أنواع الجرائم ، على صفحات المجلة ٠ وكان اللافت للنظر فى هذا المجال ، هو اختفاء ظهور جرائم التزوير والمخدرات ، والنصب والاحتيال وتجارة الأغذية الفاسدة ، وخلو الرجل تماما على صفحاتها دون مبررات مقنعة سوى ما سبق أن أشرنا اليه حول عشوائية المعالجة وانعدام التخصص وسيادة عقلية النقل والاستسهال ، ومركزية المصادر ، وصعوبة الحصول على المعلومات حول وقائع هذه الجرائم ٠٠ الخ ٠

ومع أن جرائم توظيف الأموال ، قد حظيت على المرتبـة الأولى

فى تغطية الأخبار لجرائم النخبة (٥٠ر١٢٪) الا أن المدقق فى البيانات التفصيلية ومتابعة ظهور هذه الجرائم على صفحات هذه الجريدة ، يلاحظ أن ظهور هذه الجرائم ، مع تواضعه ، اقتصر بشكل أساسى على عام ١٩٨٨ ، بينما لم تظهر هذه الجرائم على صفحات الجريدة خلال عام ١٩٨٦ ، سوى أربع مرات فقط على امتداد أعداد ثلاثة شهور للجريدة موزعة على مدار هذا العام ، كما حظيت جرائم الرشوة على مرتبة مماثلة (٥٠ر١٢٪) وان كانت كثافة النشر حول هذا النمط من الجريمة قد تركز اساسا فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٤ على الترتيب وتدنى ظهور هذه الجريمة على صفحات الجريدة خلال عام ١٩٨٨ • ويلى ذلك جرائم الاستيلاء على المال العام بنسبة (٨٤ر١١٪) وجرائم الكسب غير المشروع بنسبة (٥٥ر٨٪) والفساد الادارى بنسبة (٨٩ر٧٪) والنصب والاحتيال بنسبة (٩٢ر٥٪) • والتعذيب والضرب بنسبة (٢٦ر٥٪) أو استغلال النفوذ والمخدرات بنسبة (٦١ر٤٪) لكل منهما ، وتدنى الى أقصى حد معالجات هذه الجريدة لجرائم تجارة العملة،والاستيلاء على أرض الدولة أو التهريب وخلو الرجل والقتل ، كما اختفى تماما على صفحاتها طوال فترة التحليل ظهور جرائم الأغذية الفاسدة ، الأمر الذى يكشف عن عشوائية الطرح وعدم وجود توجهات محددة فى هذا المجال •

رابعا : هوية مرتكبى الجرائم وأنماط ارتكابها :

يهدف التحليل فى هذا الجانب ، التعرف على نوعية مرتكبى جرائم النخبة ، والتحقق من مدى صحة الفرض الرابع للدراسة ، والذى يؤكد تباين مواقف الصحف فى تناولها لجرائم النخبة بتباين أنواع النخب المختلفة • وكما نوهنا فى بداية هذا الفصل ، فقد اتجهت الدراسة الى التميز بين أربعة أنواع من النخبة : نخبة سياسية ، نخبة اقتصادية ، نخبة ثقافية ، ونخبة ادارية ، ثم أضفنا بند (أكثر من نخبة) لتمثيل الحالات التى يتم فيها ارتكاب الجريمة من قبل أعضاء ينتمون الى أكثر من نخبة واحدة • وكان اتجاه الافتراض يميل الى تأكيد الاعتقاد بانخفاض معدلات تناول الصحف — على اختلافها — لجرائم النخبة السياسية بالمقارنة بجرائم النخب الأخرى ، وهو الاتجاه الذى تؤكده البيانات التحليلية ويعكس الجدول رقم (١١) هذه البيانات :

جدول رقم (١١)

(هوية مرتكبى جرآئم النخبة المنشورة بصحف البحث)

الهوية	الأخبار العدد	الأخبار ٪	الأهالى العدد	الأهالى ٪	روز اليوسف العدد	روز اليوسف ٪	المجموع العدد	المجموع ٪
نخبة سياسية	١٧	١١ر١٨	١٦	١٩ر٧٥	١١	١٩ر٣٠	٤٤	١٥ر١٧
نخبة اقتصادية	٩٤	٦١ر٨٤	٣٨	٤٦ر٩١	٣٨	٦٦ر٦٦	١٧٠	٥٨ر٦٢
نخبة ثقافية	١٨	١١ر٨٤	٧	٨ر٦٤	٥	٨ر٧٧	٣٠	١٠ر٣٤
نخبة ادارية	١٩	١٢ر٥١	١٣	١٦ر٠٥	٢	٣ر٥٢	٣٤	١١ر٧٣
اكثر من نخبة	٣	١ر٩٧	٦	٧ر٤٢	١	١ر٧٥	١٠	٣ر٤٥
اخرى	١	٠ر٦٦	١	١ر٢٣	—	—	٢	٠ر٦٩
المجموع	١٥٢	٪١٠٠	٨١	٪١٠٠	٥٧	٪١٠٠	٢٩٠	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول رقم (١١) أن الجانب الأكبر من مرتكبى جرائم النخبة ينتمون الى **النخبة الاقتصادية** بإذات شرائحها الطفيلية فقد بلغت نسبة مرتكبى الجرائم من أعضاء هذه النخبة (٥٨ر٦٢٪) من اجمالى المتهمين بالصحف الثلاث على امتداد فترة التحليل • فى حين لم تتجاوز نسبة مساهمة أعضاء **النخبة السياسـية** فى ارتكاب الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث (١٥ر١٧٪) من اجمالى المتهمين • وبنفس القدر وبفروق ضئيلة ، لم تتعد مسـاهمة **النخبة الادارية** ، **والنخبـة الثقافية** (١١ر٧٣٪) و(١٠ر٣٤٪) على الترتيب ، وكانت نصيب فئة **أكثر من نخبة** (٣ر٤٥٪) وأخرى تذكر ، (٠ر٦٩٪) والتى انحصرت أساسا فى الأحـوال المجهولة والتى كان يصعب فيهـا تصنيف مرتكبى الجريمة وفقا للمؤشرات الاجرائية الموضوعة لذلك •

وتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث ، عن تغيرات طفيفة فى معدلات تعرض كل صحيفة لجرائم النخب المختلفة تبعا لهوية كل جريدة والطابع المميز لها • فمع أن التعرض لجرائم النخبة الاقتصادية يظل هو المسيطر على معالجات الصحف الثلاث (٦٦ر٦٦٪) لمجلة روزا ليوسف و (٨٤ر٦١٪) لجريدة الاخبار و(٩١ر٤٦٪) لجريدة الأهـالى ، الا أن الملاحظ هو الارتفاع النسبى الواضح فى تناول جريدة الاهالى ومجلـة روز اليوسف لجرائم النخبة السياسية بالمقارنة بجريدة الاخبار ، حيث تصل نسبة تناول الأهالى وروزاليوسف لجرائم هذه النخبة (٧٥ر١٩٪) و (٣٠ر١٩٪) على الترتيب ، فى حين لم تتجاوز معدلات تناول جرائم النخبة السياسية بجريدة الاخبار (١٨ر١١ ٪) • ويبدو هذا التوجه منطقيـا على ضوء الانتماء السياسى والحزبى المعارض لجريدة الاهالى ، والرؤى النقديـة التى تميز معالجات مجلة روزا ليوسف للاحداث المختلفة • كمـا يلاحظ وجود ارتفاع ملحوظ فى تناول جريدة الاهالى لجرائم النخبة الاداريـة ينسـجم مع توجهـات هذه الجريدة السابق الاشارة اليه فى الرغبـة فى اظهار فساد الادارة الحكومية ، حيث وصلت نسبة معالجـة جرائم النخبة الادارية على صفحاتهـا الى (٠٥ر١٦٪) وتحتل بذلك المرتبـة الثالثة بعد جرائم النخبة الاقتصادية والسياسية فى حين لم يتجـاوز نسبة تناول هذه النخبة على صفحات جريـدة الاخبـار (٥١ر١٢ ٪)

وانخفضت هذه النسبة الى أدنى مستوى لها فى مجلة روزا ليوسف ووصلت الى (٣٫٥٢٪) من اجمالى الجرائم المنشورة على صفحاتها •

وفى حين تنخفض معدلات ظهور الجرائم التى يرتكبها أكثر من نخبة على صفحات جريدة الاخبار ومجلة روزا ليوسف ولا يتجاوز معدل ظهورها (١٫٩٧ ٪) و (١٫٧٥ ٪) على الترتيب ، نجد ، أن هذه النسبة فى جريدة الاهالى تصل الى (٧٫٤٢ ٪) من اجمالى جرائم النخبة على صفحاتها ويمكن فهم هذا التميز على ضوء ميل معالجات هذه الجريدة الى ربط انحرافات النخبة الاقتصادية والادارية والسياسية والتعامل معها سياسيا على أنها تركيبة واحدة ومتحالفة تقود مسيرة التغيير وترتكب مختلف الوان الفساد والانحراف فيما تطلق عليه الصحيفة دائما ممارسات النخبة الانفتاحية •

كذلك لا تظهر المقارنة أية فروق ملحوظة فى تناول الصحف الثلاث اجرائم **النخبة الثقافية** باستثناء ارتفاع ملحوظ نسبيا فى تناول جرائم هذه النخبة فى جريدة الاخبار حيث تصل النسبة على مستوى هذه الجريدة (١١٫٨٤ ٪) فى حين تقاربت لدى كل من جريدة الاهالى ومجلة روزا ليوسف • ولم تتجاوز (٨٫٩٤ ٪) و (٨٫٧٧ ٪) على الترتيب •

وأيا كان الامر فقد كان من المفيد عند بحث هوية مرتكبى جرائم النخبة ، أن يتجه التحليل فى هذا الجانب للتعرف على نمط ارتكاب هذه الجرائم اذ أن من شأن ذلك تسليط الضوء على خصائص جرائم النخبة المصرية من ناحية ، والمساعدة فى الكشف عن علاقات التداخل والمصالح التى تربط بين اعضاء هذه النخبة من ناحية أخرى •

وقد حرص التحليل فى هذا الاطار على التمييز بين ثلاثة انماط لارتكاب جرائم النخبة ، **النمط الفردى** ، أى الجريمة التى يرتكبها فرد واحد من أعضاء النخبة **والنمط الجماعى** ، أى الجريمة التى يشارك فى ارتكابها أكثر من فرد ، **والنمط المؤسسى** ، أى الجريمة التى ترتكب ليس من خلال فرد أو عدة أفراد ولكن جهات معينة كالاجهزة والمؤسسات والشركات العاملة فى الدولة • ويعكس الجدول رقم (١٢) البيانات الخاصة بهذه الفئة •

جدول رقم (١٢)

(أنماط ارتكاب جرائم النخبة بالصحف الثلاث)

النمط	الاخبار		الاهالى		روزا ليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فردى	٧٤	٤٨ر٦٨	٣٥	٤٣ر٢١	١٩	٣٣ر٣٣	١٢٨	٤٤ر١٤
جماعى	٥٦	٣٦ر٨٤	١٩	٢٣ر٤٦	١٤	٢٤ر٥٦	٨٩	٣٠ر٦٩
مؤسسى	[illegible]	٨٠	٢٧	٣٣ر٣٣	٢٢	٣٨ر٥٩	٦٩	٢٣ر٧٩
اخرى	٢	١ر٣٢	—	—	٢	٣ر٥٢	٤	١ر٣٨
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتشير بيانات الجدول ، أن (٤٤ر١٤ ٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث قد تم بشكل **فردى أى من خلال فرد واحد** مارس الانحراف أو الجريمة دون أن يشاركه طرف آخر **فى** ارتكابها • ويلى ذلك وفى مرتبة تالية • **الجريمة الجماعية ، أى تلك التى يشارك** فيها عدة أفراد سواء من ذات النخبة الواحدة (اقتصادية مثلا) أو ينتمون الى نخب مختلفة (اقتصادية / سياسية •• الخ) وبلغت نسبة ارتكاب هذا النمط من الجريمة (٣٠ر٦٩ ٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ، **وفى مرتبة ثالثة تأتى الجرائم التى ترتكبها** الجهات والاجهزة المختلفة ، كشركات توظيف الاموال والبنوك ، ومجالس الادارات فى الشركات •••• الخ **ويلغت نسبتها** (٢٣ر٧٩ ٪) **من اجمالى الجرائم بالصحف الثلاث موضع التحليل •**

واذا كانت ملامح وتوجهات الجريمة الجماعية لا تختلف كثيرا عن الجريمة المؤسسية ، فان نسبتهما معا تصبح (٥٤ر٤٨ ٪) من اجمالى انماط ارتكاب جرائم النخبة ، الامر الذى يكشف عن الطابع الجماعى أو التأمرى الغالب لجرائم النخبة المصرية •

وتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث عن بعض أوجة التفاوت بين الجريدة اليومية والمجلة الاسبوعية ، والجريدة الحزبية فى التعبير عن نمط ارتكاب الجريمة ، حيث تظهر المجلة الاسبوعية تميزا واضحا فى هذا المجال • ففى حين ارتفعت نسبة ارتكاب الجرائم **بشكل فردى فى** جريدة الاخبار ، ووصلت الى (٤٨ر٦٨٪) من اجمالى انماط ارتكاب الجرائم على صفحاتها يليها **النمط الجماعى** بنسبة (٣٦ر٨٤ ٪) **والنمط المؤسسى** بنسبة (١٣ر١٦ ٪) ، نجد أن النمط المؤسسى **فى** ارتكاب الجرائم هو الغالب فى الجرائم المنشورة بمجلة روزا ليوسف ، حيث وصلت نسبة هذا النمط على صفحاتها الى (٣٨ر٥٩ ٪) من اجمالى انماط الجرائم على صفحاتها ويلى ذلك النمط الفردى بنسبة (٣٣ر٣٣ ٪) ، وأخيرا النمط الجماعى بنسبة (٢٤ر٥٦ ٪) ، ومع أن **النمط الفردى** فى ارتكاب الجرائم ظل يحتفظ بتفوقه فى الجرائم التى **تعكسها** جريدة الاهالى ، الا أن نسبة ظهور **النمط المؤسسى** بقيت مرتفعة أيضا ، حيث وصلت الى (٣٣ر٣٣ ٪) من اجمالى انماط ارتكاب الجرائم

على صفحات جريدة الاهالى ، وهو الامر الذى يكشف عن المنحى الشمولى والنقدى الذى يميز مجلة روزا ليوسف وجريدة الاهـالى فى معالجتهما لجرائم النخبة والتعامل معهـا •

خامسا : توجهـات التغطية الصحفية لجرائم النخبة :

تساهم متغيرات عدة فى الكشف عن التوجهات الفعلية للتغطيـة الصحفية لجرائم النخبة على صفحات الصحف ، ولعل ابرز هذا المتغيرات هو مدى الانسجام والترابط فى عرض الوقائع ، واسلوب التعبير المستخدم فى طرحهـا ، والهدف من نشر هذه الوقائع ، والتصرف النهائى فيهـا واخيرا ، موقف الصحيفة من الوقائع المطروحـة ، ونسعى فيما يلى لاستعراض نتائج البحث فى هذه الجوانب :

١ ـ تركيب المضمون :

يقصد بهذه الفئة التحليلة (تركيب المضمون) ، مدى الاتسـاق أو عدم الاتساق فى عرض الجريدة للافكار حول وقائع الجـريمة على صفحاتهـا أو بمعنى آخر ، مدى ثبات موقف الجريدة ازاء وقائع الجريمة وانسجام وترابط الرؤية التى تحاول طرحهـا ازآئهـا • ويمكن الكشف عن توافر أو عدم توافر هذا الانسجام أو الترابط بمراجعـة طريقـة تركيب المضمون المنشور حول وقائع الجريمة أو وجود مضمون آخر فى العدد ذاته ، أو فى عدد آخر للجريدة يتناقض مع الرؤية التى حاولت الجريدة طرحهـا من قبل حول واقعة معينة • وبديهى ، فان هذه الفئة التحليلية تستدعى درجة عالية من التيقظ ، ودقة الملاحظة من جانب المحلل تتطلب منه دائما تدوين الملاحظـات حول هذه الجوانب البـالغة الاهميـة فى الكشف عن فاعليـة المضامين الاعلامية ومقدرتهـا التأثيرية لدى جمهور القـراء •

وتشير البيانات ، أن النسبة الغالبة من المضامين المثارة حـول جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث وبلا فروق فى ذلك بين هذه الصحف على اختلافهـا جاءت متسقة من حيث العرض وانسجـام تركيب الافكـار وعدم تنافرها • ويعكس الجدول التالى هذه الحقيقة :

جـدول رقم (١٣)

(تركيب المضمون المثار حول جرائم النخبة بصحف البحث)

التركيب	الصحيفة: الاخبار		الاهالى		روزا ليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
متسق	٩٩	٦٥ر١٣	٧٢	٨٨ر٨٨	٤٥	٨٧ر٩٥	٢١٦	٧٤ر٤٨
غير متسق	٥٣	٣٤ر٨٧	٩	١١ر٢٢	١٢	٢١ر٠٥	٧٤	٢٥ر٥٢
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٥٠	١٠٠٪

وتظهر بيانات الجدول ، أن النسبة الغالبة من المضامين الـواردة حول جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث قد عرضت بطريقـة متسقة لا يوجد تنافر بين الافكار التى تحملهـا ، وقد بلغت هذه النسبة (٧٤ر٤٨ ٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث ، فى حين لم تتجاوز نسبة ورود هذه المواد وهى فى حالة من عـدم الاتسـاق أو الازدواجية (٢٥ر٥٢ ٪) ، من اجمـالى المـواد بالصحف الثلاث •

ومـع ذلك ، فان المدقق فى بيانات الجدول ، يلاحظ ارتفاع نسـبة عدم اتسـاق المضامين الواردة حول جرائم النخبة فى جريدة الاخبـار حيث تصل هذه النسبة الى (٣٤ر٨٧ ٪) فى حين أن هذه النسبة لـم تتجاوز فى جريدة الاهالى (١١ر٢٢ ٪) ، حيث أظهرت معالجات هـذه الجريدة درجة عالية من الانسجام والتناغم فى عرض الافكـار حول جرائم النخبة • كما لم تتجاوز نسبة عدم الاتسـاق فى مجلة روزا ليوسـف (٢١ر٥ ٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحـاتها • وبصرف النظر عن البيانات الكمية ، فان الملاحظات الوصفية تكشف فى الواقع عن سيادة سمة التناقض وعدم انسجام تركيب الرسائل الصحفية حول جرائم النخبة على صفحات الصحف محل التحليل ، ويعود ذلك على ما يبدو الى أسباب عدة لعل أهمها روتينية العمل وسرعته من ناحية ، وغياب الرؤية الواضحة أو الموقف المحدد فى معالجات الصحف للوقائع المختلفـة من ناحية أخرى • ويمكن أن نقدم فى ذلك العديد من النماذج والامثلة ، خذ مثلا ، جريدة الاخبـار :

— فى يوم ٣/١/١٩٨٤ ، نشرت الجريدة تحقيقا حول تجارة العملة صدرت التحقيق بعناوين ضخمة تشير الى أن هذه التجارة أصبحت تجارة الموسم ، وأن أصحاب تجارة العملة يلعبون بالملايين حاليا ، وصـارت المعالجة بعد ذلك فى التحقيق لتشير الى أن تجارة العملة لعبة خطرة وأن قضيتهـا اكبر من كل الذى يحدث حتى لو اختفى تجار العملة •

— فى يوم ١٢/١٠/١٩٨٦ ، نشرت الجريدة خبر القاء القبض على أحد محررى جريدة الوفد بتهمة الرشوة ، ونشرت الموضوع فى صـدر

الصفحة الاولى وتحت عناوين وصور ضخمة للمتهم ثم استكملت فرد الموضوع على صفحتين كاملتين بنفس العدد ، وسار اتجاه المعالجة ، لتأكيد تأييد الاتهام والصاق التهمة على المحرر • وفى اليوم التالى نشرت الجريدة خبر مناشدة مجلس نقابة الصحفيين للصحف بمراعاة المبدأ القانونى بأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته •• كما كتبت فى العدد ذاته تحت عنوان قرار نقابى لا يجد من يحترمه ، تنتقد اسلوب معالجة الصحف واندفاعها الشرس فى تغطية الموضوع ، وتوقيع الجزاء واستغلال السلطات لتصفية الحسابات وفى اليوم التالى ١٤/١٠/١٩٨٦ ، عادت الجريدة وكتبت تحت عنوان احترنا والله ، أن المحرر المتهم أساء وشهر ولابد من فضحه ، وأن العدالة أمسكت بتلابيه ، فلماذا التزرع بالشرف وأن المتهم برىء ••• الخ •

— نشرت الجريدة فى يوم ١٨/٣/١٩٨٨ ، خبر التحقيق فى حادث اعتداء الشرطة على د • العريان ووصفت الحادث بأنه مؤسف وأن رئيس الوزراء أمر باجراء التحقيق ومعاقبة الجناه • وفى الصفحة ذاتها التى حملت هذا الخبر ، تحقيق ، يبرز جهود رجال الشرطة وآستشهاد بعضهم من أجل انقاذ رجل عجوز ضرير حاصرته النيران •

— حملت الجريدة يومى ٢٥ ، ٢٦/٤/١٩٨٨ ، صفحات اعلانية كاملة وتحت شعارات دينية ضخمة ، تبارك اندماج شركتى السعد والريان لتوظيف الأموال ثم عادت يوم ١/٥/١٩٨٨ تهاجم شركات توظيف الأموال والاندماج بين السعد والريان ، وفى اليوم التالى ٢/٥/١٩٨٨ نشرت الجريدة اعلانا فى الصفحة العاشرة تحت عنوان هكذا اندمجنا « وفى العدد ذاته آستأجر أشرف السعد » مساحة تحريرية بالجريدة تقارب نصف صفحة (الصفحة الرابعة) وكتب مقالة تحت عنوان اندماج الريان والسعد ماذا يعنى ؟ وقد بدأ المقالة بتلاوة بعض الآيات القرآنية وأوضح أن هذا الاندماج لا يعنى أية خلفيات غير مشروعة فليس واردا على حد قوله الا اتحاد القلوب من أجل الخير للجميع ولمصر فى النهاية وفى العدد التالى أى يوم ٣/٥ ، نشرت الجريدة خبر تصديق رئيس الوزراء على حكم محكمة أمن الدولة طوارىء الصادر فى الخامس من مارس أى منذ شهرين بحبس محمد توفيق عبد الفتاح مدير المشروعات

لشركة الريان وآخرين بتهمة استيراد رسالة مركزات أعلاف زنتها الف طن وطرحها بالاسواق بالمخالفة لقرارات وزير التموين فى هذا الشأن ٠

ــ نشر فضائح وانحرافات عن بعض الممثلات ماجدة الخطيب ، بليغ حمدى ... الخ ، والتوسع فى النشر والابراز لممثلات أخريات باعتبارهم نجوم المجتمع (أنظر على سبيل المثال الأخبار يوم ١٩٨٦/١١/٢١) ٠

ــ نشرت الصحيفة تحت عناوين عريضة تقول : النيابة الادارية تكشف انحرافات الموظفين الذين أضررا بالمال العام ، وبعض رؤساء مجالس الادارات شاركوا فى الانحرافات ، وعلى الصفحة نفسها ، وفى عامود « لمحمود عبد المنعم مراد » كتبت تؤيد وتعرض لنماذج من الشركات التى حققت أرباحا فى القطاع العام ٠

ويمكن أن نمضى فى سرد عشرات الامثلة والملاحظات الاخرى على التناقض والازدواجية فى تركيب الرسائل الاعلامية على صفحات الجريدة ففى حين تكتب عن عمليات التهريب تتحدث عن المعوقات أمام المصدرين ومع النشر عن أخطاء البنوك وانحرافاتها ، تنشر الملاحق الخاصة عن الاقتصاد والبنوك وانجازاتها ــ مع الحديث عن الديمقراطية والحرية والطهارة باعتبارها دعامات أساسية للحكم على ما يجرى من انجازات فى مواقع الانتاج والمرافق والخدمات تحت رياسة مبارك ، نجد الحديث على صفحات الجريدة عن الفساد والتهريب وضعف الانتاج ، وهكذا ٠

ولا يختلف الامر كثيرا عند تقليب صفحات مجلة روزا ليوسف فمع انها مجلة اسبوعية ، لديها الوقت الكافى لمراجعة وتمحيص الرسائل ، فان تركيب الرسائل على صفحاتها لا يخلو أيضا من تناقض وعدم اتساق ، ففى حين تميل المضامين المنشورة على صفحاتها الى الهجوم على رجال الاعمال والتجار ، وتوجه اليهم الاتهامات بالتهريب والرشوة والجشع .. الخ ، (أنظر على سبيل المثال أعداد ٢ يناير ١٩٨٩ ، و٩ يونيو ١٩٨٦ ، و١٣ أكتوبر ١٩٨٦) ، فانها تعود وتنشر وعلى صفحات هذه الاعداد نفسها ، رسائل تأييد وتعضيد لاعمال المهندس عثمان أحمد عثمان باسم مجلس ادارة الجمعية العلمية الطبية ، وفى الوقت الذى

تشن فيه المجلة حملة عنيفة على جرائم شركات الاستثمار وتوظيف الاموال تخصص صفحة كاملة بالعدد نفسه للدعاية للشركة الدولية للتنمية والاستثمار وهى شركة استثمارية تعمل فى مجال الامن الغذائى والاسكان (انظر عدد ١٩٨٨/٦/١٣) • وتنشر المجلة فى عدد ١٩٨٦/١/٦ ، حديثا اجرته مع وزير الاقتصاد حول أوضاع البنوك فى مصر اعترف خلاله بضعف الرقابة على البنوك الاستثمارية والخاصة ، وفى العدد ذاته تنشر المجلة تصريحا للوزير حول موافقته على انشاء بنوك جديدة تدعيما للاقتصاد القومى ، وفى الصفحة نفسها التى نشرت فيها هذا التصريح ، تنشر تساؤل من أحد أعضاء مجلس الشعب الى وزير الاقتصاد عن أسباب تزايد عدد البنوك الاستثمارية •• وهكذا يمضى التناقض وعدم الاتساق •

كذلك ، وعلى نفس المنوال ، يمكن أن يشار الى تناقضات مشابهة فى تركيب الرسائل الصحفية حول جرائم النخبة على صفحات جريدة الاهالى ، وان كانت معدلاتها أقل كما أشرنا من قبل ، بسبب وضوح الموقف الايديولوجى الذى تعبر عنه هذه الجريدة ، ومع ذلك ، فان تناقض الرسائل على صفحاتها كثيرا ما يأتى لاغراض سياسية فى أظهار ضعف الحكومة وعجز أجهزتها عن ممارسة وظائفها • فقد وصفت الجريدة مثلا يوم ١٩٨٦/٤/٣٠ ، توصيات مؤتمر العدالة بأنها احرجت الحكومة لمطالبتها بلغاء المدعى العام الاشتراكى ومحاكم القيم على اساس أن وجود نظام عدالة استثنائى يهدم مفهوم العدالة ، وأن أحكام المدعى العام الاشتراكى تقوم على المظنة والاستدلالات وتتنافى مع مقومات العدالة التى تبنى على الدليل البين ، فى الوقت الذى تتحدث فيه الجريدة وفى اكثر من موضوع عن دور المدعى الاشتراكى ومحاكم القيم فى التصدى لانحرافات نخبة الانفتاح وفى حين تتجه معالجة الجريدة ، وموقفها لانتقاد ممارسات رجال الاعمال ، فانها تنشر يوم ١٩٨٦/٤/٣٠ ، وبالبنط الاحمر العريض ، فى الصفحة الاولى ، خبرا تحت عنوان محاكمة (٧) وزراء أمام رجال الاعمال وفى المتن تتحدث عن التساؤلات التى وجهها رجال الاعمال المصريين والاجانب فى مؤتمر رجال الاعمال الى

المسئولين بالحكومة المصرية ، ووصفت هذه الاسئلة واجابات المسئولين عليها بأنهـا أشبه بالمحاكمة لهؤلاء المسئولين •

وهكذا تسود الازدواجية والتناقض معالجة الصحف محل التحليـل لجرائم النخبة ، مع تفاوت فى حدتهـا بين صحيفة وأخرى ومع هـذه الازدواجية ، تتوارى فاعلية الرسائل الاعلامية ، وتتدنى قدراتها التأثيرية وتعمـل فى الوقت ذاته على اثارة مناخ من البلبلة والتشويش الـذى تنعدم فى اطاره الرؤيا أو الفهم الصحيح للمشكلات ، ومـا يحدث من وقائع وممارسات مختلفة •

٢ ـ اسلوب التعبير :

اذا كان تركيب المضمون الاعلامى ، يكشف عن درجـة اتساق العرض ومدى وضوح الافكار المطروحـة على صفحات الجريدة حول الوقائع المختلفة ، فان أسلوب التعبير المستخدم ، يضيف بعدا آخر ، لحقيقـة موقف الصحيفة ودورها فى معالجة الاحداث المختلفة على صفحاتهـا من ناحيـة ، ويكشـف عن المقدرة التأثيرية للمضمون المطروح من ناحيـة اخرى • وبديهى ، أنه كلما كانت المادة الصحفية المقدمة تتسم بالوضوح والصراحة ، كلما تزايدت قدراتهـا التأثيرية ، والعكس يصبح صحيحا أيضا فى هذه الحالة • وقد سعى التحليل للوقوف على طريقة التعبـير التى تتبعهـا صحف البحث فى تحرير جرائم النخبة ، وجرى التمييـز هنا بين طريقة التعبير الواضحـة والصريحة فى عرض الافكار حـول الوقائع المختلفة والكشف عن هوية مرتكبى الجرائم بوضوح ، وبـين استخدام أسلوب التورية والايحاء فى طرح هذه الافكار والاشارة الى المتهمين • وتشير البيانات فى هذا الجانب أن الجانب الاكبـر من المضامين الواردة حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث ، كان يتسم بالصراحـة والوضوح • ويشير الجدول التالى الى هذه الحقيقـة :

جـدول رقم (١٤)
(أسلوب التعبير المستخدم فى صياغة جرائم النخبة بالصحف الثلاث)

اسلوب	الصحيفة							
	الاخبار		الاهالى		روزا ليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
واضح وصريح	٨٤	٥٥ر٢٦	٥٠	٦١ر٧٣	٣٦	٦٣ر١٦	١٧٠	٥٨ر٦٢
الايحاء والتورية	٦٨	٤٤ر٧٤	٣١	٣٨ر٢٧	٢١	٣٦ر٨٤	١٢٠	٤١ر٣٨
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	٨١	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٢٩٠	١٠٠٪

وتكشف بيانات الجدول ، أن (٥٨ر٦٢ ٪) من اجمالى المضامين المرتبطة بجرائم النخبة ، يقع فى تصنيف واضح وصريح ولا توجد اختلافات فى معالجات الصحف الثلاث فى هذا المجال ، باستثناء ارتفاع ملحوظ لهذه النسبة فى جريدة الاهالى ومجلة روزا ليوسف (٦١ر١٦٪) و (٦٣ر١٦ ٪) على الترتيب وذلك بالمقارنة بجريدة الاخبار التى لم تتجاوز هذه النسبة على صفحاتها (٥٥ر٢٦ ٪) من اجمالى المضامين الواردة حول جرائم النخبة على صفحاتها ، وتبدو هذه البيانات منطقية بالنظر الى أن الجانب الاكبر من النشر حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث كثيرا ما يأتى من تسجيل لوقائع ما يدور فى المحاكم أو سرايا النيابة ، وبالتالى فهى وقائع أصبحت معروفة ، ومتداولة ، يمكن النشر حولها • دون حاجة الى محاولة تفادى عقوبات جرائم النشر أو اللجوء الى التورية والايحاء وبالذات فى الوقائع التى لا تتوافر لدى الصحيفة مستندات ادانة حولها •

وفى المقابل ، تصل نسبة المضامين المتعلقة بجرائم النخبة والمستخدم فيها اسلوب التورية والايحاء (٤١ر٣٨ ٪) من اجمالى ما هو منشور حول هذه الجرائم بالصحف الثلاث • ومرة أخرى تشير المقارنة الى الانخفاض النسبى لهذه النسبة لدى مجلة روزا ليوسف وجريدة الاهالى (٣٦ر٨٤ ٪) و (٣٨ر٢٧ ٪) على الترتيب ، وارتفاعها لدى جريدة الاخبار (٤٤ر٧٤٪) من أجمالى ما هو منشور على صفحاتها حول جرائم النخبة •

ومن نماذج استخدام اسلوب التورية والايحاء فى نشر المضامين المختلفة حول جرائم النخبة ، هو ما نشرته جريدة الاخبار فى عددها الصادر يوم ١٩٨٦/١/٢ ، تحت عنوان ، « بين قوسين » كتبت تقول : « دراكولا الحقيقى لا الشخصية الخرافية المعروفة موجود حاليا فى كل مكان من قلب القاهرة •• ! ، تمكن على ما يبدو من الوصول اليها منذ فترة غير قصيرة بمساعدة ذوى المصالح السرية •• لا أحد بالمرة يعرف أين هو الان أو ما هى طبيعة الخطة الموضوعة له خلال المرحلة القادمة ، ولا لماذا هذه السلسلة من التصرفات المريبة ، التى استفزت مشاعر الكثيرين

... دراكولا الحقيقى اسمة هذه المرة الكوكايين ، أو التدهور المرعب على جميـع المستويات أنه الفســاد الادارى » .

ومع ذلك ، فان استخدام الصحف ، موضع التحليل ، لاسلوب التورية والايحاء ، واخفاء هوية المتهم أو المتهمين لا يقتصر على الوقــائع التى لم تعرض بعد على ساحات المحاكم ولكن يستخدم هذا الاسلوب أيضا فى تغطية بعض الجرائم ، التى يجرى التحقيق بشـأنها ، حيث كثيرا ما تتفادى الصحف تحديد شخصية المتهم وتهتم بدلا من ذلك بابراز مضمون الواقعـة ويوضح النموذج التالى هذا التوجـة :

٢٠ ألف جنيه كفـالة لمطرب مشهور

« يصدر المستشار حسن الشربينى المحـامى العام لنيابتى الشئون المالية والتجارية والضرائب ، قرارا باخلاء سبيل مطرب وملحن مشهور بكفالة ٢٠ ألف جنيه وتقديمة للمحاكمة فى الشهر المقبل لاتهامه بالتهرب من دفع ضرائب استهلاك قدرها ٤٠٠ ألف جنيه . وبدل مصـادرة وتعويض بلغت جملتهـا ٥ ملايين جنيه » .

ومع أن اخفاء هوية المتهم فى هذا النموذج يعد تصرفـا ملائما ، باعتبار أن الواقعة ، مازالت قيد التحقيق والاحالة وأن قرار النيـابة لا يعنى ثبوت التهمة ، حيث يمكن المحكمة تبرئة المتهم ، الا أن ثمة نماذج أخرى عديدة ، تتجه فيهـا الصحف الى الاعلان عن أسماء وهوية المتهمين فور القاء القبض عليهم أو بدء اجراءات التحقيق معهم فى وقائع معينـة والنموذ جالواضح فى ذلك ، هو ما أشرنا اليه من قبل حول واقعـة تغطية اتهـام احد محررى جريدة الوفد (سعيد عبد الخالق) بتقاضى رشوة من أحـد رجال الاعمال ، والتى الصقت بعض الصحف وعلى رأسهـا جريدة الاخبار ، التهمة الى المحرر حتى قبل بدء اجرآءات التحقيق معه ، الامر الذى يكشف عن عدم وجود توجهـات ثابتة فى معالجات الصحف لهذا الموضوع حيث تسود العشوائية ، والاهواء السياسية ، أو الاغراض الشخصية هذه المعالجات ، ولعل ذلك يفسر أسباب كثرة القضايـا المرفوعة ضد هذه الصحف فى هذا المجال والتى تشهدها ساحات المحاكم بين الحين والآخر .

وأيا كان الامر ، فان الملاحظات التفصيلية ومتابعة أساليب النشر والتعبير فى هذا الجانب ، تكشف عن ميل كامل من جانب الصحف الى التحيز بصفة عامة لصالح النخبة وبالذات السياسة فى معالجة انحرافاتها المختلفة ويكشف النموذج التالى عن هذا المنحى :

برأءة قاضى وضابط شرطة من تهمة قتل

لص داخل قسم الشرطة بينها

ففى حين اخفت الجريدة اسماء القاضى والضابط رغم أن محكمة جنوب القاهرة قد عاقبتهما كما يشير متن الخبر بالسجن سنتين ، وأن محكمة النقض ولاسباب تتعلق بخلل فى الاجراءات قد برأتهما ، اتجهت الجريدة الى وصف المجنى عليه بأنه لص ، رغم أنه لم يكن سوى مجرد شخص متهم بسرقة شقة شقيق القاضى وتعرض للتعذيب والقتل لدفعه للاعتراف بهذه التهمة • ويعد هذا النموذج فى الواقع مثال لعشرات بل مئات الامثلة والنماذج التى تتجه فيها الصحف الى استخدام أسلوب التورية والايحاء والاخفاء فى النشر حول جرائم الأفراد من ذوى النفوذ أو المكانة فى المجتمع • فى حين لا تتبع المعيار نفسه فى تغطية جرائم العامة من أفراد الشعب ، حيث كثيرا ما تنشر صورهم وهويتهم كاملة حتى قبل اجراء التحقيقات أو صدور أحكام فاصلة فى هذا الشأن ، الامر الذى يكشف عن التوجه الطبقى لهذه الصحف •

٣ ـ الهدف من النشر :

تتعدد الاهداف الظاهرة والكامنة التى تكمن وراء نشر المواد المختلفة على صفحات الصحف ، ومع أن تحليل المضمون لايكشف الا عن الاهداف الظاهرة فقط ، فان مجرد الكشف عن هذه الأهداف ، يلقى بمزيد من الضوء على القيمة الفعلية للمادة المنشورة وحقيقة توجهاتها العامة وقدراتها التأثيرية لدى جمهور القراء ، وقد سعينا خلال عملية التحليل للتمييز بين عدة أهداف يمكن الكشف عنها بسهولة من مطالعة المضمون المنشور ، محل التحليل وقد انحصرت هذه الأهداف فى : ١ ـ الكشف عن انحراف • ٢ ـ تأييد اتهام

٣ ـ الدفاع عن اتهام • ٤ ـ الاقتصــار على سرد وقائع • ٥ ـ غير محددة الهدف • وغنى عن البيان ، انه كلما اتجهت المادة للكشف عن انحراف أو الوقوف مع أو ضد اتهام ، وابتعدت عن مجرد الاكتفاء بسرد الوقائع كلمــا كان ذلك مؤشرا قويا على حيوتهــا وفاعليــة دور الصحيفــة فى معالجة جرائم النخبة سلبا أو ايجابا ، وتكشف البيانات أن الجانب الاكبر من المضامين المرتبطة بجرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث محل التحليل قد اقتصرت أهدافها على مجرد سرد الوقائع ، ويوضح الجدول التــالى هذه الحقيقــة •

جـدول رقم (١٥)

(هدف المادة المنشورة حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث)

الهدف	الاخبار		الاهالى		روزاليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كشف انحراف	١٣	٨ر٥٥	٣٤	٤١ر٩٧	٢٦	٤٥ر٦٢	٧٣	٢٥ر١٧
تأييد اتهام	٩	٥ر٩٢	١١	١٣ر٥٨	١١	١٩ر٢٩	٣١	١٠ر٦٩
الدفاع عن اتهام	١٢	٧ر٨٩	٢	٢ر٤٧	٤	٧ر٠٢	١٨	٦ر٢١
سرد وقائع	١٠٩	٧١ر٧٢	٣٢	٣٩ر٥١	١٢	٢١ر٠٥	١٥٣	٥٢ر٧٦
غير محدد	٩	٥ر٩٢	٢	٢ر٤٧	٤	٧ر٠٢	١٥	٥ر١٧
المجموع	١٥٢	٪١٠٠	٨١	٪١٠٠	٥٧	٪١٠٠	٢٩٠	٪١٠٠

وتشير بيانات الجدول أن (٥٢ر٧٦ ٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث قد اقتصر على مجرد **سرد الوقائع** ، دون أهداف أو غايات محددة أخرى ، الامر الذى يكشف عن الطابع الروتينى والاجرائى الذى يميز أخبار جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث ، وسيادة عقلية النقل والسرد دون موقف أو رؤية محددة لمحررى هذه الصحف فى تعاملهم مع جرائم النخبة فما على المحرر المختص سوى التوجه الى المحاكم أو سرايا النيابة وغيرها من أجهزة التعامل مع الجرائم، ونقل ما يدور فيها من وقائع بهدف مهنى بحت وملء حيز المساحة المخصصة للجريمة بالصحيفة .

وفى المقابل ، لم تتجاوز نسبة اتجاه المواد المنشورة على صفحات الصحف الثلاث للكشف عن انحرافات النخبة وفضحها أمام الرأى العام (٢٥ر١٧ ٪) من اجمالى المواد المنشورة وتدنت الى حد كبير معدلات استهداف المواد تأييد اتهام ، أو الدفاع عن اتهام ، وكذا المواد غير محددة الهدف ، حيث لم تتجاوز هذه المعدلات ١٠ر٦٩ ٪ و (٦ر٢١ ٪) و (٥ر١٧ ٪) على الترتيب .

ومع ذلك ، فأن المقارنة بين معالجات الصحف الثلاث تكشف عن تباين واضح بينها فى هذا المجال ، حيث تلاحظ مثلا أن اتجاه المادة للكشف عن انحراف تحوز على المرتبة الاولى من معالجات مجلة روزا ليوسف بنسبة (٤٥ر٦٢ ٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحات هذه المجلة حول جرائم النخبة ، فى حين تنخفض اقتصار المواد على مجرد سرد الوقائع لتصل الى (٢١ر٠٥ ٪) . كما تتجه نسبة غير قليلة من هذه المواد الى تأييد اتهام (١٩ر٢٩ ٪) أو الدفاع عن اتهام (٧ر٠٢٪) الامر الذى يشير الى وجود موقف معين لهذه الصحيفة تجاه الوقائع المختلفة لجرائم النخبة .. ومع أن النسبة الغالبة للمواد المنشورة على صفحات جريدة الاهالى تتجه الى الكشف عن انحراف (٤١ر٩٧ ٪) فان نسبة غير قليلة من هذه المواد (٣٩ر٥١ ٪) تظل تكتفى بمجرد سرد أو نقل وقائع تفصح عنه المصادر وتوصيله الى القراء ، ومع ذلك ترتفع نسبة اتجاه المواد على صفحات هذه الجريدة لتأييد اتهامات قائمة

وموجهة الى أعضاء النخب المختلفة لتصل الى (١٣ر٥٨ ٪) فى حين لم تتجاوز نسبة الدفاع عن اتهام قائم (٢ر٤٧ ٪) • من اجمالى المواد المنشورة على صفحات جريدة الاهالى حول جرائم النخبة •

وعلى العكس من الصحيفتين السابقتين ، ترتفع الى أقصى حد نسبة اقتصار المواد على صفحات جريدة الاخبار على هدف مجرد سرد الوقائع لتصل الى (٧١ر٧٢ ٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة على صفحات هذه الجريدة • وتدنى معدل اتجاه هذه المواد الى الكشف عن انحراف أو تأييد اتهام أو الدفاع عن اتهام ، حيث لم يتجاوز هذا المعدل (٨ر٥٥ ٪) و (٥ر٩٢ ٪) و « ٧ر٨٩ ٪ »على الترتيب الامر الذى يكشف عن روتينية المواد المرتبطة بجرائم النخبة التى تحملها صفحات هذه الجريدة ، وسيادة عقلية النقل والتوصيل فى تغطية الوقائع المختلفة لدى محرريها فنجد مثلا ، أن المحرر المختص يتجه الى محكمة القيم وينقل أخبارا اجمالية تتضمن وقائع مختلفة يركبها فى خبر واحد تتحدث عن سماح المحكمة لاخت رئيسة هديكو مصر بالسفر واستمرار منع باقى أفراد العائلة ، ثم ينقل مع هذا الخبر واقعة صدور قرار من المحكمة بمصادرة اموال تاجر مخدرات ، وقرار أخر بفرض الحراسة على أموال وممتلكات اصحاب شركة الشيخ الشريب بسبب استيلائهم على أموال البنوك والمواطنين ووصول مديونيتهم الى ١٨ مليون جنيه «الأخبار فى ١٤/٢/١٩٨٨» وهكذا ، يجرى سرد الوقائع دون أن يكون للمحرر اى دور فيها سوى التدوين والنقل والتوصيل الى الجريدة •

ولنضرب مثالا اخر أكثر وضوحا ، فى يوم ٢٣/١٢/١٩٨٦ ، نشرت الجريدة خبرا تحت عنوان **٥ آلاف طن لبن بودرة ملوث اشعاعيا** ، أوضحت فيه أن متحدثا باسم وزارة البيئة الألمانية صرح بأن عددا من التجار الاجانب بينهم عملاء من مصر وامريكا الوسطى • اشتركوا فى عطاءات لشراء ٥ الاف طن لبن مجفف يحتوى على اشعاعات نووية من جراء كارثة مفاعل تشير نوبل • واكتفت الجريدة بنقل وقائع هذا الخبر كما جاءت على لسان المتحدث الألمانى دون تعليق على خطورته • وفى العدد التالى نشرت الجريدة نفى مصدر مسئول هذا الخبر ، ثم عادت

الجريدة ونشرت فى ٢٦/١٢/١٩٨٦ بيانا لوزارة الخارجية اوضحت فيه ان البحث والتحرى مازال جاريا وان الوزارة اتصلت بسفارة مصر فى بون وطلبت اجراء اتصـــالات عاجلة وفورية لمعرفة ما اذا كان قد تم بالفعل ارسال شحنات لبن ملوثة الى مصر • وواضح من متابعة هذا المثال وغيره كثير، ماسبق أن أشرنا اليه حول سيادة عقلية النقل، فليس الجريدة أى دور سوى النشر ، لما يصدر من بيانات أو احكام من المصادر ، دون ادنى جهد من جانب محررى الجريدة للتحرى او الكشف عن خلفيات الانحراف وخبـــاياه ومحاولة بلورة راى عام موحد ازائها •

وأيا كانت مؤشرات البيانات الكمية ، فان الملاحظة الجديرة بالأشارة هنا هو أن الجانب الأكبر من معالجات جريدة الأهالى لجـــرائم النخبة يستهدف فى المقام الأول وبصورة واضحة للعيان ، اظهار استشراء الفساد فى جميع أجهزة ومؤسسات الدولة ، وتوجيه المعالجة دائما فى اتجاه ربط الانحراف بالنظام القـــائم ، وعجزه عن التصدى للانحراف أو تواطؤه معه • وعادة ما تميل المعالجة هنا الى التضخم والتعميم دون تركيز على تفاصيل الوقائع • والأمثلة والنماذج عديدة فى هذا الشأن نكتفى منها بنقل العناوين والأخبار التالية التى حملتها فى صفحات الجريدة :

« حزب الحكومة يتلاعب باللحم والعلف والملح ، الدولة تقترض والمسئولون يبددون المال العام ، أحد كبار التجار بالقاهرة يسترد حاليا ما سبق تسديده للضرائب بالزيادة بعد اعتماد دفاتره وربط الضريبة عليه بأقل مما سدده عن تعاملاته • بعض كبـــار المسئولين باحدى مأموريات الضرائب بالقاهرة تناولوا طعام غذاء فاخر على مائدة المـــول المذكور منذ أسبوع (الأهالى ٢١/٣/١٩٨٤) • الحزب الحاكم يعود لاسلوب البلطجة ويدرب طلابه على استخدام العنف بالجامعات • رئيس الوزراء يختار مجلس للوصاية من رجال الأعمال • الجزارون يتزوجون الحكومة ٨٥٪ من المفتشين الذين عينوا لحماية الجماهير والتأكد من عدم تسرب الماشية المذبوحة والتى يتم صرفها للجزارين التموينيين لبيعها بالســـعر المدعم قد صاهروا الجزارين المعينين لرقابتهم ، وأن اللحوم المدعمـــة بعد الزواج ، تتسرب لتباع بالسعر الحر ، وتتحمل الدولة الدعم ومرتبات

المفتشين (الأهالى ١٩٨٦/١/١) • الطفيليون : عادت أيام السادات كنا نخشى أن يتشدد د• على لطفى فى تحصيل الضرائب منا فثبت أنه رجلنا (الأهالى ١٩٨٦/٣/١٩) وهكذا تستهدف المعالجات على صفحات الجريدة ربط الوقائع مهما كانت وتوجيهها لتشويه صورة النظام واظهار عجزه وتواطؤه فى حماية الفساد ، على ما يوجد فى أحيان كثيرة من مبالغات فى هذا الشأن تفقد الجريدة مصداقيتها لدى القراء •

ومع أن نشر العديد من المضامين حول جرائم النخبة ، على صفحات مجلة روز اليوسف كثيرا ما يستهدف توجيه النقد لما هو سائد ، الا أن الاختلاف بين مجلة روزا ليوسف ، وجريدة الاهالى يكمن فى أنه فى الوقت الذى تتجه فيه جريدة الأهالى الى نقد النظام بأكمله ومحاولة اظهار مفاسده ، وعيوبه ، يقتصر التصدى فى مجلة روز اليوسف على نقد بعض المسئولين دون البعض الآخر ، أو اتخاذ موقف من فئة أو جماعة مهنية معينة فقد تشن حملة على التجار الجاشعين أو المتهربين أو على جمعية رجال الأعمال ، أو تنتقد سياسة وزير التموين ، وفى الوقت نفسه ، قد تعظم شخصية رئيس الوزراء وتصفه بالقدرة على الحسم والتصرف فى الأزمات (أنظر مجلة روزا ليوسف ١٩٨٨/٣/٢١) •

٤ ــ التصرف النهائى فى الجرائم المنشورة :

من الضرورى فى التغطية الصحفية للجريمة بصفة عامة ولجرائم النخبة بصفة خاصة ، أن يصاحب النشر حول وقائعها بيان كيفية التصرف فيها وما أنتهى اليه الامر حولها لما لذلك من علاقة مباشرة من ضبط وتوجيه ردود فعل الجمهور حيال هذه الجرائم ، وفى خلق رأى عام قادر على مواجهتها من ناحية ، وفى تدعيم الثقة بالنظام وفى قدرته على تحمل المسئولية وقيادة مسيرة التغيير من ناحية أخرى •

وقد سعينا من جانبنا للتعرف على نمط التصرف فى جرائم النخبة التى عكستها الصحف : موضع التحليل ، وقد ميزنا فى ذلك بين عدة انماط محتملة من التصرف فى الجرائم المنشورة : حالة صدور أحكام ضد مرتكبى الجرائم ، أو الاشارة الى احالة الموضوع أو القضية للتحقيق ،

وحالة الحفظ ، أو الدعوة لاتخاذ اجراء ، أو البلاغ ، أو الهرب للخارج وأخيرا ، الوقائع التى تنشر بدون تصرف ، ولا تتضمن أيا من الحالات السـابقة •

وتشير البيانات أن الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم النخبة تظهر بدون تصرف ، حيث يقتصر الامر على عرض الوقائع دون بيـان اجراءات التصرف فيهـا • ويوضح الجدول رقم (١٦) هذه الحقيقة :

جـدول رقـم (١٦)

(نمط التصرف فى جرائم النخبة المنشورة بصحف البحث)

نمط التصرف	الصحيفة							
	الاخبار		الاهالى		روزاليوسف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صدور احكام	٥١	٣٣ر٥٥	٤	٤ر٩٤	٤	٧ر٠٢	٥٩	٢٠ر٣٤
الدعوة لاتخاذ اجراء	٦	٣ر٩٤	٧	٨ر٦٤	١٢	٢١ر٠٥	٢٥	٨ر٦٣
بدون تصرف	٢١	١٣ر٨٢	٣٨	٤٦ر٩١	٣٧	٦٤ر٩٢	٩٦	٣٣ر١١
الحفظ	٣	١ر٩٧	—	—	—	—	٣	١ر٠٣
الاحالة والتحقيق	٦٠	٣٩ر٤٧	٢٩	٣٥ر٨١	٣	٥ر٢٦	٩٢	٣١ر٧٢
البـلاغ	—	—	٢	٢ر٤٧	—	—	٢	٠ر٦٩
الهرب للخارج	٢	١ر٣٢	—	—	—	—	٢	٠ر٦٩
اخرى	٩	٥ر٩٣	١	١ر٢٣	١	١ر٧٥	١١	٣ر٧٩
المجموع	١٥٢	٪١٠٠	٨١	٪١٠٠	٥٧	٪١٠٠	٢٩٠	٪١٠٠

وواضح من بيانات الجدول ، أن (١١ر٣٣ ٪) من اجمالى جرائم النخبة المنشورة بالصحف الثلاث قد ظهر بدون تصرف ، وأن (٧٢ر٣١ ٪) منهـا قد أشير الى أنه قيد الاحالة أو التحقيق لدى النيابة أو الاجهزة الرقابية فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث والمصحوبة بصدور أحكام من المحاكم (٣٤ر٢٠ ٪) الامر الذى يشير الى المخاطر الحقيقية من وراء نشر هذه الوقائع حيث يتـــدعم الاحساس لدى الرأى العام بالتسيب والعجز وعدم الالتزام بالقـانون وأن حاميها حرميهـا كما يقول المثل الشعبى ... الخ . وقد تدنى الى أقصى حد ، نمط التصرف الذى يدعو الى اتخاذ اجراء ، أو حالات الحفظ أو الابلاغ عن وقائع أو الهروب للخارج حيث لم تتجاوز هذه الانماط (٦٣ر٨ ٪) ، ٠٣ر١ ٪ ، ٦٩ ر٠ / على الترتيب .

ومع ذلك ، فان ثمة فروق جوهرية ملحوظة فى مسلك الصحف محـل التحليل فى هذا الشأن ، ترتبط بأسلوب التغطية الصحفية الخاص بكل منهـا ، وبتوجهـات السياسية التحريرية لكل صحيفة ، فنجد مثلا أن نسبة النشر حول جرائم النخبة والمصحوب بالاشارة الى أن الموضوع أو الواقعة قد احيلت للتحقيق قد بلغ (٤٧ر٣٩ ٪) فى جريدة الاخبـار ، ويلى ذلك من حيث الاهمية نسبة المواد التى يصحبهـا صدور أحكـام قضائية ، وبلغت هذه النسبة (٥٥ر٣٣ ٪) وفى مرتبة ثالثة وبفارق كبير تأتى حالات نشر الوقائع بدون تصرف ووصلت نسبة هذه الحالات الى (٨٢ر١٣ ٪) فى حين تدنت الى أقصى حد نمط التصرف الخاص بالدعوة لاتخاذ اجراء (٩٤ر٣ ٪) أو الحفظ ، أو الهروب للخارج لمرتكبى الجرائم (٣٢ر١ ٪) واختفى تماما ورود أية مواد تتعلق بجرائم النخبة فى صورة بلاغ قدم الى الجهات المسئولة ، ودارت فئة أخرى تذكر والبالغ نسبتها (٩٣ر٥ ٪) حول الحالات التى أشير فيها الى صدور الحكم غدا ، أو حالات اجراء المرافعـات .. الخ .

ويمكن فهم هذه البيانات ، وارتفاع نسبة الوقائع المحالة للتحقيق أو التى صدر بشأنها أحكام قضائية ، وتدنى أنماط التصرف الأخرى

على صفحات جريدة الأخبار على ضوء ، اعتماد الجريدة فى تغطية وقائع الجرائم الخاصة بالنخبة على المصادر الأساسية والمسئولة ، وهى جهات التحقيق والمحاكم ، واعتماد اسلوب النقل والتوصيل من جانب المحررين ، وهو الأمر الذى ينسجم مع ما سبق أن أشرنا اليه من اقتصار الجانب الأكبر من مضامين هذه الجريدة حول جرائم النخبة (٧٢ر٧١٪) على مجرد سرد الوقائع وتدنى جهودها فى محاولة الكشف عن الانحرافات بجهود ذاتية •

وفى المقابل ، نجد ارتفاع نسبة ورود المضامين المرتبطة بجرائم النخبة على صفحات جريدة الأهالى وهى **بدون تصرف** وبلغت هذه النسبة (٩١ر٤٦٪)وينسجم ذلك أيضا مع ماسبق أن أشرنا اليه حول منحى الجريدة الحديث عن الوقائع والانحرافات بصورة عامة ، ومحاولة اظهار ضعف الأداء الحكومى والنظام القائم فى التصدى لحالات الانحرافات التى تجرى هنا وهناك كذلك ولنفس هذه الأسباب نجد ارتفاع نسبة المواد التى اقتصر التصرف فيها على مجرد الأشارة الى أن الموضوع قد أحيل الى الجهات المختصة ، أو أن النيابة والاجهزة الرقابية تباشر التحقيق فيها • وبلغت نسبة هذه المواد على صفحات الجريدة (٨١ر٣٥٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحاتها • وتدنت الى أقصى حد معدلات ورود المضامين الخاصة بجرائم النخبة وهى مصحوبة بصدور أحكام حولها • ولم تتجاوز هذه المعدلات نسبة (٩٤ر٤٪) وفى حين اختفت تماما نسبة حالات الابلاغ عن وقائع الانحراف على صفحات جريدة الأخبار ومجلة روزا ليوسف ، نجد أن نسبة هذه الحالات قد وصلت الى (٤٧ر٢٪) على صفحات جريدة الأهالى ، وهى نسبة وان كانت ضئيلة الا أنها ذات دلالة فى فهم المنحى العام لمعالجة الجريدة لوقائع جرائم النخبة •

واذا انتقلنا الى البيانات الخاصة بمجلة روزا ليوسف فى هذا الشأن ، نجد ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالصحف الأخرى فى نسبة ورود وقائع جرائم النخبة وهى مصحوبة بدون تصرف ، حيث يقتصر الأمر على مجرد وصف الجريدة للوقائع دون بيان اجراءات التصرف فيها من قبل الجهات الرسمية أو المختصة ، وقد بلغت نسبة ورود هذه المواد

(٦٤ر٩٢٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة على صفحات مجلة روزا ليوسف على امتداد فترة التحليل • وهـذه نتيجة منطقيـة تنسجم مع المنحى النقدى للمجلة وميل النسبة الغالبة من المواد المنشورة بها حول جـرائم النخبة لكشف عن الانحرافات على النحو السـابق اشارة اليه • كذلك ، نجد تميزا ملحوظـا فى نمط التصرف فى الجـرائم المنشورة على صفحات هذه المجلة ، حيث ترتفع نسبة ورود المواد التى تدعو الجهات المختصة الى اتخاذ اجـراءات معينة ازاء ممارسـات أو وقائع ترى المجلة فيها انحرافا يستوجب التصدى ، وتصل نسـبة هذه المواد الى (٠٥ر٢١٪) فى حين لم تتجاوز هذه النسبة فى جريدة الأهالى (٦٤ر٨٪) وفى جريدة الأخبار (٩٤ر٣٪) الأمـر الذى يشـير الى الحيوية النسـبية والدور الذى تلعبه المجلة فى معالجة جرائم النخبـة بالمقارنة بالجرائد الأخرى •

٥ ـ الوقائع المثارة حول جرائم النخبة :

نسعى فى هذا الجانب الى استعراض مجموعة الأفكار والتصورات أو المعارف التى حملتها صحف البحث وحاولت ترويجها لدى الجمهـور حول جرائم النخبة خلال عقد الثمانينيات • والهدف من ذلك ، توضيح توجهات المعالجة الصحفية للجرائم موضـوع البحث بصـورة وصفية وواقعية وبعيدا عن احتمالات أخطاء التكميم من ناحية ، ولتقدير القيمة الحقيقية لما هو منشور على صفحات الصحف حول الجرائم موضـوع البحث ومدى تعبيره عن الواقع الفعلى من ناحية أخرى • ونظرا لكثافة الوقائع بالنظر الى طول فترة التحليل ، وصعوبة العـرض التفصيلى لمجمل ما هو منشور منها ، فاننا سنقصر العرض على عينة من الجرائم التى حظيت باهتمام الصحف وكثر ترددها على صفحاتها على امتداد فترة التحليل •

(أ) الوقائع على صفحات جريدة الأخبار :

كانت وقائع جرائم الائتمان والاستيلاء على المال العام من أبرز الوقائع التى عكستها جريدة الأخبار حول جرائم النخبة ، فتحت عنوان

« **من الذى أخذ ١٦ مليون جنيه** » تنشر الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٧/٣/١٩٨٤ السؤال الذى قدمه أحد أعضاء مجلس الشعب الى وزير الاقتصاد حول قيام أحد البنوك الحكومية بصرف ١٦ مليون جنيه لاحد الأشخاص وبدون ضـمان كمـا تشير الى واقعـة حصول تاجران على تسهيلات ائتمانية وقروض ثم توقفهم عن السـداد للبنوك وتوضح أن مديونية التاجر الأول ٣ ملايين جنيه بالاضافة الى ٩ ملايين دولار أمريكى و٨٠٠ ألف مارك ألمانى •

وحول موضـوع بنك مصر « نشرت الجريدة ـ فى عددهـا يوم ٢٠/٣/١٩٨٤ خبر حبس ٦ خبراء وسـيدتين فى قضية المجوهـرات » وأوضحت أن الخبراء ببنك مصر قدروا المجوهـرات المرهونة بأكثر من قيمتها الحقيقية • وفى القضية ذاتها والمتورط فيها ابن الأمير «السنوسى» تكتب الجريدة ، أن الأمير السنوسى مناضل قديم وأنه متعهد بسـداد ديون أبنه لدى بنك مصر ، دون الاشـارة فى ذلك الى وقائع تهريبـه للمجوهرات داخل مصر بدون دمغها أو دفع الرسوم المستحقة عليها • وتنقل الجريدة فى عددها الصـادر يوم ١٦/٣/١٩٨٤ وقائع اجراءات التحقيق فى قضية « رضا غالب » تاجر قطـع غيار السـيارات المتهم بالاسـتيلاء على ستة ملايين جنيه من أموال البنوك والتهـرب من ١١ مليون جنيه رسوم خاصة بالجمارك ، كما تشير الى واقعـة أتهام أحد الأساتذة ورئيس قسم بجامعة المنصورة بالاسـتيلاء على أموال جمعية الاسكان وارتكاب مخالفات مالية أخرى فى ارساء العطاءات •

وتواصل الجريدة خلال عـام ١٩٨٦ ، حمـل وقائع الاستيلاء على المال العام ، وتنشر تحت عنوان « **أول حكم ضد شركات توظيف الأموال** » قرار محكمة القيم بفرض الحراسـة على أموال مستشار سابق ونجله استوليا على مليون جنيه من البنوك والأفراد ، وأشارت الجريدة ، أن محكمة القيم أوضحت أن المتهمين استغلوا ثقة الأفراد فيهما باعتبارهما من رجال القضـاء ثم استوليا على الأموال دون وجـه حق مما أضر بالمصـالح الاقتصادية للمجتمع • كما تتابع الجريدة خلال العام ذاته ، وقائع اجراءات التحقيق مع المتهمين فى قضية بنك مصر ، التى بدأت عـام ١٩٨٤ ، وتوضح

أن عدد المتهمين بلغ (١١) متهما ، توجه اليهم النيابة تهمة تقدير قيمة كمية من المجوهرات والمشغولات الذهبية بمبالغ تزيد عن قيمتها الحقيقية ، مما دفع البنك الى تقديم قروض لبعض المتهمين وصلت الى ١٣ مليون جنيه فى حين أن ثمن المجوهرات لا يتجاوز ٥ ملايين جنيه .

وتمضى الجريدة فى هذا الاتجاه ، وتشير الى خبر القبض على مدير بنك بمحافظة القليوبية واتهامه باختلاس ٣٦ الف جنيه حيث أعاد صرف السلفيات لحسابه وتزوير المستندات باسم العملاء . كما تشير الى قرار محكمة القيم بفرض الحراسة على اموال ٣ تجار لتوقفهم عن سداد ٩ ملايين جنيه لبنك النيل . وفى ٢٠ مايو نشرت الجريدة خبر احالة ٤ من كبار موظفى احد البنوك وخمسة عملاء للمحاكمة بتهمة فتح حسابات بالجنيه المصرى للاجانب وقبول ايداعات فى حسابات حرة بالنقد المصرى ، وذلك خلافا للاوضاع المقررة قانونا ، خاصة وأن البنك غير مرخص له بالتعامل فى النقد الأجنبى .. وتنقل الجريدة قرار محكمة القيم ببيع أملاك صاحب محلات « أتريه مودرن » لسداد مديونية للبنوك تصل ١٢ مليون جنيه . والى قرار المدعى الاشتراكى باحالة « رمضان عبده رمضان » صاحب معرض سيارات نجمة بورسعيد بالاسكندرية الى محكمة القيم لفرض الحراسة على أمواله بتهمة التوقف عن سداد حوالى مليون ونصف مليون جنيه للبنوك وكذا تحيله بعدم سداد هذه المديونية رغم أعطائه لأكثر من مهلة لسدادها . كما تشير الى قرار النائب العام بتجميد أرصدة وزير القوى العاملة السابق « سعد محمد أحمد » وابنه ومنعهما من التصرف فيها لحين الانتهاء من التحقيقات فى وقائع الاضرار بالمال العام المنسوبة الى الوزير السابق بتسهيل استيلاء ابنه على مبالغ طائلة من أموال أتحاد العمل والمؤسسة الثقافية العمالية . وكذلك الى قرار احالة المدعى الاشتراكى رجل الاعمال « محمد مهنى الكسار » وزوجته وأولاده الى محكمة القيم لفرض الحراسة على أموالهم بتهمة الحصول على تسهيلات أئتمانية ضخمة بدون ضمانات كافية من بنوك قناة السويس والاسكندرية والوطنى المصرى والقاهرة ، بلغت ٧ ملايين جنيه ومليون دولار و١٥ ألف مارك ألمانى وتوقفه عن السداد .

كما كانت وقائع جرائم الفساد الادارى ، بما تتضمنه من جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير من أبرز الوقائع التى عكستها جريدة الأخبار خلال فترة التحليل ، وفى نطاق هذه الجرائم ، نشرت الجريدة خبر حفظ التحقيق اداريا فى الوقائع المنسوبة الى أحمد نوح وزير التموين السابق ومحاكمة عدد من المسئولين عن واقعتى الصلصة والدواجن ، وأوضحت الجريدة ، أن ادانة محكمة القيم لاحمد نوح تختلف عن قرار النيابة حيث أن الأخيرة تتطلب أدلة وقرائن دامغة لا تتطلبها محكمة القيم • وتحت عنوان مخالفات ماليـة فى ميزانية شركة الأقطان تنشر الجريدة فى عددها يوم ١٩٨٤/٦/١٣ ، خبر رفض اعتماد ميزانية الشركة الشرقية للاقطان برياسة مصطفى كامل مراد لوجود انحرافات مالية وخسائر واحالة الموضوع للتحقيق • كما تنشر الجريدة فى العدد ذاته البلاغ الذى تقدم به مجلس محلى الفيوم الى المدعى الاشتراكى يتهم فيه موظفو الاصـلاح الزراعى بتسـهيل استيلاء بعض المواطنين على ٧٣ فدان أمام بحيرة قارون •

وتمضى الجريدة فى الاتجاه نفسه ، وتنشر خبر الافراج عن عميد كلية طب طنطا بكفالة ١٠٠٠ جنيه واتهامه بادارة شركة باسم زوجتـه لتوريد معدات للكلية واختلاس ٢٦٤ ألف جنيه ، كما تشير الى قـرار رئيس جامعة الأزهر بالتحقيق فى واقعة حصـول ٦ طالبات بالأزهر على بكالوريوس الطب ورسوبهم فى مواد منذ ٦ سنوات •

وخلال عام ١٩٨٦ ، وتحت عنوان « أنا الشعب » ماذا نتوقع خلال عام ١٩٨٦ دعت الجريدة فى عـددها يوم ١٩٨٦/١/١ ، لاعلان الحـرب على الفساد الكبير قبل الصغير وبلا حساسـية أو تخوف من الاقتراب من بعض المواقع ، وفى اطار ذلك ، أوضحت الجريدة فى تحقيق لهـا يوم ١٩٨٦/١/٢ أن النيابة الادارية تلاحق انحرافات الموظفين الذين أضروا بالمـال العام ، وأشارت خلال هذا التحقيق الى أن بعض رؤسـاء مجالس الادارات شاركوا فى الانحرافات • كما أبرزت الجريدة يوم ١٩٨٦/٢/٩ تصريح وزير الداخلية فى مجلس الشعب حول قضية الرشوة المتهم فيها « رفعت البشير » و « عبد الخالق المحجوب » والذى أوضح

خلاله ، أن وزارة الداخلية مصممة على مواجهة الفساد حيث يكون ، ولن يفلت أحد مهما كان جاه وظيفته وصلات قرابته ، وأن جهاز الشرطة ملتزم بكل تشريع وحكم يصدره القضاء . وأن أجهزة الأمن بذلت جهودا كبيرة لضبط « رفعت البشير وعبد الخالق المحجوب » .

وتمضى صفحات الجريدة تظهر العديد من حـالات الانحـراف الادارى فتشير فى عددها الصادر يوم ١٢/٢/١٩٨٦ ، الى قرار احالة رئيس شركة و ١٠ من كبـار العاملين للمحاكمـة التأديبية بتهمة تمليك سيارات الشركة لانفسهم ، وصرف مبالغ مالية بدون وجه حق ، كما تعكس فى عددها الصادر يوم ١٣/٢/١٩٨٦ قرار احالة رئيس مجلس ادارة شركة مقاولات قطاع عام ونائبه الى المحكمـة التأديبية العليـا لاستيلائهما على (٤١) ألف ريال سعودى ، بدون وجه حق من احدى الشركات الاستثمارية . كما يحمل العدد الصادر فى ٢٦/٤/١٩٨٦ . خبر احالة وكيل وزارة و٢٠ موظف للمحاكمة التأديبية العلي بتهمة صرف (٧٤٧) جنيها مكافأة بدون وجه حق ، واسناد اعمال الصيانة لمقـاول دون اجراء مناقصة واعفائهم له من غرامة التـأخير .

وتتوالى الوقائع فتشير الجريدة الى تزوير موظف كبير لاقرارات العملة الاعتداء على رجال الجمارك ، والتحقيق مع رئيس شركة اسكان و ١٢ مسئولا تسببوا فى خسـائر ٥ ملايين جنيـه ومخالفات ماليـة خطيرة فى مجلس مدينة ايتاى البارود ، ومحاكمة وكيل وزارة الاسكان باحدى المحافظات حمـل ميزانية الدولة مليون وربع مليون جنيه فروق أسعار وتلاعبه فى ارسـاء العطاءات .

وتهتم الجريدة بقضية ما عرف « بالرشـوة الكبرى » وتنشر فى عددها الصادر يوم ١٤/٦/١٩٨٦ ، قرار النائب العام بحبس ١٢ من كبار العاملين بقطاع الصناعة لاتهامهم بالحصول على ٥ر٥ مليون جنيه رشـوة . وأشارت الجريدة أن نيابة الشئون المالية ، تجرى حاليـا التحقيق مع وكيل أول وزارة وأثنان من رؤساء هيئات القطاع العام ، واثنان من رؤساء مجالس ادارات شركات كبرى بالقطاع العام ، ومندوب لاحدى الشركات الألمانية و ٦ من كبار العاملين بوزارة الصناعة بتهمة

الحصول على رشوة ضخمة ، مقابل ارســاء عطاء اقامة مصنع جديد للورق ، وتمضى الجريدة تتــابع هذه القضــية وتنشر فى عددها يوم ١٧/٧/١٩٨٦ أن محكمة أمن الدولة العليا تواصل نظر القضــية وأن عدد المتهمين فيها وصل الى ١٨ متهما وتشير فى عددها يوم ٢٠/٧/١٩٨٦ الى قرار الافراج عن ٦ متهمين من كبار رجال وزارة الصناعة بكفــالة مالية واستمرار المرافعــة وحبس بقية المتهمين وتواصل فى اعدادهــا اللاحقة نشر اجراءات المرافعة والتأجيل والاستماع الى الشــهود فى هذه القضية •

وتفرد الجريدة على ثلاث صفحات بينهما الصفحة الأولى ، لواقعة تقاضى صحفى بجريدة الوفد ١٠٠ ألف جنيــه من رئيس المجمــوعة الاستشارية « عبد الرحمن البيضــانى » القــائمة على تنفيذ مشروع الصرف الصحى وذلك مقابل ايقاف حملة جريدة الوفد ضده وتمتلىء صفحات الجريدة بصور واجراءات القبض والتحقيق مع المتهم •

وتمضى صفحات الجريدة خلال عام ١٩٨٨ ، تحمل وقائع أخبــار قضايا الفساد الادارى ، وتشير فى عددها يــوم ١٦/٣/١٩٨٨ تحت عنوان « **منع مهندس من التصرف فى أمواله** » الى تضخم ثروة مدير قسم التراخيص بحى الزيتون والتى وصلت الى ٦ ملايين جنيه ، رغم أنــه متخرج عام ١٩٧٠ ومرتبه لا يتجاوز ١١٦ جنيه وأوضحت الجريدة ، أن التحقيقات تكشف عن قيام المتهم بشراء العقارات التى ييأس أصحابها من الاستفادة منها لصعوبة الحصول على الموافقة بهدمها ثم يقــوم باستخراج قرارات هدم لها بالاضافة الى مساعدة بعض أصحـــاب العقارات فى اصدار تراخيص مقابل مبالغ مالية • كما تهتم الجريدة بتحقيقــات ادارة الكسب غير المشروع مع محــافظ الجيزة الســابق « عبد الحميد حسن » بتهمة استغلال نفوذه أثناء عمله محافظا للجيزة وتحقيق مكاسب مادية كبيرة بغير الطرق المشروعة ، وتتابع الجريــدة أخبار التحقيق فى هذا الموضوع فى عددها يوم ١٣/١٠/١٩٨٨ ، تحت عنوان منع الدكتور عبد الحميد حسن وزوجته من السفر ، واخــلاء سبيله بكفالة ١٢٠ ألف جنيه ، ثم تعلن فى عددها يوم ١٤/١٠/١٩٨٨

عن استئناف التحقيق مع المحافظ السابق وصدور قرار بحظر النشر فى هـذه القضـية •

وتعكس صفحات الجريدة نمذج من **جرائم تجار العمله** خلال عام ١٩٨٤ ، ويختفى ظهور هذه الجرائم على صفحتها بعد ذلك على امتداد عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، حيث جرى الاهتمام بجـرائم شركات توظيف الاموال • وفى هذا الاطار تنشر الجريدة تحقيقا فى عددها الصادر يوم ١٩٨٤/١/٧ تحت عنوان « اسرار الحرب على تجار العملة الصعبه فى السوق السوداء » تنوه فيه الى ان تجار العملة ينتقلون من البوتيكات الى صالات البنوك • وتتابع الجريدة فى عددها ١٩٨٤/١١/٢٣، وقائع واجراءات التحقيق فيما عـرف « بقضية البنوك » وتشير الى تصريح وكيل وزارة الاقتصاد الذى أوضح فيه بأن منح بنك الأهرام ائتمان لتجار العملة ، عمل هدام ، وتأكيده بأن الوزارة لا تمانع من استيراد عملة وبيعها للبنوك بسعر البنك المركزى وتبرز الجريدة فى القضية ذاتهـا تصريح المدعى الاشتراكى فى عددها يوم ١٩٨٤/١٢/٣٠ ، التى انتقد فيهـا قرارات وزير الاقتصاد ووصفه اياها بأنها حولت البنك المركزى الى مصلحة تابعة للوزارة • كما أشارت الى تصريح مسـاعد المدعى الاشـتراكى « حسنى عبد الحميد » ، الذى قال فيه أن المتهمين فى قضية البنـوك حولوا الجهاز المصرفى الى جهاز يغترفون منه كيفما يشاءون ، وأن قرار وزارة الاقتصاد باغلاق حسابات تجار العملة ، قد صاحبه قرار آخـر باستثناء بعضهم ووصف مسـاعد المدعى الاشتراكى التجار المستثناة بأنهم من عتاولة تجار العملة •

وفى حين اختفت جرائم تجار العملة على صفحات الجريدة خـلال عـام ١٩٨٦ ، بدأت تظهـر على صـفحاتها جرائم **توظيف الأمـوال** ويحمل العدد الصادر يوم ١٩٨٦/٥/٤ ، خبر فرض الحراسـة على مقاول استولى على ١٢ مليون جنيـه من المصريين بالكويت بدعـوى استثمارها • وتحت عنوان « مسلسل توظيف الاموال » أشارت الجريدة فى عددها يوم ١٩٨٦/٨/٢٧ الى طلب المدعى الاشـتراكى التحفظ على أموال أربعة تجار استولوا على ٤٠ مليون جنيه نقدية بدعوى استثمارها

فى مشروعات مقابل أرباح سنوية بنسبة (٥٠٪) وأن وعودهم كانت وهمية •

وتمضى الجريدة خلال عام ١٩٨٨ ، فى نشر أخبار **جرائم شركات** توظيف الاموال ، وان كانت بصورة مجهلة وبدون تحديد ، فيحمل عددها الصادر يوم ١٦/٣/١٩٨٨ ، خبر اقامة أحد انتجار جنحة مباشرة أمام محكمة جنح الساحل ضد احدى شركات توظيف الاموال المصريه لاعطائها شيكا لتاجر بدون رصيد بمبلغ ٤٠ ألف و ٦٤٠ جنيه • وقد فوجىء التاجر عندما توجه الى البنك الوطنى للتنمية فرع ثروت لصرف الشيك بأن حساب الشركة بدون رصيد ، وقد ماطلته ادارة الشركة فى صرف المبلغ •

ثم أخذت صفحات الجريدة ابتداء من مايو ١٩٨٨ ، توالى النشر حول شركات توظيف الأموال وتشير الى تصريح أحد المسئولين بأن اندماج شركتى الريان والسعد فيه خروج عن القانون ، وأن الحكومة تأخرت كثيرا فى حل موضوع هذه الشركات وحماية أموال المودعين من التلاعب وفى اليوم التالى نشرت تصريحا لاشرف السعد ، أعلن فيه أن اندماج الريان والسعد ، لا يبغى سوى خير البلد ومصالح المساهمين • ومع ذلك وفى اليوم التالى لنشر هذا التصريح ، نشرت الجديدة خبر تصديق رئيس الوزراء على حكم محكمة أمن الدولة طوارىء الصادر فى ٥ مارس الماضى بحبس « محمد توفيق عبد الفتاح » مدير المشروعات بشركه الريان لتوظيف الأموال « وخليل ابراهيم » مدير الشركة التجارى بتهم استيراد احدى السلع الغذائية ، دون التقدم للادارة العامة للخبراء ولتسعير بوزارة التموين بمستندات الاستيراد الخاصة بالرسالتين المستوردتين من الخارج لتحديد تكلفتهما وعدم تقدمهم بصورة من قائمة تكاليف الاستيراد فى الموعد المقرر ، فضلا عن طرح الرسالتين فى السوق قبل تحديد أسعار تداولهما •• وبلغ حرص الجريدة ازاء هذا الموضوع أن نشرت فى اليوم التالى ٤/٥/١٩٨٨ ، أن الحكم بالتصديق لم يصل بعد حتى أمس الى نيابة أمن الدولة الجزئية وأكدت أنه لا يجوز الاستئناف أو نقض الحكم الا بتقديم التماس الى رئيس الجمهورية •

وتنشر الجريدة فى عددها يوم ١٩٨٨/٥/٦ ، خبر تصريح رئيس مجموعة شركات الريان عن العدول عن اندماج « الريـان والسـعد » وأوضحت الجريدة ، أن « فتحى توفيق عبد الفتاح » قد قدم خطابات رسمية ، بهذا المعنى الى كل من مكتب رئيس الوزراء ، ووزير الاقتصاد ورئيس هيئة سوق المال ، ورئيس مصلحة الضرائب والشركات ، واللافت للنظر فى هذا المجال ، أنه فى اليوم نفسه الذى نشرت فيه الجريدة هذا الخبر حملت صفحاتها أعلانا للريان والسعد للمجوهرات ! ! •

وتهتم الجريدة بخبر تأييد محكمة القضـاء الادارى لقرار وزير الداخلية منع أصحاب الريان من السفر للخـارج وتبرز الجريدة قول المحكمة أن قرار المنع الذى أصدره وزير الداخلية جاء بناءا على طلب من النائب العام وذلك لمخالفتهم القانون فى المعاملات النقـدية حسب تحقيقات النيابة فى القضية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ •

وتبرز الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/١١/١١ ، ما جاء فى خطاب رئيس الجمهورية أمام مجلسى الشعب والشورى وتأكيده بأن الدولة لن تتهاون فى متابعة شركات الاموال فى الداخل والخارج لحفظ حقوق المودعين • وفى أعقاب ذلك ، **بدأت الجريدة فى التوسع فى النشر وخرجت عن تحفظها المعتاد وعدم التخصيص** فى معالجة جرائم شركات توظيف الاموال وسادت روح النقد والهجوم معالجة الجريدة للموضوع وتوالت العناوين الضخمة ، ويفيد هنا أن نعرض لبعضها للتعرف على ما حدث من انقلاب واضح فى توجهات الجريدة ازاء هذا الموضوع فى أعقاب تصريحات رئيس الدولة :

« اجراءات لاعادة أموال المودعين بالخارج ، لجنة عليا لاسترداد الاموال ، التحفظ على ٣٦ شخصا والبحث عن ٩ هاربين • وقف ضابط شرطة زوج شكرية عن العمل ومنع سفر سيدتين ، أحمد توفيق قام بتغطية نفسه ببطانية بعد أن شـاهد الكاميرا ، قـوائم البركة من هم المحظوظون الذين حصلوا على ارباح ١٠٠٪ • اعترافـات الريـان فى النيابة (١٠٠) مليون للصحف مقـابل الدعاية وطبع بعض الكتب ، زوجة أحمد الريان أعجبته من أول نظرة • التقى بها بعد الزواج مرتين

وطلقها بعد ٤٥ يوما ، الشبكة نصف كيلو ذهب وعشرة آلاف جنيه ، القصة الكاملة لمغامرة الريان فى عالم الذهب ، لماذا تقبه التجار بالمعلم الكبير » • (راجع جريدة الأخبار ابتداء من ١٣/١١/١٩٨٨ وما يليها من أعداد) •

وفى حين تتجه المعالجة على صفحات الجريدة الى أظهار الريان ، بأنه مقامر ونصاب ومزواج •• الخ تنشر الجريدة فى ١٣/١١/١٩٨٨ ، حديثا لصاحب شركة السعد لتلقى الاموال ، وأبرزت قوله « بأن جريمة الريان تفوق بكثير جريمة النصب ، وأن مشروع الاندماج كان مصيدة للقضاء على » واللافت للنظر أن الجريدة قد استهلت هذا الحديث مع صاحب شركة السعد ، بقولها : يقول الحاج أشرف السعد •• وفى نفس الوقت الذى كانت الجريدة تنشر تصريحات الحج أشرف السعد وتباركها نكاية فى الريان ، تساءلت فى العدد نفسه عن السبب الذى دفع الناس الى وضع أملاكهم ومدخراتهم فى شركات توظيف الاموال هل لانه قيل لهم أن البنوك حرام أم أنه الطمع ؟

واهتمت الجريدة بابراز تصريح وزير الداخلية انذاك زكى بدر ، أن نبوى اسماعيل وعبد الرازق عبد المجيد والواء محمد عبد الله وربيع السعداوى كانوا من بين الذين حصلوا على فوائد البركة ١٠٠٠٪ • (الأخبار فى ١٦/١١/١٩٨٨) •

ومضت الجريدة فى عددها الصادر يوم ٢٣/١١/١٩٨٨ ، وتحت عنوان « **القانون لا يحمى المغفلين** » تتساءل مرة أخرى كيف نفسر أن كبارا من المهندسين والاطباء وأساتذة الجامعات وموظفى الدولة صدقوا أن اموالهم قد ولدت ببركة الريان حلالا عديدة كلها أموال ؟ وكيف لا يصدقون اليوم أن أرواح أموالهم قد انطلقت الى بارئها وأن العجب كل العجب فى المقالات التى تريد أن تحمل الحكومة مسئولية غفلة هؤلاء العقلاء الكبار • وقد عادت الجريدة فى عددها يوم ٢٣/١٢/١٩٨٨ لاثارة موضوع كشوف البركة وكتبت تحت عنوان « **السكوت الى متى** » أن هناك كشوف للبركة وأن أصحاب نفوذ وبعض الأقلام ، **متورطون** ، ولا أحد يعرف الحقيقة والحكومة مضطرة الى السكوت لان الموضوع فى

القضاء ، ودعت الجريدة النائب العام لاظهار الحقيقة وما تصل اليه التحقيقات فى هذا الشأن •

ومع تصريح وزير الداخلية حول كشوف البركة واعلانه عن بعض الاسماء ، ومع دعوة الجريدة النائب العام لاظهار الحقيقة عدت الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/١٢/٢٦ الى ابراز تصريح رئيس الوزراء فى مجلس الشعب بأنه **لا كشوف بركة** وقوله انه يتحدى المتشككين وأن أى كلام فى هذا الموضوع هو كلام جرائد !! •

ومع هذه المواقف المتناقضة والمتعارضة ، لا تحاول الجريدة البحث والتحرى عن الحقيقة ، ولكن تنحو الى نفى وجود ما يسمى بكشوف البركة ، وتكتب فى عددها يوم ١٩٨٨/١٢/٢٧ تحت عنوان **عجائب** أنه بعد النفى الحاسم من جانب رئيس الوزراء بعدم وجود كشوف بركة • كيف ستدافع الصحف التى روجت الاشاعات حول مثل هذه الكشوف • وتمضى الجريدة الى القول « لقد بلغ الأمر ببعض الصحف الى القول بأن معظم المسئولين السابقين والحاليين كانت اسماؤهم مدرجة فى كشوف البركة ، أى أنهم جميعا مرتشون ويأتى رئيس الوزراء ليقول أنه كلام جرائد ويتحدى ويالها من محنة تعانى منها الصحف ويالصبر الحكومة على نفى تهمة خطيرة » •

وتمضى الجريدة فى هجومها على أصحاب الريان ، وتبرز أقوال النيابة أمام غرفة المشورة بجنوب القاهرة ، بأن أسرة الريان بعيدة عن الشريعة الاسلامية ، وأنهم جمعوا أموال المودعين ، وكانت الارباح سرابا • وتذكر الجريدة فى اطار حملتها على « الريان » بأن احدى المودعات اقتربت من قفص الاتهام وسألت أحمد توفيق اين فلوسى يا ريان ؟ •

كان ما تقدم عرضا وصفيا لنماذج محددة من وقائع جرائم النخبة التى عكستها صفحات جريدة الاخبار خلال فترة البحث ، وواضح من سياق عرض هذه الوقائع وغيرها ، مدى الضعف والتناقض والتشويش الذى تثيره هذه المضامين حول جرائم النخبة المختلفة • وكان النموذج

الصارخ فى ذلك معالجة الجريدة لموضوع شركات توظيف الاموال ، ومع أن وقائع جرائم الائتمان قد عكستها صفحات الجريدة على امتداد فترة التحليل ، الا أن دور الجريدة فى هذا الشأن قد اقتصر على نقل الوقائع والتصريحات حولها من المسئولين فى الأجهزة المختصة ، وكان التوسع فى النشر فى هذا الجانب لا يصاحبه محاولة من جانب الجريدة توضيح الاجراءات التى اتخذت حيال مرتكبيها وما انتهى اليه مصيرهم والعمل على خلق رأى عام قادر على فهم حقيقة ما يجرى والى محاولات التصدى وتقويم الانحراف وبدا الأمر أمام القراء وكأنه لم يعد هناك ضابط أو روابط وأن التسيب والفوضى أصبحت هى السمة السائدة فالحديث عن جرائم الاستيلاء على أموال البنوك على سبيل المثال لا يتوقف وبين الحين والاخر توالى الجريدة النشر حول وقائع هذه الجرائم لكن الامر يقتصر على الاشارة الى احالة الجريمة الى التحقيق أو فرض الحراسة أو التحفظ أو الهروب للخارج ، وهى كلها اجراءات غير رادعة أو كافية ، ومعها يصبح التوسع فى النشر حولها ، بالصورة التى عرضنا لها آنفا ، له خطورته ليس فقط على الرأى العام ولكن على النظام ذاته الذى تزعم الجريدة أنها تؤيده وتدافع عنه •

٢ — الوقائع على صفحات جريدة الاهالى :

يعتمد نشر الوقائع المختلفة حول جرائم النخبة على صفحات هذه الجريدة فى المقام الاول على تقارير الجهاز المركزى أو الرقابة الادارية وأجهزة الامن وعادة ما يقتصر النشر حول هذه الوقائع على الاجزاء التى تتضمنها التقارير والتى تشير الى أوجه الانحراف أو الفساد فى أجهزة الدولة المختلفة ، دون بيان لاوجه التصرف فيها سوى الاشارة الى عجز الحكومة وتواطؤ الأجهزة المختلفة ، وبصفة عامة يأخذ الحديث على صفحات الجريدة حول جرائم النخبة طابع التضخيم أو تلوين الوقائع وتوجيهها فى اتجاهات معينة لا تخلو من غرض سياسى • والنموذج التالى الذى نشرته الجريدة يوم ١٩٨٩/٤/٢٥ يوضح هذا المنحى :

« **نصاب عادى جدا** » ••

« أصبح من الطبيعى أن يشكو المواطن المصرى ، ومن الطبيعى أيضا

أن تهمل الأجهزة شكواه لان المشكو فى حقه دائما أقوى من المواطن ومن القانون ومن العرف طالما أن هنـاك **حزب وطنى** ديمقـراطى يحميـه ومؤسسات فاسدة تسنده • وهذه واحدة من القضايا العديدة على مكاتب أجهزة التحقيق • فقد قام صاحب شركة مقاولات خصائص بتأجير شقق بالعقار رقم ٢ شارع السباح عبد المنعم بالمنطقة السابعة مدينة نصر منذ عام ١٩٨٠ وأخذ مبلغ كمقدم ايجـار وخلو رجل وكتب ايصـالات بذلك ، واكتشف المستأجرون أن المقاول قام بتحرير أربعة عقـود لكل شقة وحصل على مبالغ طائلة • وهرع الجميع للنيابة ، ورفعوا القضية رقم ١٩٨٤/٥ وأبلغـوا المدعى الاشـتراكى • فكانت المفـاجأة أن عشرات المواطنين تقدموا بشكاوى مماثلة ضد المالك ولكن الرجـل أحرج الجميع لسانه وراح يعد العدة للهرب الى الخارج • فأبرقوا لوزير العدل والنائب العام لمنعه من السفر أو القبض عليه واعـادة أموال النـاس دون جدوى ولا يزال الرجل طليقا والضحايا يخرجـون من مكتب الى مكتب دون جدوى • فأين يدهبون » •

وقد كان من الطبيعى وفى ظل هذا المنحى للجريدة ، أن يسود الحديث على صفحاتها حول وقائع **الفساد الادارى** فهناك انحرافات ومخالفات ضخمة فى جهاز التخطيط العمرانى التابع لمحافظة الاسمعيلية ، والمحافظ يأمر بالتكتم ، والجريدة حصلت على أوراق رسمية تفيد أن « عبد المنعم عمارة » قدم لجمعية العاشر من رمضان التى كان عضوا بها هو وأقاربه تسهيلات ضخمة لم يقدم مثلها لجمعية أخرى ، وعميد كليـة التربيـة حصل على منصبه بشـكل غير شرعى ، يعطل ترقية أستاذ وينتهك القانون وتحقيقات هامة تجريها الرقابة الادارية تكشـف عن تهـريب طائرة أمريكية ورادار الى مصر دون علم السلطات ، والرقابة الادارية تلقت شكاوى عديدة من مدير عـام المساحة الجيولوجية تطعن فى ذمته المـالية واستغلال سلطاته وتحقيق مصالح خاصـة •

وتمضى صفحات الجريدة تعكس وقائع الفسـاد الادارى ، فتشير الى احالة النيابة الادارية الى المحكمة التأديبية كلا من مدير عام التموين بمحافظة الاسماعيلية ورئيس مجلس ادارة شركة الاسماعيلية الوطنيـة

للتسويق والتصدير ورئيس مجلس ادارة شركة الاسماعيليـة للامن الغذائى . الاول بتهمة الاضرار بأموال الدولة . بصرف كميـة من الأقمشـة المدعمـة لبعض الأفراد والحصـول على مكافآت لنفسـه والاخران سلكا تصرفات تضر بالصالح العام حيث قبلا أن يعمل لديهما مدير التموين رغم مخالفة ذلك وصرفا له أجور ومكافآت . والجهـاز المركزى للمحاسبات كشف سلسلة من المخالفات فى صندوق الخدمات والتنمية عن عام ٨٢ — ١٩٨٣ بمحافظة الدقهلية تتعلق بحصول الحزب الوطنى الديمقراطى بالدقهلية على ٢٥٠٠٠ جنيه لتغطية مؤتمـراته وانتقالات قياداته . وثلاث قضـايا مخالفات بالتعليم متهم فيها ٥ وكلاء وزارة ، ورجال الحزب الوطنى يختلسون الاموال المخصصة لمقاومة النمل الأبيض . وشركة قطـاع عام رست عليها احدى العمليات على الساحل الشمالى ، اعطت العملية من الباطن لاحد المقاولين المعروفين ، الذى أعطى بدوره أحد المسئولين بلجهاز الشمالى سيارة مرسيدس صفراء رقم ٢٢٥ ملاكى مرسى مطروح . والتى تقوم بمهام خاصـة وينتقل بها الى المنصورة حيث يلقى محاضراته فى جامعتها والشركة تصرف مرتب ثابت لسائق السيارة المرسيدس .

وتمضى الجريدة فى نشر وقائع الفساد المجهلة فتشير صفحاتها يوم ١٢/٢/١٩٨٦ ، أن أجهزة الامن ، رفعت الى القيادة السياسية خلال الاسبوع الماضى تقريرا عن وزير بالحكومة الحالية انضم اليها خلال التغيير الوزارى الاخير نسب التقرير الى الوزير الحالى المسئول عن وزارة تسهم بنصيب وآفر من العمـلات الصعبة فى الدخـل القومى ، انحرافات وتهم وتجاوزات خطيرة من بينها استثناءات لخمسـة مشروعات ضخمة فى القطاع الذى يشرف عليه من العرض على لجنة السـياسات وهيئة الاستثمار فى مقابل عمـولات واتاوات ضخمـة من الشركـات الاستثمارية . كما تشير الجريدة فى عددهـا يوم ١٠/١٠/١٩٨٤ الى المذكرة التى رفعها المستشار عاطف زكى النائب العام الى وزير العـدل يطلب رفع الحصانة البرلمانية عن رئيس أحـد الأحزاب ، وهو عضـو بمجلس الشورى للتحقيق معه فى بعض المخالفـات الماليـة وتذهب الجريدة الى أن الاتهامات تتحدد فى وجود اختلاسات واضرار بالمـال

العام للشركة التى يرأسها المسئول • واجراء اتفاقيـــات مع عدد من المقاولين بالأمر المبـــاشر •

وحول قضية « رد الاموال المصادرة الى المهربين » المتهم فيهـــا عبد الخالق المحجوب ، ورفعت البشير ، كتبت الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٦/٢/١٢ تحت عنوان « **لماذا لم تكشف انحرافات الصـــغير قبل تولى الكبير لمنصبه** » تدافع عن رئيس مجلس الشعب السابق رفعت المحجوب أوضحت أنه كان هناك نية التستر على عبد الخالق بدليل أن قرار الاتهام الصادر عام ١٩٨٠ من النائب العام لم يتضمن اسمه الا عـــام ١٩٨٥ بعد تولى شقيقه لرئاســـة مجلس الشـــعب • وأضـــافت الجريدة أن تولى رفعت المحجوب رياسة المجلس ، قد أخاف عنـــاصر معنيـــة داخل السلطة خشية قيادته للاتجاهات الرامية الى ترشـــيد الاقتصاد • وفى المقابل اهتمت الجريدة بابراز نص الاستجواب الذى تقدم به كل من علوى حافظ وابراهيم شكرى عضوا مجلس الشـــعب الى الحكومة ، والذى اتهم الحكومة بالتستر على رؤوس الفساد ، فمع أن المتهمين فى القضية قد بدءوا نشاطهم منذ عام ١٩٧٩ ، ورغم أن الرقابة الادارية قد سجلت مخالفتهم منذ عامين ، فان الاجراءات القضـــائية ضدهم لم تبدأ الا عام ١٩٨٥ ، وظل المتهمون فى مواقعهم داخل وزارة الاقتصاد وحتى قبيل صدور الحكم بلحظات ضدهم • كما أبرزت الجريدة ادانة ابراهيم شكرى خلال مناقشة الاستجواب ، تقاعس وزارة الداخلية فى ضبط المتهمين وتمكنهما من الهروب وقوله « أمر عجيب ان لا تتوانى الداخليـــة عن ملاحقـــة السياسيين ومنعهم من الســـفر ، بينما تتذرع بعدم صدور أمر من النيابة يمنع سفر المتهمين فى القضية » •

وتظهر صفحات الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٦/٤/٣٠ ، أن ثمة شخصيتان كبيرتان أحدهما بالسلطة بينما خرجت منها الاخرى اتهمتهما الحكومة الكندية بتقاضى ثلاثة ملايين دولار من صفقة طائرات هليوكبتر لمصر ، وأن الحكومة المصرية ردت على هذا الاتهام بأنها حققت الموضوع ولم تتوافر لديهـــا الدلائل •

وتتابع الجريدة وقائع قضية « الرشوة الكبرى » المتهم فيها عدد

من كبار قيادات وزارة الصناعة ، وتعلن فى عددها الصادر يوم ١٩٨٦/٣/٢٩ ، أن الرئيس مبارك انتقد الفساد فى وزارة الصناعة خلال اجتماع مجلس الوزراء ، ومع ذلك ، تشير الجريدة الى أن مسئول كبير بالحزب بالوطنى صرح لامناء المحافظات ، أن الحكومة لن تسمح باستمرار حبس قيادات الصناعة المتهمين بقبول رشاوى فى مشروع الورق بقوص وأكد بأنه لن يسمح للمعارضة بأن تنسب كل انحراف الى الحزب الوطنى • كما تحمل صفحات الجريدة فى عددها يوم ١٩٨٦/٥/٧ خبر انتهاء النيابة من اعداد قرار الأتهام فى هذه القضية • وفى العدد ذاته تنوه الجريدة الى أن نيابة الاموال العامة ستكشف خلال الايام القليلة القادمة عن ثان أكبر قضية فساد فى قطاع الصناعة والتى تورط فيها (خمسة) من قيادات وزارة الصناعة من بينهم أحد المتهمين فى قضية الرشوة الكبرى التى أعلن عنها مؤخرا • وأضافت الجريدة أن التحقيقات تدور حول تهم تتعلق بالتلاعب بأموال احدى شركات القطاع العام الصناعية لانتاج الزيوت والصابون من خلال المزادات والعطاءات الخاصة بالشركة وتنوه الجريدة الى أن هناك محاولات مكثفة من جانب قيادات الحزب الحاكم التستر على هذه القضية وعدم الاعلان عنها •

كما تعكس صفحات الجريدة • وقائع جرائم الائتمان والاستيلاء على المال العام ، وتكتب تحت عنوان « ظاهرة الاحتيال على البنوك • قروض وتسهيلات بلا ضمانات كافية » ، أن أحداث الاسبوعين الاخيرين قد كشفت عن ظاهرة قيام عدد من كبار التجار بالتحايل على بعض بنوك القطاع العام واقتراض مبالغ تقدر بعدة ملايين من الجنيهات ثم امتناعهم عن التسديد والهروب خارج البلاد وتشير فى عددها الصادر ١٩٨٤/٦/١٣ الى أن « مجموعة شركة الديب » تمكنت من التواطؤ مع بعض موظفى البنوك ببنك مصر فرع سيزستريس والبنك الأهلى فرع طوسون بالاسكندرية وبعض البنوك الاستثمارية وحصلت على قروض بـ ٥٠ مليون جنيه و ١٠ ملايين دولار •

وتشير فى ذلك الى قضية بنك مصر ، وتفصح عن أسماء بعض المتهمن

وعلى رأسهم موسى العفش « وزوجته نفيدة » ونورهان على الشافعى وسونيا بسيونى والذين اشـتركوا فى الاحتيـال على بنك مصر برهن مصوغات ومجوهرات قدرت بحوالى ٤٥ مليون جنيه فى حين أنها لا تزيد عن ٤ ملايين جنيه وحصلوا نتيجة لذلك على ٢٣ مليون جنيه قروضا مما أضر بالمصالح الاقتصادية • كما تشير فى عددها يوم ١٣/٦/١٩٨٤ ، تحت عنوان « البنك الاهلى يتحرك » الى قرار النائب العـام بمنـع أصحاب شركة « أوتمان » للمقاولات وهى من كبريات المجموعة الانفتاحية بالاسكندرية من السفر ، وأن النيابة العامة قد تلقت بلاغا يتضمن قيام المذكورين ببيع بضائع قيمتها حوالى خمسة ملايين جنيه كانت مرهونة لحساب البنك الأهلى نظير قروض قدرها ثلاثة ملايين جنيه بالاضـافة الى مليون جنيه حصلت عليهـا الشركات المذكورة من البنك • وأوضحت الجريدة أنه على الرغم من نشرها عما يجرى من انحرافات بهذه الشركات ، فان أحد من المسئولين فى البنك الأهلى صاحب القروض الضخمة لم يتحرى الأمر للحفاظ على أموال البنك •

وتمضى الجريدة فى هذا الاتجاه ، وتشير فى عددها الصـادر يوم ٤/١/١٩٨٤ تحت عنوان عريض وممتد « محاولات مستميتة لتغطية ضياع ٣ ملايين جنيه بشركة مقاولات » أن الرقابة الادارية وضعت يدها على وقائع تسهيل الاستيلاء على المال العام بواحدة من أكبر وأضخم شركات المقاولات يبلغ حجم المال المستولى عليه أكثر من ثلاثة ملايين جنيه وكانت الوسيلة هى تحرير عقود وهمية مع مقاولين وهميين ، يجرى بموجبها صرف الاموال المستحقة •

ودون الاشارة الى وقائع محددة تجرى الجريدة تحقيقا موسعا على صفحات عددهـا الصـادر يوم ١٨/٧/١٩٨٤ ، تحت عنـوان « فوضى بنوك الانفتاح » ، ودعت من خلال هذا التحقيق الى مواجهـة حازمة لما يحدث فى القطاع المصرفى واضافت قائلة : « من غير المعقول أن تطالعنا الصحف كل صـباح بقضية جـديدة ، ضـاعت فيها عشرات الملايين من الجنيهات ، وأن يخرج المدعى الاشتراكى كل يوم بقرار اتهام جديد ، يشير بوضوح الى مخالفات العاملين بالجهاز المصرفى • ومن

غير المعقول أن تصبح البنوك هدفا للنصابين وتجار الانفتاح يسلبون الملايين بخطاب أمانة ثم يهربون الى الخارج » •

وللتدليل على عجز الحكومة عن التصدى للفساد فى الجهاز المصرفى أشارت الجريدة أن وزير الاقتصاد عندما استخدم حقه لأول مرة واستبعد عضوية أربعة من قيادات بعض البنوك المشاركة فى مجلس ادارتها • ورغم أن القائمة تضم ٢٦ قيادة مصرية تحوم حولها الشبهات الا أن القيادات المستبعدة ، سارعت الى القضاء المستعجل لوقف قرار الوزير ، مع أن أحد هؤلاء كان يعمل من قبل فى بنك قناة السويس الذى تورط فى أقراض توفيق عبد الحى « عدة ملايين دون ضمانات كافية • وقد استبعد على أثرها من مقعده فى بنك قناة السويس ، ولكن الحكمة ما وبناء على ترشيح من مليونير كبير يعمل فى مجال المقاولات تبوأ هذا المسئول منصبا أكبر فى بنك انفتاحى آخر وبنفس الطريقة يتم التلاعب» •

وتمضى الجريدة فتظهر شهادة المدعى الاشتراكى التى أوضح فيها أن أحد تجار العملة بلغ حجم تعاملاته خلال عام واحد ١٠٠٠ مليون جنيه وحصل على تسهيلات من بنوك جمال ترست والاهرام والاعتماد والتجارة والعربى الأفريقى ، وقناة السويس ، وأن تلاعب القيادات المصرفية مع كبار تجار العملة ، قد أدى الى اختناقات فى سوق النقد الاجنبى وارتفاع سعر الدولار •

وحول الموضوع ذاته ، تشير الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٠/١٠/١٩٨٤ ، الى أن تحقيقات تدور حاليا على درجة كبيرة من السريه داخل أحد البنوك الخاصة وتتناول بعض التصرفات الخطيرة لاقارب أحد الوزراء الحاليين منها قيام البنك بتمويل قرض لشراء شقة تمليك لخطيب ابنة شقيقة الوزير ، كما قام البنك باقراض العروسين مبلغ ١٣ ألف جنيه بدون فوائد لتأثيث شقة وكشفت التحقيقات أن أحد موظفى البنك سابقا وهو من أقرباء الوزير هو الذى أتم القرض • وفى العدد ذاته تشير الجريدة أن تحقيقات تدور أيضا حول قريب محظوظ آخر من مواليد ١٩٥٦ تخرج من الجامعة عام ١٩٧٨ ، ومع ذلك فان ديونه المستحقة

السداد لهذا البنك وبنوك أخرى قفزت آلى ١٠ ملايين دولار ، وأنه حصل على هذه التسهيلات الائتمانية بمساعدة قريب محظوظ ثالث كان يعمل بالبنك قبل انتقاله للعمل ببنك آخر ، وتمضى الجريدة فى متابعة انحرافات البنوك وتشير فى عددها يوم ١٦/٣/١٩٨٦ الى أن أحد البنوك التجارية قام بتهريب النقد الأجنبى بمعدل وصل ١٥ مليون دولار فى الاسبوع • كما قام البنك الذى يحمل اسم احدى امارات الخليج العربى بمحاسبة الضرائب على أساس سعر الدولار ٨٣ قرشا بالمخالفة للقواعد التى تقضى بحسابه بمبلغ ١٣٤ قرشا •

كذلك ، فقد عسكت صفحات الجريدة جرائم **التهرب الضريبى** وتشير فى عددها الصادر يوم ٢٦/١٢/١٩٨٤ ، تحت عنوان : « **شطار على مصر** » الى بعض حالات التهرب الضريبى • وتذكر بالاسم أن المليونير « محمد حسام أبو الفتوح » صاحب الشركات والتوكيلات المنتشرة فى المناطق الحرة وغيرها ، كتب فى اقراره الضريبى عن عام ١٩٨٠ ، أن أرباحه ٧٥ ألف جنيه وقدرها الفحص بمبلغ ٧٢٠ ألف جنيه ، وفى أقرار ٨١ سجل أرباحا قدرها ٨٠ ألف جنيه وقدرها الفحص ٢ مليون جنيه • كما أن « محمد سعيد الزارع » أحد كبار المتعاملين مع اسرائيل وعضو الغرفة التجارية قدم اقراراً عن أرباحه فى عام ١٩٧٧ مائتى جنيه فقط وثمانية آلاف فى عام ٨٢ ولا يوجد فى ملفه أى بيانات •

وتحت عنوان « ضرائبيات » تكتب الجريدة عن نتائج جرد أرشيف مأمورية ضرائب الجيزة أول ، حيث تبين أن هناك ٢٩٠٨ ملفا غير موجود من جملة ٧٣٠٠ ملف • وقالت الجريدة « أنه من المتوقع أن يكشف التحقيق عن وقائع انحرافات بعض مأمورى المصلحة لاخفاء ملفات بعض أصحاب الملايين » •

ولم تظهر جرائم **توظيف الاموال** على صفحات الجريدة سوى فى أواخر عام ١٩٨٦ ، وبعد استفحالها ، فتكتب فى عددها الصادر يوم ١٩/١١/١٩٨٦ ، تحت عنوان « مهمة عاجلة أمام الوزارة الجديدة » أن هناك مليون مواطن و٤٠ مليار جنيه تتقامر بها شركات توظيف الاموال على الطريقة الاسلامية • ومع ذلك تبرز الجريدة تصريح صاحب

شركة للريان وقوله : « أن محافظ البنك المركزى يحاربنى » • وتحت عنوان « أسرار الفساد » تكتب الجريدة فى عددها الصادر يوم ٣١/١٢/ ١٩٨٦ ، أن نيابة عابدين تحقق فى المحضر المحال اليها من مباحث مكافحة التهرب بقيام صاحب محلات العجيل بمصر الجديدة « محسن داود » بالاستيلاء على مليون جنيه من المواطنين بدعوى توظيفها مقابل عـائد شهرى وتحرير شيكات بدون رصيد ثم اكتشفت المباحث هروبه للخارج •

وتنقل الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/١/٦ تصريح مسئول هيئة سوق المال والذى أوضح فيه أنه لا ضرورة لقانون جديد لشركات توظيف الاموال ، وتبرز تأكيده بأن قانون تنظيم شركات الاموال الحالى حبر على ورق بسبب أهمال وزراء الاقتصاد المتعاقبين من تاريخ صدور القانون فى نهاية عام ١٩٨١ وحتى الان عن اصدار القـواعد التنظيميـة لتنفيذ القانون ، وأن هذه القواعد لو صدرت لكان هذا القانون كافيا للهيمنة على شركات توظيف الاموال •

وتشير الجريدة فى عددها يوم ١٩٨٨/١/١٣ الى واقعة هروب صاحب شركة الهلال لتوظيف الاموال الى أمريكا بعد توقف الشركة عن سـداد حقوق المودعين وفوائد الايداعات لعدة شهور وتذكر أن أصول الشركة لا تفى الا بنصف حقوق المودعين التى تصل الى ٦٥ مليون جنيه بخلاف الفوائد التى توقفت الهلال عن سدادها فضـلا عن أن ديون صـاحب الهلال للبنوك لم يحصر منها سوى ٢٠ مليون جنيه •

وأيا كان الامر ، فان اللافت للنظر هو موقف الجريدة المتـناقض ازاء موضوع شركات توظيف الاموال ، ففى حين تعان على صفحاتها فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/١/١٣ ، عن انعقاد الجمعية العمـومية غير العادية لشركة الريان للمعاملات المالية ، والريان العقارية ، وزيادة رأس المـال ، وتبرز نص البرقية التى أرسلتها الجمعية العمومية الى الرئيس محمد حسنى مبارك ، وتشير الى أن الاجتماع حضره كبار المسـئولين المساهمين وجمع غفير من المواطنين المستثمرين والمساهمين ، والذين وافقوا بالاجماع على جدول أعمال الجلسة ، وترى على لسان مسئول هيئـة سوق المال أن القانون الحالى كافيا لتنظيم عمل هذه الشركات وانه لا داع

لاصدار قانون كما أشرنا آنفا ، نجدها تتحدث بأسلوب ساخر تحت عنوان « تجار ، تجار ، ولاخر مدى تجار » عن نشوب خلاف عائلى بين صاحب شركة معروفة « لتجريف الاموال » على حد تعبير الجريدة وبين ابنة زوجته عندما طلبت الابنة عدة (باكوات) من ميراث أمها عن أبيها لشراء سيارة وبعض الملابس ورفض صاحب الشركة بشدة وقال للابنة « أن أموال أبيك فى الحفظ والصون يجب أن يكون زيتنا فى دقيقنا الخالى من النخالة واشترى لها من شركته سيارة بالتقسيط « بارك الله فيه » ومع هذا النقد والسخرية ، فان المتصفح لصفحات العدد ذاته يجد اعلانا ضخما لشركة الريان للمعاملات المالية يشيد ببدء المرحلة الاولى لاقتحام مشكلة الاسكان فى مصر !! •

وأيا كان الامر ، فانه يمكن القول أن موقف جريدة الاهالى وبالذات ابتداء من عام ١٩٨٨ ، كان اعلاميا ضد بعض شركات توظيف الاموال واعلانيا فى صالح هذه الشركات ، وأن تأثير الاعلان على صفحات الجريدة تمثل فى الحد من اندفاع الجريدة فى انتقاد شركات توظيف الأموال خصوصا عندما نشب الصراع بين هذه الشركات والحكومة بشكل علنى وبعد أن صارت الحكومة فى اتجاه اصدار قانون تلقى الاموال ، حيث وجدت الجريدة نفسها فى موقف بالغ التعقيد ازاء مجريات هذا الصراع حيث يحدوها الرغبة فى انتقاد موقف شركات توظيف الأموال باعتبارها نتاج سياسة الانفتاح التى تنتقدها الجريدة كسياسة عامة وثابتة للحزب الذى تعبر عنه الجريدة ، وفى نفس الوقت لاترغب فى تبنى موقف الحكومة وتأييدها فى هذا الصراع أيضا كسياسة ثابتة باعتبارها جريدة تصدر عن حزب سياسى معارض •

وقد انعكس كل ذلك ، فى تناقض موقف الجريدة ازاء قضية شركات توظيف الأموال ، فاذا مضينا نقلب صفحات الجريدة نجدها فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/٣/٢٣ ، تخصص ملحقا خاصا شغل حيز خمس صفحات تحريرية كاملة وبالالوان عن مجموعة شركات الريان وقد تضمن هذا الملحق دعاية صارخة للشركة وانجازاتها تحت عنوان الريان للمعاملات المالية الصرح الشامخ فى عالم شركات الاستثمار ، المكتبات ، التعليم ، دور الحضانة ، الاسكان ، اللحوم ، الطوب ، المنظفات •

وفى المقابل وعلى صفحات العدد نفسه تهتم الجريدة بما يدور من صراع وخلاف فى دوائر الحكم حول اصدار قانون جديد لاخضاع وتنظيم عمل شركات توظيف الاموال ، وتكتب تحت عنوان : « **خلاف بين الحزب الحاكم وحكومته حول قانون توظيف الاموال** » ، أن خلافات قد نشبت مؤخرا بين قيادات الحزب الحاكم وبين الحكومة بسبب مشروع القانون الجديد لشركات توظيف الاموال ففى حين أكد رئيس الحكومة أن الوزارة ستتقدم بمشروع القانون الجديد لتنظيم عمل هذه الشركات الى مجلس الشعب ، حذرت قيادات الحزب الحاكم من اصـدار قانون جديد وأن يكتفى بتطبيق أحكام قـانون الشركات المسـاهمة على شركات توظيف الأموال • ومع ذلك تعود الجريدة فتشير الى وجود تقرير رسمى يحذر من التعرض لشركات توظيف الاموال أو محاولة تقييدها بقانون خاص فى الوقت الحالى ، وأن التقرير أشار الى امكانيـة الاستفادة النقـدية بالعملات الصعبة لدى هذه الشركات •

وتمضى الجريدة على نفس المنوال ، ففى حين تؤكد فى عددها الصادر يوم ١١/٥/١٩٨٨ ، أن الخلاف بين الحزب الحاكم والحكومة يؤجـل مشروع قانون توظيف الشركات ، وأن د• عاطف صدقى رفض مقترحات أعضاء اللجنة الاقتصادية بالحزب بتعديل مواد قـانون شركات توظيف الاموال الحالى بدلا من اصدار قانون جديد ، تشير الجريدة الى أن مسئول قانونى باحدى شركات توظيف الاموال المندمجة مؤخرا قال أن رئيس الوزراء ومسئولين كبار نصحوا أشرف السعد بالدخـول مع الريـان فى مشاركة حتى لا يهتز وضع شركته اقتصاديا بعد الخسائر الكبيرة فى فرنســـا •

وبعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون الجديد ، يوم السبت الموافق ٤/٦/١٩٨٨ ، وموافقة اللجنة الاقتصــادية فى مجلس الشعب على القانون فى اليوم نفسه ، وموافقة مجلس الشعب عليـه فى جلسة يوم الثلاثاء من الأسبوع ذاته فى عملية امرار سريعة للقانون بعد صدور التوجيهات وتدخل مؤسسة الرياسة ، أوضحت الصحيفة فى عددها الصادر يوم الاربعـاء ٨/٦/١٩٨٨ ، وتحت عنوان مانشيت بالاحمر :

« شركات التوظيف ترفض القانون الجديد » ، أن اتصالات سريعة قد تمت صباح الاحد بين رؤساء الشركات عقد بعدها اجتماع ضم أحمد توفيق عبد الفتاح (الريان) وطارق أبو حسين (الهدى) وأشرف السعد ، ومحمود طاحون (بدر للاستثمار) وأن المجتمعين طلبوا مقابلة رئيس الجمهورية وعقد اجتماع عام للمستثمرين (المودعين) لعرض الامر عليهم • وتبرز الجريدة مطالب أصحاب شركات توظيف الاموال وهو أما الاستماع اليهم وتعديل القانون فى اتجاه المحافظة على مصالح جميع الاطراف من وجهة نظرهم ، وأما تصفية الشركات ورد أموال المودعين لاصحابها مع اعطائهم فرصة أكثر من سنتين لاجراء التصفية •

وعندما صارت الامور فى اتجاه الضغط على هذه الشركات وحصارها وصدور القانون ، بدأ الاتجاه العام على صفحات الجريدة يميل فى اتجاه تجريم نشاط أصحاب شركات توظيف الاموال ، وعندئذ بدأت صفحات الجريدة تفصح عن أن هناك قضية أسفر حكم فيها على أصحاب الريان بعامين سجن فى القاهرة ، وهناك تحقيقات أخرى تجريها النيابة العامة مع شركات الريان لمحاولة استيراد صفقة حبوب دون اتباع القواعد الاستيرادية ومحاولة تهريب المركب الحاملة للشحنة من الاسكندرية الى دمياط • كما يوجد تحقيق آخر لاشرف السعد الذى استورد ١٢ ألف طن من المكسرات من تركيا وحاول سحب المركب من الاسكندرية الى بورسعيد رغم قرار حظر استيراد هذه السلعة ، وتنوه الجريدة فى عددها يوم ١٩٨٨/٤/٢٧ أن هناك وقائع عديدة يجرى التحقيق بشأنها وحظر النائب العام نشر تفاصيلها •

وأخذت صفحات الجريدة بعد ذلك تعكس وقائع تجمهر المودعين أمام شركات توظيف الأموال ، وعن البلاغات الضخمة التى يتلقاها المدعى الاشتراكى ضد هذه الشركات وعن صور معاناة المودعين ، كما تابعت الجريدة أنباء اعتقالات بعض أصحاب شركات توظيف الاموال وتنشر صورة الريان لحظة القبض عليه وتكتب تحتها الريان والنهاية ، وتنوه نقلا عن مصادر أمنية أن تشهد الايام المقبلة اعتقال عددا جديدا من المتورطين فى توظيف الاموال وفى مقدمتهم رئيس شركة الهدى مصر ،

وأن دائرة التحقيقات سوف تتسع بعد أن أشارت الاعترافات والبلاغات وأقوال الشهود لعدد ضخم من الاسماء المعروفة حيث شملت قائمة العاملين والمستشارين لشركة واحدة اثنين من النواب السابقين لرئيس الوزراء ومساعد سابق لوزير الداخلية ووكيل وزارة حالى . كما أشارت الاعترافات لثلاثة وزراء حاليين تدخل اثنان منهما لصرف مستحقات كبار العاملين فى وزارتيهما .

وتمضى المعالجة على صفحات الجريدة فى اتجاه تحميل الدولة مسئولية ظاهرة شركات توظيف الاموال ومسئولية الحكومة فى حماية أموال المودعين ، وتصف ما حدث بأنه عملية نصب كبرى شاركت فيها الدولة ، وكبار المسئولين ، فتكتب تحت عنوان : « **الاهالى تسجل كبرى عمليات النصب فى التاريخ المصرى** » المناورات والتحقيقات والاعترافات ١٠٠ مليون جنيه لصحفيين و١٠٠٪ أرباح لبعض الشخصيات وأخيرا حدث الأنهيار لدولة شركات توظيف الأموال . وتنوه الجريدة ، بأنه يتوقع صدور قرار من النائب العام يمنع النشر فى قضايا توظيف الاموال خاصة الريان وذلك حفاظا على سرية التحقيقات التى كشفت عن تورط عدد كبير من المسئولين بالدولة ومجلسى الشعب والشورى ، وبعض الوزراء الحاليين والسابقين والمحافظين السابقين وكبار رجال الدعوة الاسلامية وأولادهم وحوالى ١٥ صحفيا عملوا كمستشارين اعلاميين لشركات توظيف الأموال مقابل مكافآت شهرية ثابتة وضخمة . وقد أفصحت الجريدة فيما بعد فى عددها الصادر ١٩٨٨/١١/١٦ عن أسماء ثلاثة من كبار المتورطين مع الشركات هم : البنوى اسماعيل ، وعبد الصبور شاهين وعبد الرازق عبد المجيد قبل أن يصدر قرار من النائب العام بحظر النشر حول التحقيقات مع أصحاب شركات توظيف الاموال .

وواضح من سياق العرض السابق الذى استهدف استعراض وقائع عدد من جرائم النخبة على صفحات جريدة الاهالى ، أنه مع الحيوية النسبية لهذه الوقائع ، ألا أن التضخيم والافتعال والهوى كان ظاهرا وواضحا فى المعالجة . كما أن التناقض وعدم الانسجام كان أيضا باديا فى تغطية بعض هذه الوقائع وبالذات فى موضوع شركات توظيف الاموال .

٣ ــ الوقائع على صفحات مجلة روز اليوسف :

برزت جرائم **التهرب الضريبى والجمركى** فى مقدمة الجرائم التى عكستها صفحات مجلة روز اليوسف على امتداد فترة التحليل وفى نطاق هذه الجرائم اتجهت المجلة فى عددها الصادر يوم ٧ مايو ١٩٨٤ ، الى شن حملة على مصلحة الضرائب • وكتبت تحت عنوان : ((**مصلحة الضرائب تكيل بمكيالين**)) تقول : ((منذ أكثر من عام لفتنا نظر مصلحة الضرائب بعد أن كشفنا لأول مرة تلاعب وتهرب بعض تجار الأخشاب من دفع الرسوم الجمركية ، أن واحدا من أولئك التجار الكبار رمزنا له بلقب ثرى الاسكندرية ، تهرب من دفع ضرائب لا تقل عن مليون جنيه ، ونشرنا آخر صفقة كان قد اشتراها من أحد كبار تجار الاخشاب بمحافظة المنوفية مقابل تسعة أو عشرة ملايين جنيه • حقق من ورائها أرباحا لا تقل عن مليون ونصف مليون جنيه وقال لنا وزير المالية ، أن الوزارة تعرف وتتابع تلك الحالة ، وأن هذا الممول ممنوع من السفر ، وثبت أنه تهرب من الرسوم الجمركية • ودفع لمصلحة الجمارك ربع مليون جنيه وتصالح معها ، وسافر الى الخارج عدة مرات ولم تحاول مصلحة الضرائب الحصول على مليم واحد منه ، بل لم تحقق على الاطلاق فيما نشرناه عن تهربه من الضرائب ، مما جعل الوسط التجارى فى الاسكندرية يلفظ بأحاديث واشاعات لا نستطيع أن نجزم بصحتها أو خطئها • بل أن مصلحة الضرائب لم تهتم حتى بارسال بيان لنا عن حقيقة الموضوع رغم أننا أشرنا اليه عدة مرات • بعد أن فاحت رائحة تهرب بعض كبار تجار الخشب من الرسوم الجمركية ومن الضرائب ، كما أن وزير المالية لم يبعث لنا ببيان يوضح الاجراءات التى اتخذتها الوزارة ازاء حالة ثرى الاسكندرية هذا أو غيره من الحالات)) •

وتنوه المجلة الى أن قضية تجار الخشب مازالت مستمرة وأن مجموع الرسوم الجمركية المستحقة عليهم حتى الان يبلغ ٩٣ مليون جنيه وقد تم التصالح مع بعضهم ورفض وزير المالية التصالح مع البعض الآخر ، وحدثت محاولة لسرقة دوسيه قضية أحد كبار هؤلاء عليه ٢٥ مليون جنيه رسوم •

وفى العدد ذاته ، أشارت المجلة أن أكبر قضية يجرى التحقيق فيها حاليا هى قضية شركة الاسكندرية للملاحة البحرية ، وأن التحقيقات التى تجريها نيابة الشئون المالية تكشف عن أساليب مثيرة للتلاعب والتهرب من دفع الرسوم الجمركية المستحقة للدولة ، مما يؤكد استحالة قيام فرد واحد بكل هذه الالاعيب بل بالتواطؤ مع عناصر من داخل الأجهزة الادارية وبالذات مصلحة الجمارك • والهيئة العامة للاستثمار

وأوضحت المجلة أن هذه القضية ، وقبلها قضية الأخشاب ، تؤكد ضرورة هز الجهاز الحكومى وتطهيره •• وأحكام دور أجهزة الرقابة بعد أن أصبح مألوفا أن نكتشف أن كل جريمة تهرب أو سلب ، أو التلاعب بالمال العام لم تتم الا بفعل تواطؤ عنصر أو عناصر من الجهاز الادارى

ومع ذلك ترى المجلة أنه من الافضل فى جميع الاحوال التصالح مع التجار المتهربين ، لأن ذلك يضمن وصول حق الدولة الى خزائنها حيث أن اجراءآت التقاضى طويلة من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان ذلك يسلب على حد قول المجلة خصوم الانفتاح حجج الحديث عن الأرتباك الاقتصادى ومسئولية الحكومة عن تلاعب وتقاعس رجال الاعمال عن المساهمة فى التنمية •

وتتجه المجلة الى مدينة القنطرة غرب ، وتجرى تحقيقا موسعا ، فى عددها الصادر يوم ١٥ أغسطس ١٩٨٦ ، تحت عنوان : « **مدينة حرة على هامش بورسعيد** » نقلت خلاله مشاهدات واقعية عن ازدهار المدينة من التهريب وتنشر كاريكاتير يصور حوار بين تاجر شنطه ومأمور جمرك وكتبت أسفل الصورة « مادام أنت مهرب بالدستة ، تبقى الرشوة برضه بالدستة » • وتحت عنوان : « **فرض الحراسة على صبى عربجى برتبة مليونير** » تعرض صفحات المجلة فى عددها ٥/٥/١٩٨٦ لنموذج من الرأسمالية الطفيلية ، والذى صدر حكم محكمة القيم بتأييد قرار المدعى الاشتراكى بفرض الحراسة على أمواله ، والحالة تعود الى شخص بدأ حياته صبى عربجى حتى نهاية ١٩٧٥ فى بنى سويف ، ورحل الى بورسعيد لم يكن يمتلك أكثر من ٧٥ جنيها وبدأ فى تهريب البضائع من المنطقة الحرة وصدرت ضده أحكاما فى (٣٢) قضية مقاومة السلطات وتهريب بضائع

والتعدى على رجال الشرطة والجمارك ، واحراز هيروين واسلحة بدون ترخيص وأدى ذلك الى جمع ثروة أكثر من مليون جنيه .

وتمضى صفحات المجلة ، فتحمل فى عددها الصادر يوم ١٨/٧/١٩٨٨ خبر موافقة مجلس الشعب على رفع الحصانة على العضو « محمد خليل حافظ » تمهيدا لاجراء التحقيق معه بتهمة التهرب من دفع الضرائب المستحقة عليه عن نشاطه التجارى .

كما عكست صفحات المجلة العديد من جرائم **الفساد الادارى** فتنشر فى عددها يوم ٢ يناير ١٩٨٤ ، تحت عنوان **« تجار فى السوق السوداء »** كاريكاتير يصور حوار بين رجلين داخل مصلحة حكومية . وقد كتبت تحت الصورة « شايف حظنا المهبب .. الراجل مش عايز يأخذ رشوة .. » كما تنقل فى عددها يوم ٧ مايو ١٩٨٤ ، خبر حفظ نيابة جنوب القاهرة ، التحقيق اداريا فى القضية رقم ٤٧ لسنة ٨٣ ، المقيدة ضد عضو مجلس الشعب محمد خليل حافظ وآخرين بتهمة احداث تلاعب فى المال العام والتزوير . وتحت عنوان : **« قضايا انحرافات جديدة »** تشير المجلة فى العدد ذاته ، الى أن نيابة الاموال العامة ، تجرى تحقيقا فى انحرافات خطيرة لرئيس مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام وبعض أعضاء المجلس ، بتهمة اختلاس أموال وتلاعب فى توريد منتجات الشركة وتدعو المجلة فى عددها يوم ١٦/٦/١٩٨٤ الى توخى الدقة فى اختيار كبار المسئولين للمناصب الحساسة . وأن يكون الاختيار على أساس الخبرة والكفاءة ، والنزاهة لان ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمعالجة الرشوة التى استفحلت فى المجتمع .

وتمضى المجلة فى عددها الصادر يوم ١٧/٢/١٩٨٦ ، تحقق فيما أثير حول انحرافات محافظ الاسكندرية ونوابها فى مجلس الشعب ومجلسها المحلى حول مشروع الاسكان والحصول على شقق . وتتصل المجلة بكل الاطراف ، المحافظ ، وأعضاء المجلس الشعبى ونواب الاسكندرية وعرضت لاراء كل منهم وما يوجه اليه من اتهامات . ولم تخلص فى نهاية التحقيق الى شىء سوى القول : « انتهى التحقيق عند هذا الحد انتظارا لفصل جديد فى مسلسل الاسكندرية ومحافظها ونوابها » .

وتنتهز المجلة فرصة تجديد مجلس الشعب للمدعى الاشتراكى ، عبد القادر أحمد ، وترسل تهنئة اليه ، وقد صاحب هذه التهنئة تساؤلات موجهة اليه ، هل وقفت حدود الجريمة عند مهربى العملة وتجار المخدرات وناهبى أموال الشعب من خلو رجل وأنهيار العمارات الورقية ، وهل أنتهى عهد جرائم المقتربين من مراكز السلطة والنفوذ مثل عصمت الســادات ، ورشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وغيرهم ، وهل يعلم المدعى الاشتراكى أنه كلما كثف الجهد فى مطاردة الجرائم ذات الصيغة العامة المتصلة بالسياسة الاقتصادية ، كلما أعطى دليلا على استقرار النظام وجديته فى مطاردة الانحراف الذى ينخر قواعد المجتمع ؟

وتميل المعالجة على صفحات المجلة ، الى أظهار انحرافات الاحزاب المعارضة ، فتشير تحت عنوان : « **فضيحة جديدة فى حزب الوفد** » الى واقعة اتهام صحفى بجريدة الوفد « سعيد عبد الخالق » وآخرين بطلب رشوة ١٠٠ ألف جنيه من عبد الرحمــن البيضــانى رئيس المجمــوعة الاستشارية القائمة على تنفيذ المشروع الخاص بالصرف الصحى مقابل وقف الحملة الصحفية عليه • كما تشير فى عددها يوم ١٣/١٠/١٩٨٦ الى أن رئيس حزب معارض آخر يسعى بكل جهد للاحتفاظ بمقعــده فى مجلس الشورى على أمل أن يستفيد من الحصانة البرلمانية فى وقف ملاحقة بعض القضايا المطلوب التحقيق فيها •

واذا مضينا مع صفحات المجلة خلال عام ١٩٨٨ ، نجدها تكتب فى باب « أخبارهم على وجوههم » باسلوب ناقد ســاخر عن الممارســات المنحرفة فى بعض الوزارات وتشير فى عددها الصادرها يوم ٨/٢/١٩٨٨ تحت عنوان « أسمنت ونيابة » أن وزير الاسكان لم يكتف بالغضب من شركة سيجال لانها تبيع حصصها من الاسمنت فى السوق السوداء ، وانما بشجاعة حميدة أصدر قراره بوقف تسليم هــذه الحصص الى الشركة « السوداء » وقد تسرب أول خبر عن هذه الممارسات « السوداء » الى اذن وزير الاسكان عن طريق نيابة الاموال العامة اذ ألقت الشرطة القبض على تاجر أسمنت من اياهم وباستجوابه اعترف أنه اشترى الاسمنت بأزيد من التسعيرة من محاسبيه بشركة سيجال التابعة لوزارة التموين ••

ووزير الاسكان يضرب كفا على كف اذ بينما يحارب تجار السوق السوداء الخاصة .. فوجىء باحدى شركات القطاع العام تنافس هؤلاء الانفتاحيين فماذا يفعل ؟

وتواصل المجلة فى باب « أخبارهم على وجوههم » نقل أخبار موافقة مجلس الشورى على رفع الحصانة عن العضو مصطفى كامل مراد رئيس مجلس ادارة الشركة الشرقية للاقطان (السابق) لاتخاذ الاجراءات التأديبية ضده بسبب المخالفات التى نسبتها اليه لجنة التحقيق المشكلة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٤٤٥ لسنة ٨٨ ووقائع القضيتين رقمى ٢٠ لسنة ٨٦ مكتب‌فنى الاسكندرية و٢٧ لسنة ٨٦ شركات المال الاقتصادى كما تنوه فى عددها يوم ١٩٨٨/١٢/٢٦ الى تأكيد بعض المصادر توجيه تهمة التزوير للدكتور « عبد الحميد حسن » محافظ الجيزة السابق لوجود عقد احدى الشقق التى يمتلكها (١٥ شقة) مزورا فى منزله أثناء التفتيش .

وتشير صفحات المجلة ، الى جرائم **تجارة العملة والائتمان** ، وتبرز فى عددها الصادر يوم ١٩٨٤/٦/١٢ تأكيد وزير الاقتصاد ، بأن الحرب ضد تجار العملة لن تتوقف ، وسيتم مواجهتهم بالاساليب القانونية المشروعة ، وتجرى الجريدة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٤/٨/٢٧ ، تحقيقا موسعا تحت عنوان : « مسلسل تجار العملة » سعت خلاله ، الى عرض وقائع المواجهة بين تجار العملة ووزير الاقتصاد ، والتى بدأت باجراءات وزير الاقتصاد بضبط التعامل فى النقد الأجنبى ومحاربة نشاط تجار العملة . والسماح للجهاز المصرفى بالدخول فى السوق الحرة لصرف العملات الاجنبية . وقد أدت هذه الاجراءات الى رصد حركة مجموعة من تجار العملة والسماسرة الذين تآلفوا لتحقيق مصالح مشتركة بينهم . وتم اغلاق حساباتهم فى البنوك . وعلى رأسهم تاجر العملة الشهير « سامى على حسن » . كما تم ضبط تاجرآن من أكبر تجار العملة هما : « سيد البندارى » و « محمد خضر » كانا قد فتحا بنوكا فى مكاتبهما لصرف الشيكات متحدين سلطة القانون وهيبة الدولة وتداعت الاحداث

بتحويل كل من سامى على حسن وعلى الجمال الى جهاز المدعى العام الاشتراكى للتحقيق معهما •

وتشير المجلة ، الى أن بنك « على الجمال » اللبنانى الجنسية ، قد أصدر لتاجر العملة « سامى على حسن » شيكا بقيمة ٢٣ مليون جنيه وهى شيكات مقبولة الدفع مؤجلة ، وبدون رصيد ، ومسحوبة على حساب « سامى على حسن » فى بنك الجمال لصالح البنوك : المصرف العربى الافريقى ، الاهرام ، فيصل الاسلامى ، وبضمان تلك الشيكات استطاع الحصول على قروض ، مخالفة لتعليمات البنك المركزى ، وامتنع عن الدفع وأسفرت التحقيقات مع « سامى على حسن » عن أنه حصل على تسهيلات أئتمانية كبيرة دون ضمانا من بنوك : الأهرام ، فيصل وقناة السويس • فقد منحه بنك الاهرام تسهيلات ضخمة بلغت ٢٣٫٤ مليون جنيه أى ما يوازى أربعة أضعاف رأسمال البنك وبذلك يكون قد تجاوز نسبة منح التسهيلات التى يحددها البنك المركزى والتى يجب الا تتخطى ٥٦٪ من رأسمال البنك •

وقد قام وزير الاقتصاد بحل مجلس ادارة بنك الاهرام وعين مفوضا عليه وعلى بنك جمال ترست واقالة كل من فؤاد الصراف محافظ بنك فيصل « وأبو رجيلة » رئيس بنك الاهرام ، و « حمزة العدوى » العضو المنتدب للبنك العربى الافريقى •

وقد أظهرت التحقيقات ، أن بنك على الجمال ، يتعامل فى السوق السوداء لتغيير العملات ، واتخذ تجار العملة من مصرفه ، مركزا للاجتماعات السرية ، كما خالف القواعد المصرفية بتجميد حسابات اثنين من رجال الاعمال « أحمد وفتحى توفيق » صاحبا شركة الريان لتوظيف الاموال عندما وقع الخلاف بينهما • كما تبين أن بنك « على الجمال » الذى لم يتعد رأسماله ٢٫٥ مليون دولار أمريكى يتعامل بالملايين تحت ستار مشروعات بعضها غير جدى وعلى حساب بعض المصارف ، حيث بلغت أرباح البنك فى الفترة ما بين ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ خمسة ملايين ونصف مليون دولار •

وتعكس صفحات المجلة وقائع الاستيلاء على أموال البنوك وتشير تحت عنوان : كيف تلهف ٤٠ مليون جنيه الى واقعة استيلاء « محمود زينهم » (ارتيزان) على ٣٥ مليون جنيه من البنوك حملها على كاهله وهرب • وأنه يمارس نشاطه فى اليونان ويرسل عروضا الى بعض تجار الاخشاب فى مصر للتعامل معه ، وتحذر المجلة ، من أن تاجر أخشاب كبير آخر ، حصل على تسهيلات من البنوك تزيد عن خمسين مليون جنيه ، وأنه عاجز عن سدادها ، ويستعد للهرب الى الخارج هذه الايام •

وتنهض المجلة وتقدم على صفحات عددها الصادر فى ١٩٨٤/٨/٢٧ قائمة بمبالغ تسهيلات أئتمانية حصل عليها رجال الأعمال ورمزت لبعضهم بالحروف الاولى والقائمة هى : ارتيزان ٥٤ مليون جنيه ، مجموعة الديب ٧٠ مليون ، عداس ٢٣ مليون وهؤلاء الثلاثة هربوا للخارج ثم هناك (م•س) ٥٣ مليونا ، و (ش • كوت) ٢٤ مليونا و (ع • ص) ٣٢ مليونا •• وتشير المجلة فى نهاية القائمة الى أن اجمالى هذه المبالغ يقترب من رقم (٤٠٠) مليون جنيه حصل عليها أولئك التجار ورجال الأعمال من البنوك •

وتكشف المجلة ، عن أساليب حصول هؤلاء العملاء على هذه الاموال ، حيث تشير الى تواطؤ المسئولين فى البنوك عبر صفقات يدفع خلالها العميل نصف مليون جنيه للموظفين والمديرين وربما أكثر حسب قيمة القرض • كما تشير فى ذلك الى ما يسمى « بكمبيالات المجاملة » حيث يطلب التاجر من زميل له أن يكتب له كمبيالة مجاملة أى بدين وهمى بعدة ملايين جنيه ليقدمها للبنك كضمان للنقود التى يسحبها وهى ملايين بالطبع وعندما تحين ساعة الجد يقول التاجر الذى أصدر الكمبيالات أنه كتبها حقا مقابل بضاعة لم يوصلها التاجر الآخر الذى أخذها منه ، وتتوه الحقيقة وسط مجادلات وجلسات محاكم وهكذا ••

ومع تزايد انحرافات البنوك ، أجرت المجلة فى عددها يوم ١٩٨٦/١/٦ حديثا مع وزير الاقتصاد آنذاك سلطان أبو على حول أسباب عدم اتخاذ اجراءات رادعة ضد البنوك المخالفة ، والحد من وقائع

الاستيلاء على أموال البنوك ، وضعف رقابة البنك المركزى ودوره فى هذا المجال ، وقد اعترف وزير الاقتصاد خلال هذا الحوار بضعف الرقابة على البنوك بسبب تسرب العديد من الكفاءات والكوادر من البنك المركزى للعمل ببنوك الاستثمار ، وان اعداد هذه الكوادر لتقوية وتطوير رقابة البنك المركزى ليست بالامر الهين أو البسيط وأنه يأخذ وقتا طويلا ..

وتحت عنوان : « **شائعات وزير الداخلية وشائعات التحالف** » تنشر المجلة وقائع جلسة مجلس الشعب بشأن السؤال الذى وجه الى وزير الداخلية ، حول كيفية هروب « هدى عبد المنعم » صاحبة شركة هيدكو . وتبرز فى ذلك ما أعلنه وزير الداخلية ، بأن هناك رؤوس كبيرة قبضوا من رئيسه هيدكو وساعدوها على الهرب . كما تبرز فى الوقت ذاته ، مطالب العديد من الأعضاء خلال الجلسة والذين طالبوا بوضع حد لمسلسل اللصوص الجدد الذين يظهرون كل يوم ويحصلون على ملايين الجنيهات من البنوك بتعليمات من كبار المسئولين .. بعضهم يحمل جوازات سفر دبلوماسية ، والبعض الاخر ، قام بتوديع صاحبة هيدكو (الفولاذية) من قاعة كبار الزوار بميناء السويس . والتى أصبحت تعيش فى جنيف تحت حراسة مشددة وتبرز رد الوزير على هذا الهجوم من جانب الأعضاء وقوله : « بأنه ليس هذه أول مرة المرأة تهرب ، ولن تكون آخر مرة ، وأن لا أحد يعلم حتى الآن هل هى داخل مصر أم غادرتها » .

ومنذ مطلع عام ١٩٨٦ ، بدأت صفحات المجلة تعكس **جرائم توظيف الاموال** : وبصفة عامة . تميل المعالجة هنا فى اتجاه معاداة شركات توظيف الاموال . فقد وجهت المجلة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٦/١/٦ ، سؤالا الى وزير الاقتصاد حول موقف الوزارة من ممارسات شركات توظيف الاموال التى يقوم بها الافراد ، وترتكب مخالفات مالية صريحة بنص القانون ، وتبرز فى ذلك رد الوزير بأن هذا النشاط محظور ولكن هذه الشركات تلجأ الى جذب مدخرات المواطنين عن طريق منحهم فوائد تتراوح بين ٢٤٪ و ٥٠٪ سنويا ، وأنه لا يوجد

أى نشاط فى العالم مشروع يمكنه تحقيق هذا العائد الضخم .. ولذلك فأغلب الظن أن هذه الشركات تأكل رأسمال المودعين الى أن تصل الى التوقف التام عن الوفاء بأصل هذه الاموال ، وقد اعترف الوزير فى الحديث ذاته ، بعدم القدرة على السيطرة على هذه الشركات بالكامل رغم تعدد الاجهزة الرقابية مثل هيئة سوق المال والبنك المركزى ومصلحة الشركات . وبالتالى ليس فى اليد أكثر من مجرد توعيـة المواطنين من خلال أجهزة الاعلام لكى يأخذوا حذرهم .

وتحت عنوان : **« ٣ شركات لتوظيف الأموال مهددة بالافـلاس »** تفصح المجلة ، أن هناك ثلاث شركات كبـيرة لتوظيف الامـوال ، لم تحـددها بالاسم ، مهددة حاليـا بالافلاس لخسائر فادحة فى عمليـات المضاربة على الذهب وأوراق النقد الاجنبى . وأضافت المجلة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٦/١١/٣ ، أن أحدى هذه الشركات كانت قد خسرت وحدها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار فى المضـاربة على الذهب والمـارك الالمانى وأنها تغطى خسائرها بحملة جديدة مبالغ فيهـا من الاعلانات فى التليفزيون وأن البنك المركزى يدرس اتخاذ اجراءات ضد الشركات المتورطة فى المضاربة على الذهب .

وحول الموقف من اصدار قـانون لتنظيم عمـل شركات توظيف الاموال ، تشـير المجلة فى عددها الصـادر يوم ١٩٨٨/٤/٢٥ ، تحت عنوان **« قبل الطبع »** ، أنها علمت أن هناك اتصالات جارية بين شركات توظيف الأموال حول القـانون الذى تنوى الحكومة اصـداره ، وأن النيـة تتجه الى رفع هذه الشركات لدعوى قضائية ضد الحكومة فى حالة صدور القانون وتؤكد المجلة ، أن اندماج شركتى الريان والسعد الذى تم مؤخرا جـاء ليواجه القـانون المخطط . وتحـذر ، من أن عـدة شركات أخرى ، لتوظيف الاموال تفكر حاليا فى نفس اللعبة حتى تتراجع الحكومة عن اصدار القانون .

وتمضى المجلة فى شن حملة عنيفـة على اندمـاج شركتى الريان والسعد ، وتتساءل عن الوسيط الذى عقد الصفقة بين الشركتين وتنقل ردود فعل رجال البنوك والاقتصاد وتأكيدهم بأن المصاعب المالية وراء

هـذا الاندماج كمـا تحذر أنه حتى ولو كان الاندماج تم تحت ضـغط الضرورة ، أو لمنع تدهور أوضـاع الشركتين فانه سوف يقوى من شوكة أهل توظيف الاموال •• ويزيد من رقعة الاحتكار الذى فرضوه على قطاعات ومجالات عديدة داخل الاقتصـاد المصرى • وتحث المجـلة الحكومة على سرعة اصدار القانون وتقول : « اننا مازلنا نتفرج فقط على ما يحـدث وربمـا مللنا من الفرجة •• والقـانون الموعود لتنظيم أمور توظيف الاموال لم يصدر بعد رغم أنه قتل بحثا من المناقشة وربما كان ذلك هو سبب صعوبة احيائه من جديد » •

وتشير المجلة فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/٥/٢ ، الى أن أحدى شركات توظيف الاموال التى أندمجت مؤخرا • توقفت عن دفع ثمن اعلانات لها تم نشرها فى بعض الصحف ، رغم أن النشر تم طبقـا لتعاقدات سابقة ، وأن الرفض كان بسبب أن العقود بعد الاندماج لم تعد قائمة ، وتوضـح المجلة ، أن السـبب الحقيقى للرفض يعود الى المصاعب المالية التى تعانى منها كلتا الشركتين • وأن أحدى الصحف هددت أصحاب الشركة بنشر شيك بدون رصيد لديها اذا أصروا على عـدم الدفـع •

وفى العدد ذاته تحاول المجلة الظهور بمظهر الاعتدال ، فتدعو تحت عنوان : «**علاقة غامضة**» الى ضرورة توضيح العلاقة بين السلطة أو الحكومة وبين أصحاب المال ، وتحذر بأنه اذا لم تحدد هذه العلاقة فى مبادىء معلنة وقواعد متعارف عليها انفتح الباب للعلاقة السريـة والصفقات المريبة وانحرافات لا أول لها ولا آخر ، سواء من جـانب الحكومة أو من جانب أصحاب المال وتمضى المجلة الى القول : « أن أصحاب شركات توظيف الاموال عمالقة ، وربما لهم الحق ، اذ تبـلغ رءوس الأموال التى يستثمرونها أو يشرفون عليها المليارات ولا شك أنهم يمثلون مصالح مالية كبرى • كما أنهم من غير المعقول أن تتجاهل أية سلطة سياسية أصحاب مصالح اقتصادية ومالية على هذا المستوى من الاتساع والانتشار ومن هنا فانه من الواجب تنظيم العلاقة وتوضيحها بدلا من تركها غامضة تثير الشائعات وتحتمل الصدق والكذب » •

ومع ذلك تعود المجلة وعلى صفحات العدد نفسه ، فتشير تحت عنوان « حاول أن تفهم » الى أن احدى شركات توظيف الاموال اشترت كميات ضخمة من الصلصة من مستورديها قبل أن تصل الى تجار الجملة وأن الشركات قامت بتخزين الكمية تمهيدا لاعادة طرحها فى السوق بعد ارتفاع الاسعار • كما تكتب فى عددها الصادر يوم ١٩٨٨/٥/٣٠ ، تحت عنوان : « توظيف الاسلام لنهب الاموال » أن عقود شركات توظيف الاموال باطلة شرعا • وأن الشركات تتعامل بالربا وأصحابها يقلدون اليهود •

وتوجه المجلة ، هجوما شديدا على القانون الذى صدر بشأن تنظيم شركات تلقى الاموال ، وعلى غلاف العدد الصادر يوم ١٣ يونيو ١٩٨٨ ، الذى حمل عنوان : « رهائن شركات توظيف الاموال » ، مضت المجلة داخل العدد تصف القانون الجديد بأنه هزيل يسمح بنهب الودائع مقابل ٥ سنوات سجن ، وأن أصحاب الشركات هددوا بتصفية أعمالهم لابتزاز الحكومة ، ويدرسون ثغرات القانون للتهرب من رد الودائع • وتشير المجلة فى العدد ذاته ، تحت عنوان « قبل الطبع » أن هناك اجتماع غامض جرى بين ثلاثة صحفيين ورئيس احدى شركات توظيف الاموال فى الأسبوع الماضى بأحد الفنادق الكبرى ، وأن الاجتماع أسفر عن عدد من القرارات السرية ، وأن القرار الوحيد الذى أعلن هو منح احدى الصحف صفحتين اعلانيتين •

وتشكو المجلة ، من أن موقفها المناهض لشركات توظيف الأموال وسعيها للتأمين حقوق المودعين ، قد فتح النار عليها من جهات متعددة حاولت ممارسة الضغط المادى والمعنوى لايقاف حملتها ، وأكدت المجلة ، أن هذه الضغوط التى تتعرض لها لاطائل منها ، وستظل روزاليوسف تسير فوق الأشواك • ومضت المجلة ، تصف أصحاب شركات توظيف الأموال بالقرصنة والارهاب ، ودعت الدولة الى التدخل بحزم لوضع حد لشرور القراصنة على حد وصف المجلة • كما دعت الى تصفية جيوبهم داخل العديد من مؤسسات الدولة الحيوية ، تلك الجيوب التى مازالت تحتفظ برءوسها تحت السطح استعدادا لمعركة قادمة •

وتواصل المجلة حملتها على شركات توظيف الاموال ، ويحمل عددها الصادر يوم ١٨/٧/١٩٨٨ ، عناوين ضخمة تصدر بعضها غلاف المجلة : منها : أصحاب شركات التوظيف هل ينجحون فى الهرب للخارج • التكهنات ترشح اثنين من أصحاب الشركات للهرب بمساعدة شخصية هـامة ، ممتلكات الشركات وأموالها فى البنوك داخل مصر تكفى لرد ٦٪ فقط من الودائع ، وتحذر المجلة ، أن قرار منع السفر الذى صدر ضـــد أصحاب شركات توظيف الاموال غير مطمئن وتشير الى أن هنـــاك مليونيرات سابقين هربوا رغم أنهم كانوا ممنوعين من السفر فمثل هؤلاء لا يعدمون الحصول على المساعدة من شخصيات هامة أحيانا مثلما حدث مع « هدى عبد المنعم » و « توفيق عبد الحى » •

وتتساءل المجلة فى عددها الصادر يوم ١٨/٧/١٩٨٨ تحت عنوان : « **ملف السادة الوزراء أصحاب السوابق** » عن هوية الوزراء السابقون الذين يحصلون على ٧٠٪ أرباحا من شركات الاموال وتأخذ على الصحف اليومية تجاهلها نشر السؤال الذى وجه الى الرئيس مبارك فى اجتماعه مع رجال الاعلام حول المسئولين السابقين الذين يعمـــلون فى شركات توظيف الاموال أو نشر رد الرئيس عليه والذى جاء فيه : « اننى اتابع الموضوع شخصيا ، أعرف أن هذه الشركات تعطى لبعض المسئولين السابقين نســـبة فوائد على ايداعاتهم لديها بما يزيد عن ٧٠٪ ، وتتدرج هذه النسبة فى الزيادة حسب أهمية المسئول أما الارباح التى تقوم هذه الشركات بتوزيعها كل شهر هى فى الحقيقة مقطوعة من اللحم الحى أى من أموال المودعين أنفسهم • أن لدينا قانون يمنع الوزراء من العمل فى الشركات الاجنبية ولكن شركات توظيف الاموال ليست أجنبية » وطلب الرئيس مبارك فى الاجتماع أن يطرح الموضوع للنقاش العام حول ما اذا كان من الضرورى اصدار قانون يمنع الوزراء من العمل بعـــد ترك مناصبهم فى شركات القطاع الخاص •

وتمضى المجلة تتابع اجراءات توفيق اوضاع الشركات بعد انتهاء المهلة التى حددها القانون الجديد وتنشر نداء هيئة سوق المال الذى أهابت فيه بجميع المودعين الذين أودعو ا أموالهم لدى أية شركة أو

شخص طبيعى سـواء كانوا معلومى الهوية أو غـير ذلك بالاتصـال بالهيئة مبـاشرة أو بمجـلة روز اليوسف للاخطـار عن الشركة التى أودعوا فيها أموالهم ، وقيمة هذه الاموال حفاظا على حقوقهم من الضـياع وتسهيلا لذلك أعدت المجـلة « كابون » على احـدى صـفحاتها لكتابة المودع البيانات المطلوبة وارسـاله ثانية على عنوان المجلة أو الى هيئـة سوق المـال •

وتنهض المجلة لملاحقـة أسماء وعنـاوين شركات توظيف الأموال المجهولة التى لا يعرف عنها أحد شيئا سوى المودعين الذين وقعـوا فى حبائلها • ويحمل عددها الصادر فى ١٠/١٠/١٩٨٨ ، أسماء ثلاث شركات جديدة كانت مجهولة للسلطات ، وهى شركة الحجاز للتنمية العقارية ، وعنوانها ٢٠ (أ) شارع الخليفة المأمون بمنشية البكرى ، وشركة المركز التجارى للسلع الغذائية وصاحبها « عـزت غريب محمـد » وزوجتـه « هدى محمد » ومقرها شبين الكوم (وقـد صدرت ضد صاحب الشركة أحكام قضائية بشيكات بدون رصيد) • والشركة العربية للتجـارة وصاحبها « أحمد محمد حسن » وعنوانها ١٦٨ شارع القلعة بالموسكى •

وتنوه المجلة فى عددهـا الصـادر يوم ٢١/١١/١٩٨٨ ، تحت عنوان : « تضحية » الى أنها قد ظفرت بالفعل بالعديد من المعـلومات والوقائع الهامة حول فضائح شركات توظيف الأموال ، ولكنهـا تضحى بعدم نشرها احتراما لقرار النائب العام الذى صدر بحظر النشر فى التحقيقات التى يجريها مع الريان • وفى موضع آخر من العدد ذاتـه تكتب تحت عنوان : « مرة أخـرى قوائم البركة » عن ضرورة الكشف عن الذين تورطوا فى فساد توظيف الاموال وفضحهم • وتؤكد المجلة : « أن الامر ليس فيه ما يثير الخجل بل العكس فإن كشـفهم هـو الذى سوف يحمينا من أى خجل فى المستقبل سـواء أمام أنفسنا أم أمـام أولادنا » •

وتواصل المجلة فى عددها الصادر يوم ٢٦/١٢/١٩٨٨ ، الحديث عن أسرار عمليات تهريب أموال المودعين للخـارج وعن تجمعات المودعين ومظاهراتهم أمام شركة الهدى والريان ، وتكتب تحت عنوان : « آخر

الاعيب الريان فى عام ١٩٨٨ » ، عن سر العرض الذى قدمه الريان فى السجن لاستعادة أمواله من الخارج وأسباب تراجعه عن العرض بعد أسبوع واحد ، وتؤكد عزمها على مواصلة التصدى للفساد فى شركات توظيف الاموال حتى تستأصله من جذوره .

ونخلص من سياق العرض السابق لوقائع جرائم النخبة على صفحات مجلة روزاليوسف ، أنه على الرغم من الحيوية النسبية لهذه الوقائع ونشاط المجلة الواضح فى تتبع وقائع الانحراف والفساد ، والمنحى النقدى لها ، ألا ان معالجة المجلة للأحداث كانت عائمة أو مفتعلة لا تراعى فى أحيان كثيرة القواعد والأصول السليمة فى النشر حول الحقائق المختلفة . فكثيرا ما تلاحظ غياب المصادر الواضحة أو المستندات والادلة القاطعة أو التى تثبت أو تدعم ما يصدر عن المجلة من اتهامات أو ما تشير اليه من انحرافات ، وتحول مجرد التحقيق مع أحد الأشخاص الى أدانة أو أتهام فى أحوال كثيرة على صفحاتها واقتصر انتقادها للوقائع المختلفة على حالات بعينها دون عناية كافية ببحث الأسباب والمسببات ، فهى قد تعكس وقائع انحرافات فى البنوك ، وقد تشير الى الاساليب المتبعة فى نهب أموالها ، دون أن تفسر للقارىء خلفيات هذه الوقائع والظروف التى تقع فى اطارها ، والاجراءات المتبعة أو المقترحة للتصدى لها وتقويمها . كما قد تهاجم المجلة رجال الأعمال أو كبار التجار الجاشعين والمتهربين من الضرائب دون ربط ذلك بالنسق العام الدافع أو المشجع على الانحراف .. وكان لكل ذلك أثره الواضح فى اضعاف فاعلية معالجة المجلة للوقائع التى تتناولها وفى تدعيم الاثار السلبية المترتبة على النشر حولها لدى الرأى العام .

الخـــاتمة

حقــائق ودلالات

سعى هذا العمل لمناقشة موضوع المعالجة الصحفية لجرائم النخبة فى المجتمع المصرى خلال عقد الثمانينيات ، ومحاولة فحص وتحليل المنتج الاعلامى المثار على صفحات عدد من الصحف المصرية ، وتحديد توجهات هذا المنتج ، ومايحمله من رؤى ومواقف تجاه وقائع جرائم النخبــة التى عايشها المجتمع المصرى خلال فترة البحث • وقد أثار البحث عدة تساؤلات جرى بلورتها فى مجموعة من **الفروض** ، دارت حول معــدل اهتمام الصحف المصرية بجرائم النخبة ، والقوالب الصحفية المستخدمة فى تغطيتها ، وأنماط الجرائم الأكثر بروزا ، ومدى الاعتدال أو الأثارة فى المعالجة وكذا مدى الاتساق فى توجهــات المضمون المطروح عــلى صــفحات الصحف أو قدرته على معالجة وقائع الجريمة والحــد من تأثيراتها السلبية على مسيرة التنمية وبرامج الاصلاح فى المجتمع • وقد اتبع البحث فى التحقق من صحة الفروض المطروحة حول هــذه الجوانب **المدخل الوصفى التحليلى**، واستخدم فى ذلك ، **المنهج المقارن** ، وطريقة **تحليل المضمون** ، التى طبقت على عينة من أعداد ثلاث صحف مصرية هى « الاخبار » ، و « الاهالى » ، و (روز اليوسف) خــلال عقــد الثمانينيات • **ويمكن بلورة أهم النتائج التى انتهى اليها البحث فيما يلى :**

١ — كان معدل اهتمام صحف البحث بجرائم النخبة منخفضــا نسبيا بصفة عامة فعلى امتداد اعداد تسعة شهور كاملة موزعة على مدار أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، لثلاث صحف مصرية ، أحدهم جريدة يومية ، ومع التوسع الاجرائى الذى تبنته الدراسة حول مفهوم جرائم النخبة ، لم يتجاوز عدد مرات طرح المواد المرتبطــة بالجرائم موضوع البحث عن (٢٩٠) مادة بالصحف الثلاث • وقد سار اتجــاه تحليــل فئات ، معدل تكرار الطرح فى العدد الواحد ، ونوع الصفحة ، وأشــكال العناوين ، وكذا الصور والبراوز والاطارات المستخدمة فى إخراج المواد الصحفية الخاصة بجرائم النخبة فضلا عن فئة مصدر الافصاح عن هذه

الجرائم ، **فى اتجاه تأكيد انخفاض معدل اهتمام الصحف محل التحليل بوقائع جرائم النخبة** • فقد أظهرت فئة تحليل معدل تكرار طرح هذه الوقائع على صفحات العدد الواحد أ ن (١٠ر٥٣٪) من اجمالى المواد قد ظهر مرة واحدة ، فى حين لم يتجاوز معدل طرح المواد لاربع مرات فأكثر فى العدد الواحد عن (٩٠ر٦٪) • كما أن (٩٥ر٦٦٪) من اجمالى وقائع جرائم النخبة ظهر على الصفحات الداخلية لجريدتى الاخبـار والاهالى فى حين لم يظهر على الصفحة الاولى — المهمة — بالجريدتين سوى (٦٢ر٣٢٪) فقط • وعلى مستوى المجلة لم يختلف الامر كثيرا فى هذا الجانب ، حيث لم تتجاوز نسبة ظهور موضوعات جرائم النخبة على غلافة المجلة (١٨ر١٢٪) فقط من اجمالى المواد المنشورة بها حول هذه الجرائم • وعلى مستوى الموقع على الصفحة ، ظهرت النسبة الاكبر من مواد جرائم النخبة (٣٢ر٢٥٪) على الموقــع **« ذيل الصـفحة »** وهو من المواقع غير المهمة بجريدتى الاخبار والاهـالى • فى حين لم يتجاوز معدلات احتلال هــذه المواد للموقــع الرئيسى بالجــريدتين (٥٨ر٥٪) • ولا يختلف الامر على مســتوى مجـلة روز اليوسف فى ذلك ، حيث ظهرت الغالبية العظمى من وقائع جرائم النخبة على صفحاتها (١٧ر٧٠٪) على مساحة **أقل من نصف صفحة** فى حين لم يتجاوز معدل ظهور هذه الوقائع على مساحة ثلاث صفحات (٥١ر٣٪) •

كما مضت فئات تحليـــل اشكال العنــاوين والصــور والبراوز والاطارات المصاحبة ، تدعم حقيقــة انخفاض معدل الأهتمام النسبى لصحف البحث بوقائع جرائم النخبة • فالجانب الأكبر من هذه الوقائع ظهر على صفحات صحف البحث وهو يحمل عنوانا « **ممتد أو عــادى** » (٥٨ر٤٧٪) و (٢١ر٣٦٪) على الترتيب ، فى حين لم يظهر العنوان « المانشيت » أو « الرئيسى » الأكثر ابرازا وجذبا للانتبــاه ســوى (٩ر٦٪) و (٣١ر٩٪) على الترتيب • كذلك ، فقد ظهرت النسبة الغالبة من الوقائع على صفحات الصحف الثــلاث غير مصحوبة بصــور ولم تتجــاوز نسبة مصــاحبة الصور لهــذه الوقائع (٤١ر٣٢٪) من اجمــالى المواد المنشورة بالصحف الثلاث • وحتى مع انخفاض هذه النسبة ، فقد جاء الجانب الاكبر من الصورة المنشورة « شخصية » وتضاءل الى أدنى

حد استخدام الصـــور الموضوعيــة أو التعبيرية الأكثر حيوية وجذبا للانتباه ولم يختلف الأمــر كثيرا بالنسبة لاستخدام **الاطارات والبراوز** ، حيث ارتفعت نســبة ظهور مــوآد جرائم النخبـــة ، وهى غير مصحوبة بهذه الاطارات والبراوز ووصلت هذه النسبة الى (٧٦ر٧٢٪) الأمر الذى يشير الى انخفاض اهتمام صحف البحث بابراز مضامين جرائم النخبة على صفحاتها •

٢ — على الرغم من الانخفــاض النســبى فى معدلات اهتمــام صحف البحث بالتعبير عن جرائم النخبة بصفة عامــة ، الا أن البحث أظهر وجود تباين فى معدلات هذا الاهتمام بين الصحف الثلاث موضع التحليل ، حيث كانت جريدة الاهالى ومجلة روز اليوسف أكثر اهتماما على التوالى من جريدة الاخبار فى التعبير عن وقائع جرائم النخبـــة موضوع البحث ، فمعدل تكرار النشر حول هذه الجرائم لمرة واحدة فى العدد الواحد ، كان فى جريدة الاخبار (١٧ر٦٣٪) فى حين لم تتجاوز هذه النســبة فى صحيفتى روز اليوســف والاهــالى (٨٦ر٤٣٪) و (٧٤ر٤٠٪) على الترتيب وفى المقابل يرتفع معدل تكرار النشر لأربع مرات فأكثر فى العدد الواحد فى جريدة الأهــالى ليصل الى (٢٨ر١٧٪) وفى مجلة روز اليوسف (٣٦ر٥٪) فى حين لم تتجاوز هذه النسبة فى جريدة الاخبار (٩٧ر١٪) الامر الذى يشير الى تراجع معــدلات الاهتمام النســبى لهذه الجريدة بجرائم النخبــة بالمقــارنة بالصحيفتين الاخرتين •

واذا ما أخذنا مؤشرا آخر ، مثل « **نوع الصفحة** » يتأكد لدينا صحة هذه الحقيقة ، حيث أظهر البحث أن (٥١ر٣٩٪) من اجمــالى المواد المنشورة حول جرائم النخبة ، ظهر على الصفحة الأولى بجريدة الاهالى فى حين لم تتجاوز هذه النسبة لدى جريدة الاخبار (٩٥ر٢٨٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحاتها حول جرائم النخبة • ولا تظهر بيانات الفئات الأخــرى ، كالموقع على الصــفحة أو الصــور والبراوز والاطارات أية اختلافات أساسية فى هذا الجانب ، حيث تظل جريدة الاهالى ومجلة روز اليوسف تتفوق على جريدة الاخبار فى معـــدل الاهتمام النسبى بجرائم النخبة •

٣ — اعتمد النشر حول وقائع جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث على « المصدر الصحفى » بنسبة (٧٦ر٤٢٪) ، « **والمصدر القضائى** » (٤٥ر٣٣٪) « والكتاب وأصحاب الرأى » (٩٣ر٧٪) و « المصدر التنفيذى » (٨٣ر٤٪) والمصدر « الامنى » (٧٩ر٣٪) وتدنى الى أقصى حد نسبة اعتماد الصحف فى تغطية جرائم النخبة على القراء أو المتهمين أو الضحايا • ومرة أخرى أظهر البحث مدى التباين ودرجة الاهتمام النسبى التى تعكسها جريدة الاهالى ومجلة روز اليوسف بالمقارنة بجريدة الاخبار ، حيث نجد أن درجة مساهمة « المصدر الصحفى » فى الافصاح عن وقائع جرائم النخبة والكشف عنها فى جريدة الأخبار لم تتجاوز (٥٨ر٣١٪) فى حين وصلت هذه النسبة فى مجلة روز اليوسف وجريدة الاهالى (٦٦ر٦٦٪) و (٩٢ر٤٦٪) • وفى حين انخفضت نسبة اعتماد مجلة روز اليوسف وجريدة الاهالى على المصادر الرسمية (القضائية مثلا) الى (٢٨ر١٢٪) و (٢٣ر٢٢٪) على الترتيب ، نجد أن نسبة مساهمة المصدر القضائى فى الافصاح عن جرائم النخبة على صفحات جريدة الاخبار يرتفع الى (٣٧ر٤٧٪) من اجمالى المصادر على صفحاتها ، الامر الذى يكشف عن الروتينية والافتقاد الى عنصر المبادأة التى تتسم بها التغطية الصحفية لجرائم النخبة على صفحات هذه الجريدة •

٤ — تؤكد البيانات السابقة **صحة الفرض الأول الدراسة حيث** يمكن القول بدرجة ثقة عالية ، تنخفض معدلات اهتمام الصحف المصرية — محل الدراسة — نسبيا بتغطية جرائم النخبة المصرية ، وأن تغطية هذه الصحف لوقائع هذه الجرائم ، يفتقد الاستمرارية ، وعنصر المبادأة وأن الصحيفة اليومية تختلف عن المجلة الاسبوعية والجريدة الحزبية فى ذلك حيث تبدو الاخيرتين أكثر اهتماما ، نسبيا من الاولى فى تناول الجرائم موضوع البحث •

٥ — أظهر البحث ، سيادة استخدام قالب « **الخبر الصحفى** » فى النشر حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث ، فقد وصلت نسبة

استخدام هذا القالب الصحفى (٧٨٫٦٢٪) من اجمالى قوالب التحرير المستخدمة فى تغطية جرائم النخبة بالصحف الثلاث • ولم يكشف التحليل وجود فروق بين الجريدة اليومية أو الحزبية أو المجلة الاسبوعية فى هذا المجال • حيث ظلت نسبة استخدام قالب الخبر الصحفى فى تغطية وقائع جرائم النخبة على صفحات مجلة روز اليوسف — على خلاف التوقع — مرتفعة ووصلت الى (٥٩٫٦٥٪) وان كانت هذه النسبة قد بلغت أقصى ارتفاعها فى جريدة الأخبار (٨٤٫٨٧٪) وفى جريدة الأهالى (٨٠٫٢٠٪) وبذلك **لا يتحقق صحة الفرض الثانى للدراسة** والقائل : « أن المقال الصحفى والتحقيق الصحفى على التوالى هما أكثر قوالب التحرير الصحفى استخداما فى معالجة جرائم النخبة المصرية ، ولا توجد اختلافات بين مختلف أنواع الصحف فى هذا المجال » • والصحيح هو أن الخبر الصحفى هو أكثر قوالب التحرير الصحفى استخداما فى تغطية جرائم النخبة المصرية ، ولا توجد اختلافات بين مختلف الصحف المصرية فى ذلك •

٦ — أظهر البحث أن **الجريمة الاقتصادية** بأنماطها المختلفة كانت أكثر أنماط جرائم النخبة تناولا على صفحات الصحف محل التحليل ، وتدنى الى حد كبير معدلات ظهور **الجرائم السياسية أو الادبية أو العلمية أو التقليدية** (كالقتل والضرب والتعذيب •• الخ) وعلى مستوى الجرائم الاقتصادية ، حظيت جرائم **توظيف الاموال** على المرتبة الاولى وحصلت على نسبة (١٧٫٥٨٪) من اجمالى الجرائم المنشورة على صفحات الصحف الثلاث خلال فترة التحليل ، ويلى ذلك **جرائم الائتمان** ، والاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء على المال العام بنسبة (١١٫٠٣٪) ثم جرائم **الرشوة والفساد الادارى** بنسبة (١٠٫٦٩٪) لكل منهما ، **والكسب غير المشروع** بنسبة ٨٫٦٢٪ ، **واستغلال النفوذ** بنسبة (٦٫٢٠٪) **والنصب والاحتيال والتهرب الضريبى** بنسبة (٤٫١٤٪) لكل منهما ، **والمخدرات** بنسبة (٢٫٧٥٪) **وتجارة العملة** بنسبة (٢٫٠٧٪) • ولم تتجاوز نسبة ظهور جرائم الضرب والتعذيب والسرقة والقتل وهى جرائم غير اقتصادية أو تقليدية فى معظمها (٣٫٧٩٪)

و (٤٠ر٢٪) و (٠٢ر٢٪) على الترتيب • وتدنت معدلات ظهـــور جرائم التزوير والاستيلاء على أراضى الدولة والتهريب وتجارة الاغذية الفاسدة ، وخلو الرجل وهى جرائم لا يستهان بحجمها فى الواقع ، حيث لم تتجاوز معدلات ظهور كل منها (٧٢ر١٪) على أكثر تقدير • وكان الأمر اللافت للنظر فى هـــذا المجـــال **ويكشف عن التوجهـــات الحضرية لمعالجات صحف البحث لجرائم النخبة** هو اختفاء ظهور جرائم الاعتداء على الأرض الزراعية سواء بالتجريف أو اقامة قمائن الطوب أو التبوير أو البناءعلى الارض الزراعية • وهى الجرائم التى استفحلت ومارستها جماعة أغنياء الريف وحققوا من ورائها مكاسب طائلة ، وقد كشفت المقارنة بين معالجات الصـــحف الثلاث عن وجـــود قدر من الاختلاف فى ترتيب أولويات معالجة الجرائم الاقتصادية على صفحاتها ينسجم مع التوجهات الخاصة لكل صحيفة وطابعها المميز وما يتوافر لديها من امكانيات مادية أو فنيـــــة •

وفى ظل هذه البيانات والحقائق المعروضة آنفـــا ، **يتـــأكد صـــحة الفرض الثالث للدراســـة** • حيث يمكن القـــول الان بثقـــة كبيرة : أن الجريمة الاقتصادية ، هى أكثر أنماط جرائم النخبة المصرية تنـــاولا على صفحات الصحف بالمقارنة بأنماط جرائم النخبة الاخرى •

٧ — أظهر البحث أن الجانب الاكبر من مرتكبى جرائم النخبـــة ينتمون الى **النخبة الاقتصادية** ، وبالذات شرائحها الطفيلية ، فقد بلغت نسبة مرتكبى الجرائم من أعضاء هذه النخبة (٦٢ر٥٨٪) من اجمالى المتهمين فى الجرائم التى عكستها الصحف الثلاث على امتداد فترة التحليل فى حين لم تتجاوز نسبة مساهمة أعضاء **النخبـــة السياسية** فى ارتكـــاب الجرائم بالصحف الثلاث (١٧ر١٥٪) من اجمالى المتهمين ، وبنفس القدر وبفروق ضئيلة لم يتعد نسبة المتهمين من أعضاء **النخبة الادارية** أو النخبـــة الثقافية (٧٣ر١١٪) و (٣٤ر١٠٪) على الترتيب •

وتكشف المقارنة بين الصحف الثـــلاث عن تغييرات طفيفـــة فى معدلات تعرض كل صحيفة لجرائم النخب المختلفة تبعا لهوية كل جريدة والطابع المميز لها • حيث تلاحظ وجود ارتفاع نسبى فى تنـــاول جريدة

الاهالى ، ومجلة روز اليوسف لجرائم النخبة السياسية بالمقارنة بجريدة الاخبار • فقد وصلت نسبة تناول جريدة الأهالى ومجلة روز اليوسف لجرائم هذه النخبة (١٩٫٧٥٪) و (١٩٫٣٠٪) على الترتيب • فى حين لم تتجاوز معدلات تناول جرائم النخبة السياسية بجريدة الأخبار (١١٫١٨٪) • كما تلاحظ وجود ارتفاع واضح فى تناول جريدة الاهالى لجرائم النخبة الادارية ، ينسجم مع توجهات هذه الجريدة ورغبتها فى اظهار فساد الادارة الحكومية حيث وصلت نسبة معالجة جرائم النخبة الادارية على صفحاتها (١٦٫٠٥٪) وتحتل بذلك المرتبة الثلثة بعد جرائم النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية • فى حين لم تتجاوز نسبة تناول جرائم النخبة الادارية على صفحات جريدة الاخبار (١٢٫٥١٪) ، وانخفضت هذه النسبة الى أدنى مستوى لها فى مجلة روز اليوسف (٣٫٥٢٪) من اجمالى الجرائم المنشورة على صفحاتها • ولم تظهر المقارنة أية فروق ملحوظة فى تناول الصحف الثلاث لجرائم النخبة الثقافية ، باستثناء ارتفاع ملحوظ نسبيا فى تناول جرائم هذه النخبة فى جريدة الاخبار حيث تصل النسبة على مستوى هذه الجريدة (١١٫٨٤٪) فى حين تقاربت لدى كل من جريدة الأهالى ومجلة روز اليوسف ولم تتجاوز (٨٫٦٤٪) و (٨٫٧٧٪) على الترتيب •

وتؤكد هذه البيانات صحة الفرض الرابع للدراسة وفى أطارها يمكن الحكم الآن : « بتباين مواقف الصحف — محل الدراسة — فى تناولها لجرائم النخب المختلفة فى المجتمع المصرى ، حيث تنخفض معدلات التعرض لجرائم النخبة السياسية بالمقارنة بجرائم النخبة الاقتصادية أو الثقافية أو الادارية ويعود ذلك فى المقام الأول الا ما تتمتع به النخبة السياسية فى المجتمع من سلطة ونفوذ ، وقد دعمتها عبر التحولات الأخيرة التى شهدها المجتمع بالثروة أيضا ، فأصبحت هذه النخبة تحوز السلطة والثروة معا وكان لذلك تأثيراته على معالجات الصحف لانحرافات أعضاء هذه النخبة حيث ضاق الى حد كبير هامش الحركة المتاح أمام الصحف لتغطية هذه الانحرافات ، حيث كثيرا ما تصدر القرارات بحظر

النشر فى هذا المجال فضلا عن اغلاق أو تقيد مصادر المعلومات حول وقائع انحرافات أعضاء هذه النخبة ٠

٨ — أظهر التحليل أن الجانب الاكبر من جرائم النخبة التى عكستها صحف البحث جرى ارتكابه بشكل فردى بنسبة (٤٤ر١٤٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ٠ ويلى ذلك ، **النمط الجماعى** بنسبة (٣٠ر٦٩٪) وجاء فى المرتبة الثالثة **النمط المؤسسى** أى الجرائم التى ترتكبها الجهات والاجهزة المختلفة كمجالس ادارات الهيئات والشركات وغيرها بنسبة (٢٣ر٧٩٪) من اجمالى الجرائم بالصحف الثلاث ٠ وقد خلص البحث فى هذا الجانب الى أنه اذا كانت الجريمة الجماعية أى التى يتم ارتكابها باشتراك عدة أفراد لا تختلف كثيرا فى ملامحها وتوجهاتها عن الجريمة المؤسسية فان **الطابع الجماعى** يصبح هو النمط السائد فى ارتكاب جرائم النخبة المصرية بنسبة (٥٤ر٤٨٪) ولقد كشفت المقارنة بين الصحف الثلاث عن وجود بعض أوجه التباين فى معالجات الصحف فى هذا الجانب ، حيث أظهرت مجلة روزاليوسف قدر من التمايز ، فارتفعت على صفحاتها نسبة النمط المؤسسى فى ارتكاب الجرائم ووصلت الى (٣٨ر٥٩٪) وحظيت بذلك على المركز الاول ، ويلى ذلك النمط الفردى بنسبة (٣٣ر٣٣٪) ثم النمط الجماعى بنسبة (٢٤ر٥٦٪) ٠ ومع أن **النمط الفردى** فى ارتكاب الجرائم ظل الاكثر بروزا فى الجرائم المنشورة بجريدة الأهالى (٤٣ر٢١٪) ، الا أن نسبة ظهور **النمط المؤسسى** فى ارتكاب الجرائم بقيت مرتفعة أيضا ووصلت الى (٣٣ر٣٣٪) **والنمط الجماعى** (٢٣ر٤٦٪) وكان ذلك مؤشرا واضحا على المنحى الشمولى والنقدى النسبى الذى تتمتع به كل من مجلة روز اليوسف وجريدة الاهالى فى معالجة جرائم النخبة على صفحاتها ٠

٩ — أظهر التحليل الكمى للبيانات ، أن النسبة الغالبة لجرائم النخبة قد جرى تركيب مضمونها وعرض وقائعها على صفحات الصحف بطريقة **متسقة وواضحة** ، ووصلت هذه النسبة الى (٧٤ر٤٨٪) من اجمالى الوقائع المنشورة بالصحف الثلاث ٠ فى حين لم تتجاوز نسبة ورود هذه الوقائع ، وهى فى حالة من عدم الاتساق أو التنافر (٢٥ر٥٢٪) من

اجمالى الوقائع المنشـورة بالصـحف الثلاث • ولا توجد أية فروق بين الصحف الثلاث فى هذا المجال باستثناء ارتفاع ملحوظ فى نسـبة ورود المواد غير المتسقة على صفحات جريدة الاخبـار ، حيث تصـل هـذه النسبة على صفحاتها الى (٣٤٫٨٧٪) فى حين انها لم تتجاوز فى جريدة الأهالى (١١٫٢٢٪) ومجلة روزاليوسف (٢١٫٠٥٪) من اجمالى المواد المنشورة بكل صحيفة •

ومع ذلك ، فان البيانات الوصفية والروءية الشمولية لمجمل المضامين المطروحة على صفحات الصحف ، قد كشفت عن سيادة سمة تنـاقض وعدم انسجام تركيب الرسائل الصحفية حول جرائم النخبة • وقد عرض البحث لعشرات الأمثلة والنماذج التى تكشف عن التناقض والأزدواجية الواضحة فى طرح المواقف والتصـورات حول وقائع الاحداث المختلفـة على صفحات الصحف محل التحليل مع تفاوت فى حدتها بين صحيفة وأخرى وقد كان لذلك انعكاساته السلبية على فاعلية الرسائل الصحفية المطروحة ، وفى أضعاف مصداقية القراء بالصحف فى معالجة وقائع الاحداث المختلفة حول الجرائم موضوع البحث •

١٠ — أظهر البحث أن أسلوب التعبير المستخدم فى تغطية الجانب الأكبر من المضامين الواردة حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث (٥٨٫٦٢٪) اتسم بالصراحة والوضوح سواء على مستوى الافصاح عن هوية مرتكبى الجرائم أو الوقائع المطروحة • ولا توجد اختلافات أو فروق واضحة بين الصحف الثلاث فى هذا المجال • وقد كان ذلك منطقياً ، بالمنظر الى أن الجانب الاكبر من النشر حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث ، كثيراً ما يأتى من خلال وصف وتسجيل وقائع ما يجرى فى المحـاكم وسرايا النيابة وبالتالى فهى وقائع أصبحت معروفة ومتداولة ويمكن النشر حولها دون حاجة الى محاولة تفادى جرائم النشر باللجوء الى أسلوب التورية والايحاء وبالذات حول الوقائع التى لا تتوافر لدى الصحيفة مستندات وأدلة حولها وفى المقابل ، وصلت نسبة استخدام أسلوب التورية والايحاء فى تغطية وقائع جرائم النخبة الى (٤١٫٣٨٪) من اجمـالى ما هـو منشور بالصحف الثلاث • وتشير المقارنة الى الانخفاض النسبى لهـذه

النسبة بكل من صحيفتى روز اليوسف والاهالى (٨٤ر٣٦٪) و (٢٧ر٣٨٪) وارتفاعها لدى جريدة الأخبار الى (٧٤ر٤٤٪) من اجمالى ما هو منشور على صفحاتها حول جرائم النخبة •

١١ — اقتصر الجانب الاكبر من المواد المنشورة حول جرائم النخبة (٧٦ر٥٢٪) على مجرد « **سرد وقائع** » دون هدف أو غايات أخرى محددة وكان ذلك مؤشرا واضحا على الطابع الروتينى والاجرائى الذى يميز أخبار جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث ، وعلى عقلية النقل والسرد دون وجود موقف أو رؤية محددة لمحررى هذه الصحف فى تناولهم للوقائع المختلفة • وفى المقابل لم يتجاوز نسبة اتجاه المواد المنشورة على صفحات الصحف الثلاث للكشف عن انحرافات النخبة والمساهمة فى فضحها أمام الرأى العام (١٧ر٢٥٪) من اجمالى المواد المنشورة • وتدنت الى حد كبير معدلات اتجاه المواد **لتأييد أتهام أو الدفاع عن اتهام** • وقد كشفت المقارنة بين معالجات الصحف الثلاث عن تباين واضح بينهما فى هذا المجال • حيث تبين أن اتجاه المواد للكشف عن انحراف يحوز المرتبة الاولى فى معالجة مجلة روز اليوسف بنسبة (٦٢ر٤٥٪) فى حين ينخفض على صفحاتها اقتصار هدف المواد المعروضة على مجرد سرد الوقائع لتصل الى (٠٥ر٢١٪) • كما تتجه نسبة غير قليلة من هذه المواد الى تأييد اتهام (١٩ر١٩٪) وكذا الدفاع عن اتهام (٠٢ر٧٪) وكان ذلك مؤشرا على وجود موقف معين لهذه الصحيفة تجاه الوقائع المطروحة • ومع أن النسبة الغالبة للمواد المنشورة بجريدة الاهالى تتجه الى الكشف عن انحراف (٣٥ر٤١٪) فان نسبة غير قليلة من هذه المواد (٥١ر٣٩٪) تكتفى فى أهدافها على مجرد سرد أو نقل وقائع ما يحدث وتوصيله الى القراء • ومع ذلك يرتفع نسبيا اتجاه المواد على صفحات هذه الجريدة لتأييد اتهامات قائمة وموجهة الى أعضاء النخب المختلفة لتصل الى (٥٨ر١٣٪) • وعلى العكس من جريدة الاهالى ومجلة روز اليوسف ، يرتفع الى أقصى حد نسبة اقتصار المواد المنشورة حول جرائم النخبة على صفحات جريدة الاخبار على هدف مجرد سرد الوقائع وتصل هذه النسبة الى (٧١ر٧١٪) من اجمالى المواد المنشورة

حول جرائم النخبة على صفحاتها ، وتدنى الى أقصى حد أهداف الكشف عن انحراف أو تأييد اتهام أو الدفاع عن ممارسة .. الخ .

١٢ — وحول التصرف النهائى فى الوقائع المطروحة والاجراءات التى اتخذت أو ينبغى أن تتخذ بشأنها ، أظهر البحث ، أن النسبة الغالبة من الوقائع المنشورة حول جرائم النخبة قد ظهر بدون تصرف أو توجيه لتصرف بنسبة (١١ر٣٣٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث . وأن (٧٢ر٣١٪) منها قد أشار الى أن الموضوع قيد الاحالة أو التحقيق لدى الأجهزة المختصة ، فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور جرائم النخبة مصحوبة بصدور أحكام من المحاكم ضد مرتكبى الجرائم (٣٤ر٢٠٪) فقط من اجمالى ما هو منشور حول جرائم النخبة بالصحف الثلاث . وكان ذلك مؤشرا واضحا على المخاطر الحقيقية المترتبة على على نشر وقائع هذه الجرائم لدى جمهور القراء . حيث يتدعم الاحساس لديهم بالتسيب والعجز ، وعدم الالتزام بالقانون . وتدنى الى أقصى حد نمط التصرف الذى يدعوالى اتخاذ اجراء أو حالات الحفظ أو الابلاغ عن وقائع الى الجهات المختصة ، أو الهروب للخارج . ومع ذلك فقد أظهر البحث تباين ملحوظ فى مسلك الصحف محل التحليل فى هذا الشأن ، حيث ارتفعت نسبة الاشارة الى احالة الموضوع الى التحقيق فى جريدة الاخبار لتصل الى (٤٧ر٣٩٪) ويلى ذلك نسبة المواد المصحوبة بصدور أحكام (٥٥ر٣٣٪) وفى مرتبة ثالثة وبفارق كبير تأتى حالات نشر الوقائع بدون تصرف ووصلت هذه النسبة الى (٨٢ر١٣٪) وفى المقابل نجد ارتفاع نسبة ورود المضامين المرتبطة بجرائم النخبة على صفحات جريدة الاهالى وهى بدون تصرف من الجهات الرسمية أو المختصة أو حتى من جانب الجريدة وبلغت هذه النسبة (٩١ر٤٦٪) ويلى ذلك نسبة المواد التى يصاحبها الاشارة الى أن الموضوع قيد التحقيق من جانب الاجهزة المعنية وبلغت هذه النسبة (٨١ر٣٥٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحاتها ووصلت نسبة المواد المصحوبة بالدعوة الى اتخاذ اجرآء الى (٦٤ر٨٪) . وهى نسبة تنسجم مع المنحى النقدى الذى تتبناه الجريدة فى تغطية وقائع انحرافات النخبة . وتدنت الى أقصى

حد حالات ظهور الوقائع المصحوبة بصدور أحكام والتى لم تتجاوز نسبة (٩٤ر٤٪) • وفى حين اختفت تماما نسبة حـالات الابـلاغ عن وقائع الانحرافات على صفحات جريدة الاخبار ومجلة روز اليوسف ، نجد أن هذه النسبة فى جريدة الأهالى تصل الى (٤٧ر٢٪) •

وفى مجلة روزاليوسف ، ارتفعت ارتفاعا حـادا نسبة ورود المواد المصحوبة « بدون تصرف » ووصلت الى (٩٢ر٦٤٪) • كمـا زاد على صفحاتها نسـبة ورود المواد التى تدعو الى اتخـاذ اجراء أو تصرف فى الوقائع التى تكشف عنها المجلة ، وتدنى الى أقصى حد نسبة ورود المواد المصحوبة بصدور أحكام (٠٢ر٧٪) أو التى تشير الى مباشرة التحقيق فى الموضوع من قبل الجهات المختصة (٢٦ر٥٪) •

١٣ — وتؤكد الحقائق السابقة ، وكذا نتائج العرض الوصفى للوقائع المنشورة حول جرائم النخبة على صفحات الصحف الثلاث ، **صحة الفرض الخامس للدراسة** حيث يمكن القـول أن معالجة جـرائم النخبة على صفحات الصحف محل التحليل ، على اختلافها يشوبها التنـاقض وعدم الاتساق فى عرض المواقف والتصورات سواء على صفحات الجـريدة الواحدة ، أو بين صحيفة وأخرى ، وفشلت هذه الصحف فى طرح رؤى موحدة أزائها كما كان لممارساتها فى هذا الجانب انعكاساته السلبية على الرأى العام •

١٤ — ينتهى البحث ، الى أن الصحف المصرية ، لم تبـالغ كثيرا فى معدلات النشر حول جرائم النخبة ، فهذه المعدلات تبدو للباحث معتدلة ومعقولة ، ولكن مكمن الخطورة ، والتأثير السلبى يتحدد فى طريقة معالجة الصحف لهذه الجرائم • وبالذات فيما يتعلق بتجاهل العناية باجراءات التصرف فى الوقائع المطروحة حيث تميل الصحف لنشر الوقائع والتضخم فيها أحيانا ، دون بيان ما يتخذ أو ينبغى أن يتخذ بشأنها من اجراءات لمنع تكرارها • بمعنى آخر غياب عنصر التوجيه والتفسير والتصـدى فى النشر حول انحرافات النخبة وكان لذلك بالطبع انعكاساته عن الرأى العام وبالذات فى تفاقم الاحساس بالتسيب وأن « **حاميها حراميها** » كما يقول المثل الشعبى •

١٥ — تشير نتائج البحث الى فرضين هامين نأمل أن ينالا المزيد من الاهتمام والدراسة مستقبلا • ويمكن بلورتهما على النحو التالى :

١ — تتباين علاقة الصحف المصرية بالنخبة المسيطرة بتباين مواقع وانتماءات هذه النخبة • وبصفة عـامة تبـدو الصحف أكثر تبعيـة وخضوعا فى ممارستها للنخبة السياسية وبالذات شرائحها العليا وأقـل خضوعا وتبعية للنخبة الاقتصادية أو الادارية •

٢ — تتفاوت حدة الضغوط المفروضة على الصحف المصرية ووطأة التوجيه الذى تتعرض له من جانب النخبة السياسية بتنوع هذه الصحف فتتزايد شدة الضغوط والتوجيه فى الجريدة اليومية وتقل نسبيا فى المجلة الاسبوعية والجريدة الحزبية •

١٦ — يخلص البحث الى أن الصحف المصرية لاتقوم بأية أدوار تنموية حقيقية فى مجال مكافحة الجريمة ، بل أنها تعد بممارساتها الراهنة عنصرا معوقا يساهم فى استفحال الاثار السلبية لهذه الجـرائم وفى ترسـيخ مجموعة من القيم السلبية على رأسها السلبية ، وعدم احترام القانون ، والتسيب ، والاغتراب ، وتعظيم المـادة ، •• الخ ، ولذلك ، يدعو البحث الى اعادة النظر فى توجيهات المعالجة الصحفية للجريمة بصفة عامة وجرائم النخبة بصفة خاصة وذلك من خـلال :

(أ) الاهتمام بالاحكام واجراءات التصرف فى وقـائع الجرائم المنشورة على صـفحات الصحف • واذا كانت المـادة تستهدف الكشف عن انحرافات أو ابلاغ عنها فلابد من بيان كيفية التصدى والمواجهة • ومتابعة هذه الوقائع حتى نهايتها ووضع حد لها •

(ب) الالتزام بقاعدة أن المتهم برىء حتى تثبت ادانتـه • وأن يتم التعامل مع المسألة من **منظور تنموى** يستهدف التنوير والتبصـير وبيان الأسباب والمسببات وليست من **منظور ترويجى** يسعى للاثارة والبيع وزيادة الدخل للصحيفة • وفى جميع الأحوال لابد من الاهتمـام بتقديم الحقيقة كاملة وبطريقة سليمة ونزيهة بعيدا عن الانفعال والعواطف والهوى الشخصى وتصفية الحسابات •• الخ • وعلينا أدراك أن أجهزة الامن

عندما نقبض على شخص ما فان الوصف الموضوعى للواقعة هو التحقيق مع هذا الشخص ، وأن النيابة هى الجهة الوحيدة التى لها سلطة توجيه الاتهام وفى ذلك يقال النيابة تتهم ، والقضاء هو الذى يحكم بصحة الاتهام أو سقوطه وليست أجهزة الامن أو النيابة أو الصحيفة .

(ج) العمل على رفع معدلات استخدام قوالب التحقيق الصحفى والحديث الصحفى والمقال الصحفى فى تغطية الظواهر الاجرامية ، وعدم الاقتصار على النقل من المصادر الرسمية أو المختصة والاهتمام بأقوال الضحايا والمتهمين والعامة فى هذا المجال ، كما لا ينبغى أن تقتصر التغطية على قطاع معين أو منطقة جغرافية معينة (القاهرة مثلا) ولكن ينبغى الاهتمام بمتابعة وقائع الجريمة فى كافة القطاعات والمناطق على قدر متساو .

(د)دعم الكفاءة المهنية لمحررى صفحات الحوادث والجريمة بالصحف ، والعمل على تعميق الثقافة المهنية لهم فى مجال التعامل مع الجريمة بصفة عامة والجريمة الاقتصادية على وجه الخصوص ، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرة لهم يشرف عليها الخبراء والمتخصصون فى هذا المجال .

المحتـــويات

الموضـــوع	الصفحة
مقـــــدمة	٥
الفصـــل الأول	
فى موضوع الدراسـة واطـارها المنهجى	١١
اولا : موضـــوع الدراســـة ..	١٣
ثانيا : فروض الدراســـة	١٧
ثالثا : المعالجـــة المنهجية للدراســـة ..	١٨
مراجع وهوامش المقدمة والفصل الأول ..	٢٥
الفصـــل الثـــانى	
الاعلام وجرائم النخبة : المفاهيم والاشكاليات	٢٨
أولا : المفـــاهيم والتعريفـــات ..	٢٩
ثانيا : الاعلام وجرائم النخبة (اشكاليات المعالجة)	٤٠
مراجع الفصـــل الثانى	٥١
الفصـــل الثـــالث	
جرائم النخبـــة فى المجتمع المصرى «مؤشرات الواقع»	٥٥
أولا : الاطار المجتمعى لجرائم النخبة المصرية ..	٥٦
ثانيا : الملامح العامة لجرائم النخبـــة فى الثمانينيات	٦٨
مراجع الفصـــل الثالث ..	٨٣

الموضــــــوع | الصــــفحة

الفصــــل الرابــــع

المعالجة الصحفية لجرائم النخبة المصرية ٨٨

« معطيات الدراسة التحليلية »

تنويهـــــــات مهمــــــة .. ٨٩

اولا : حجم أهتمــــام الصحف بجرائم النخبــــة ٩١

ثانيا : قوالب التحــــرير المســــــتخدمة ٢١٣

ثالثا : أنماط جرائم النخبــــة المثارة على **صفحات الصحف** ٢١٧

رابعا : هوية مرتكبى الجرائم وانمـــــاط ارتكابها ٢٢٢

خامسة : توجهات التغطية الصحفية لجرائم النخبــــة ١٢٨

خاتمــة : حقــــائق ودلالات .. ١٨٧

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

رقم الايداع بدار الكتب ٥٨٤٣ / ١٩٩١

ترقيم دولى ٦–١٨٧١–٠٠–٩٧٧

المطبعـــة التجـــارية الحديثـــة
٢٢ شـــارع ادريس راغب – الظاهر
تليفـــون ٩٠٣٣٦٤